المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية بعنوان:

دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول

(1999 - 2014)

الدفعة الخامسة

إعداد الطالب:

حكيم حيون

إشراف:

د. محمد كريم خيدر

أعضاء لجنة المناقشة:

د. مليكة هارون.....رئيسا

د. محمد كريم خيدر.....مشرفا و مقررا

أ. سهيلة برحو.....مصححا ومناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014م

شكر وعرفان

الشكر أولا لله عزوجل على توفيقي في اتمام هذا العمل

الشكر الجزيل لمشرفي الدكتور محمد كريم خيدر على توجيهاته وارشاداته

ونصائحه القيمة

الشكر لكل من ساعدني من قريب أومن بعيد في إعداد هذا العمل.

حكيم. ح

* إهداء*

أهدي هذا العمل إلى كلّ روح طاهرة....

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول(OPEC) خلال الفترة الممتدة من 1999-2014، و تم خلالها توضيح دور العامل الاقتصادي (موارد الطاقة التقليدية) وأثره في تحديد نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وعليه تم الإشارة أنه مع ازدياد أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في أجندات السياسات الخارجية للدول إثر التغيرات التي شهدها العالم خلال الحرب الباردة و بعدها ، أصبحت الجزائر أمام ضرورة تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية سواء لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق التنوع الاقتصادي، أو تكثيف نشاط دبلوماسيتها الاقتصادية للدفاع عن قطاعها الحيوي و الرئيسي(قطاع المحروقات).

ولبلوغ هذا الغرض الأخير أصبح من الضروري على الجزائر تكثيف نشاطها ودورها الدبلوماسي في إطار منظمة الأوبك التي انظمت إليها سنة 1969، والتي أسّست لغرض الدفاع عن مصالح الدول الأعضاء المصدرة للبترول، وفي هذا الإطار شهدت الجزائر من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية نشاطا كبيرا سواء في ظل الصدمات البترولية، أو قمم المنظمة وصندوقهاOFID ، إلى جانب عملها على تفعيل الحوار شمال -جنوب في عدة مناسبات والذي تعود جذوره إلى سنة 1975.

ولكن نتيجة لظروف عرفتها البيئة الدولية للبترول منذ الحظر البترولي العربي سنة 1973، أضحت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، تصادف تحديات كثيرة تساهم في تضيق هامش تحركاتها ونشاطها، ويعود ذلك للظروف الداخلية في المنظمة التي تعرف انقسام وتحالفات بين الأعضاء، وكذا زيادة الاستهلاك الداخلي لدول المنظمة لمادة البترول، أو انعكاسا لسياسات فواعل خارجية ، كالسياسات الجديدة للشركات البترولية العالمية وسياسات الوكالة الدولية للطاقة وازدياد تأثير ومكانة الدول المصدرة للبترول خارج الأوبك، وأخيرا ازدياد التوجه العالمي للطاقات المنافسة للبترول.

كرد فعل لهذه التحديات، وسعيا للحفاض على مكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار المنظمة، تم استحداث آليات وسبل لغرض تجاوزها، وذلك من خلال إصلاح المنظومة القانونية لقطاع المحروقات الجزائري بشكل فتح المجال أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب دعم الشركة الوطنية سوناطراك وتوسيع نطاق نشاطها على المستوى الدولي، وأخيرا دعم الاستثمار في مجال الطاقات البديلة.

الكلمات المفتاحية: الدور، الدبلوماسية الاقتصادية، الجزائر، منظمة الدول المصدرة للبترول، البترول 1999-2014.

Résumé

Cette étude a abordé le rôle de la diplomatie économique algérienne dans le cadre de l'Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole (OPEP) au cours de la période 1999-2014. Elle essaye de clarifier le rôle du facteur économique des ressources énergétiques traditionnelles et son impact sur l'activité économique de la diplomatie algérienne. Il a été noté qu'avec l'importance croissante de la diplomatie économique dans les différentes politiques étrangères durant les changements que le monde a connus, pendant et après la guerre froide, l'Algérie se trouve contrainte à l'activation d'une diplomatie économique à la fois pour attirer des investissements étrangers directes et diversifier son économie, mais aussi pour l'intensification de la diplomatie économique et le maintien du secteur principal de son économie : le secteur énergétique.

Pour atteindre ce dernier objectif, il est devenu nécessaire pour l'Algérie d'améliorer son rôle diplomatique dans le cadre de l'OPEP. Cette dernière a été fondée dans le but de défendre les intérêts de ses États membres. Dans le cadre de cette institution et à travers sa diplomatie économique, l'Algérie est très active, et cela pendant nombre d'évènements comme les chocs pétroliers ; les sommets de l'organisation ; dans le cadre de l'OFID. On remarque aussi ses efforts pour stimuler le dialogue Nord-Sud à plusieurs reprises depuis 1975.

Suite aux circonstances que les relations énergétiques internationales ont connues depuis l'embargo des pays arabes en 1973, la diplomatie économique algérienne a eu à faire face à de nombreux défis dans le cadre de l'OPEP qui ont contribué au rétrécissement de ses marges de manœuvre pour des conditions interne qu'a connue l'organisation, notamment à cause des divergences entre les pays membres, l'augmentation de la consommation interne de pétrole ou en conséquence des nouvelles politiques des acteurs externes tels que, les multinationales pétrolières et l'Agence internationale de l'énergie, et l'impact croissant des pays exportateurs du pétrole en dehors de l'OPEP. Et enfin, la tendance mondiale croissante aux énergies concurrentes au Pétrole.

En réaction à ces défis, et dans le but de défendre la place et le rôle de sa diplomatie économique dans le cadre de l'OPEP, l'Algérie a développée des mécanismes et des moyens pour les surmonter. Cela à travers les nouvelles réformes du système juridique des hydrocarbures, qui encouragent les investissements étrangers directs, et le soutiens de la compagnie nationale SONATRACH en élargissant le champ de ses activités au niveau international. Et enfin par le soutien des investissements dans les énergies alternatives.

Les mots clés : diplomatie économique, Algérie, Organisation des pays exportateurs de pétrole, pétrole, 1999 – 2014.

قائمة المختصرات

الأوبك	منظمة الدول المصدرة للبترول
الأوابك	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
م ب ي	مليون برميل في اليوم
أ ب ي	ألف برميل في اليوم
OPEP	Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole
OMC	Organisation Mondiale de Commerce
FMI	Fond Monétaire Internationale
OCDE	Organisation de la Coopération et de Développement Economique
DGRM	Direction Générale des Relations Multilatérales
DGRECI	Direction Générale des Relations Economiques et de Coopération Internationale
S.N.REPAL	La Société Nationale de Recherche et d'Exploitation de Pétrole en Algérie
PNUD	Programme des Nation Unies pour le Développement
FIDA	Fonds International de Développement Agricole
AIE	Agence Internationale de L'énergie
SONATRACH	Société Nationale pour la Recherche, La Production, Le Transport, La Transformation, Et La Commercialisation des Hydrocarbures
CDER	Centre de Développement des Energies Renouvelables
URAER	Unité de Recherche Appliquée en Energies Renouvelables
URERMS	Unité de Recherche en Energies Renouvelables en Milieu Saharien
APRUE	Agence nationale pour la Promotion, la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries
BP	British Petroleum
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
OFID	OPEC Fand of International Development
USEIA	U.S. Energy Information Administration
SOONG	Standard Oil Of New Gersey
NIOC	National Iranian Oil Company
SOMO	State Oil Marketing Organisation
KPC	Kuwait Petroleum Corporation
PDVSA	Petróleos de Venezuela SA

مقدمة

يعتبر البترول مادة حيوية تحتاجها الاقتصاديات الصناعية المعاصرة، وفي نفس الوقت، سلعة استراتيجية، ومحور أساسي في علاقات الدول المنتجة والمستهلكة، ما جعل هذه الأخيرة تتنافس على مناطق انتاجها وطرق إمداداتها أو حمايتها من الاستغلال، باستعمال الأداة العسكرية أو الدبلوماسية، وهو ما جعل الفرنسي **"كليمنصو"** خلال الحرب العالمية الأولى يعبر عن هذه الأهمية، بقوله **أن البترول سيعادل قطرات الدم في الحروب القادمة**، وعليه، ظل إنتاج وتكرير وتوزيع واستخراج هذه المادة مرهونا بالشركات الغربية الكبرى المتكتلة في "كارتل الأخوات السبعة" منذ عام 1928، بحيث اتفقت هذه الشركات على ضرورة توحيد جهودها، ووضع استراتيجية مشتركة بينها للحفاظ على تحكمها وهيمنتها على الأسواق وتحديد أسعار هذه المادة.

أمام هذه الوضعية القوية لهذه الشركات وحكوماتها، أصبح على الدول المنتجة والمصدرة للبترول التفاوض من موقع ضعف للطلب بحقوقها، وكذا محاولة التكتل والانضمام إلى بعضها البعض لتوحيد جهودها وفرض استراتيجية جديدة تضع حدّا للاستغلال اللامشروع الممارس عليها من قبل حكومات الشركات المهيمنة، وهذا ما تم تجسيده من خلال إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) عقب مؤتمر بغداد سنة 1960، بمبادرة من فنزويلا وحضور أربع دول أخرى هي السعودية، إيران، العراق، الكويت.

ونتيجة لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالأساس على عائدات المحروقات منذ فترة الاستقلال، وكون الجزائر من بين الدول النامية التي عانت من سياسات الشركات البترولية الكبرى المهيمنة منذ اكتشاف البترول من قبل حكومة المستعمر الفرنسي سنة 1956، خصوصا منها شركات هذا الأخير، عملت الجزائر منذ الاستقلال على استعادة سيادتها على مواردها الباطنية، فكانت أول خطوة في ذلك إنشاءها لشركة وطنية في مجال المحروقات تعرف بشركة "سوناطراك" سنة 1963 ثم قامت بإعادة النظر في عقود الامتياز التي عقدتها مع المستعمر الفرنسي والتي تتضمن كيفية استغلال الثروات الباطنية، وكذا العمل بشكل تدريجي على تأميم محروقاتها، الذي توج عام 1971 بإعلان الرئيس الراحل هواري بومدين عن التأميم الكامل للمحروقات الجزائرية، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فيتجلى ذلك في إنظامها إلى منظمة الدول المصدرة للبترول سنة 1969.

في هذا الإطار سعت الجزائر منذ الوهلة الأولى من انضمامها للعب دور هام، من خلال حثّ الدول الأعضاء الأخرى على ضرورة تكثيف جهودها لاستعادة سيادتها الكاملة على ثرواتها الطبيعية والعمل على تفعيل الحوار شمال -جنوب منذ عام 1975، في أول قمة احتضنتها الجزائر، كما شهدت هذه الأخيرة من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية في إطار منظمة الأوبك نشاطا كبيرا، سواء في ظل الصدمات البترولية العالمية، أو في ظل قمم المنظمة، وحتى في إطار صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

ولكن نتيجة لظروف دولية شهدها العالم في مجال البترول، خصوصا بعد الحظر البترولي العربي سنة 1973، بدأت تبرز مشاكل و تحديات تقف كعقبة لنشاط منظمة الأوبك بشكل عام، من خلال ازدياد التنافس بينها وبين الفواعل الدولية الأخرى العاملة في نفس الميدان، كالشركات البترولية العملاقة وانشاء الدول الصناعية لما يعرف بالوكالة الدولية للطاقة سنة 1974 وصعود دول مصدرة للبترول خارج الأوبك وازدياد التوجه العالمي إلى الطاقات البديلة، كل هذه التحديات انعكست على دور الجزائر في إطار المنظمة

خصوصا مع بداية القرن الواحد والعشرين، الشيء الذي دفع بهذه الأخيرة للبحث عن السبل الكفيلة لتجاوز هذه التحديات، بشكل يحافظ على مكانتها و دورها في إطار المنظمة.

1- إشكالية الدراسة

مع التغيرات الكبيرة التي شهدتها البيئة الدولية في ظل الحرب الباردة وبعدها، وازدياد مستويات التشابك الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول، أدى ذلك إلى ازدياد أهمية " **الدبلوماسية الاقتصادية**" في أجندات السياسات الخارجية للدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، بحيث أصبحت تشكل توّجها هاما في السلوك الخارجي لهذه الدول.

وبالنظر لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالأساس على عائدات صادرات المحروقات من بترول وغاز طبيعي، أصبحت الجزائر أمام ضرورة تكثيف دبلوماسيتها الاقتصادية، سواء لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق تنوع اقتصادي، أو لغرض الحفاظ على استقرار قطاعها الرئيسي والحيوي المتمثل في قطاع المحروقات، ولبلوغ هذا الغرض الأخير انضمت الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) سنة 1969.

وفي إطار هذه المنظمة، عملت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منذ أيامها الأولى على لعب دور فعال، من خلال التحرك المستمر سواء مع الدول الأعضاء أو الدول المستهلكة للبترول وحتى مع الدول النامية. ولكن منذ مطلع القرن الواحد و العشرين، أضحت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك تصادف تحديات كثيرة تساهم في تضيق هامش تحركها ونشاطاها، وذلك نتيجة للظروف الداخلية في المنظمة التي تعرف انقسام وتحالفات بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك الداخلي للبترول من طرف هذه الدول، وكذا انعكاسا لسياسات فواعل خارجية، كالسياسات الجديدة للشركات البترولية العالمية وسياسات الوكالة الدولية للطاقة وازدياد تأثير ومكانة الدول المصدرة للبترول خارج الأوبك، إلى جانب التوجه العالمي المتزايد للطاقات المنافسة للبترول.

في ظل هذه التحديات التي تشهدها منظمة الأوبك بشكل عام والدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار المنظمة بشكل خاص، تبرز معالم إشكاليتنا حول مكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2014.

طرح الإشكالية وأسئلة الدراسة:

تظهر معالم المشكلة البحثية في السؤال المحوري الآتي:

ما هي مكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول خلال الفترة 1999-2014؟

انطلاقا من السؤال الرئيسي نستفسر عن الأسئلة الجزئية الآتية:

1) كيف يؤثر العامل الاقتصادي في تحديد نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية؟

2) كيف أثرت ظروف البيئة الدولية للبترول على نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك؟

3) هل ساهمت الإصلاحات الجديدة في قطاع المحروقات الجزائري وتفعيل دور الشركة الوطنية سوناطراك والاستثمار في الطاقات البديلة في تجاوز التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك؟

4) ما هو مستقبل مكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك في آفاق 2030؟

2- فرضيات الدراسة

إن طبيعة التركيبة المتداخلة لموضوع الدراسة تقودنا نحو طرح الفروض الآتية:

1) طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على صادرات المحروقات –البترول-في مبادلاته الخارجية هو الذي يحدد نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.
2) فاعلية نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أو تراجعها في إطار منظمة الأوبك مرتبط بطبيعة إفرازات ظروف البيئة الدولية للبترول.
3) ساهمت الإصلاحات الجديدة في قطاع المحروقات الجزائري وتفعيل دور الشركة الوطنية سوناطراك والاستثمار في الطاقات البديلة في دعم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك وتجاوز بعض التحديات التي تواجهها.

3- الإطار النظري للدراسة

من منطلق الأهمية البالغة للنظرية في البحوث العلمية، إضافة إلى تحقيقها للنتائج مهمة، فقد ارتأينا أن تعتمد هذه الدراسة على نظرية الدور، والنظرية الوظيفية، كونهما أكثر ملاءمة لتحليل وتفسير الظاهرة المدروسة.

نظرية الدور

تعنى هذه النظرية بدراسة سلوكيات الدول بوصفها أدوار سياسية، بحيث تعبر عن محصلة ما تقوم به الدولة من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي قصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، وذلك وفقا لما يراه صانع القرار بأنه مناسب لدولته وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي.

يرى المفكر السياسي **" بروس بيدل"** Bruce Biddle أن مفهوم الدور يشير إلى التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية التي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور.[1]

وعليه تشير هذه النظرية إلى أن الدور الذي تضطلع به الدولة مرتبط بتوجهات سياستها الخارجية وبالظروف التي تحددها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، ولذلك تتعدد الأدوار التي تلعبها الدول وتختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف توجهات وأهداف وإمكانات تلك الدول ووفقا لتصورات صانع القرار للبيئة الإقليمية والبيئة الدولية وإدراكه لطبيعة الدور الذي يجب لدولته أن تقوم به والمتناسب أساسا مع إمكانياتها.

من خلال ما سبق، تساعدنا نظرية الدور على فهم ورصد الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك.

النظرية الوظيفية

تعد النظرية الوظيفية من أبرز النظريات التي قدّمت تصورا عن التنظيم الدولي، بهدف تحقيق التعاون الدولي، وتعتبر امتداد للنظرية التقليدية التي جاءت في مرحلة ما بعد الحربين العالميتين التي قامت على أفكار الباحث البريطاني **" دافيد ميتيراني"** و الذي انطلق من مسلمات متفائلة حول إمكانية تطوير وتحسين المجتمعات إذا اعتمدت على وسائل عقلانية ومنفعية، لذلك فهو يرى أن الدولة لا يمكنها لوحدها تفادي النزاعات وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، لأن المجتمع الدولي مقسّم بصفة تعسفية إلى وحدات تستند إلى الأقاليم، والمطلوب حسبه هو إنشاء مؤسسات تقوم على الوظيفة لا على الاقليم من أجل حل المشاكل المطروحة.[2]

وتعد المدرسة الوظيفية الجديدة امتدادا للوظيفية التقليدية، ويعتبر **" أرنست هاس"** أحد أهم مفكري هذه المدرسة التي قدّمت الإطار الفكري للنشأة الجماعة الأوربية، والتكامل عند "أرنست هاس" يعني العملية التي يستعد بها الفاعلون السياسيون في الدولة لنقل ولاءاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد ذي مؤسسات تمتلك سلطة الاختصاص على الدولة الوطنية.[3]

تساعد النظرية الوظيفية على فهم توجه الدول المصدرة للبترول في الستينيات إلى التكتل في إطار تنظيمي يستند إلى الوظيفة لا على الإقليم، وبالتالي فهم توجه الجزائر للاندماج في هذه المنظمة سنة 1969.

[1] - Steven J. Campbell, **Role Theory, Foreign Policy Advisors and U S Foreign policy Making**, (USA: Departement of Government in International Studies of Southern California International Studies Association, 1999), P 08.

[2] - حداد ريمون، **العلاقات الدولية**،(بيروت: دار الحقيقة للنشر والتوزيع،2000)، ص 206.

[3] - عبد البديع عباس، **العلاقات الدولية: أصولها وقضايا المعاصرة**،(القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988) ، ص 268.

4- الإطار المنهجي للدراسة

إن التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات للتحليل، من بينها مناهج البحث العلمي المعتمدة في حقل العلوم السياسة، وعليه تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، والأساليب الإحصائية وتقنية السيناريوهات، لغرض التوصل إلى النتائج المرجوة.

- **المنهج الوصفي:** إن طبيعة الدراسة استدعت اعتماد هذا المنهج، وذلك من خلال جمع المعلومات حول موضوع الدراسة" دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة من 1999-2014"، ثم القيام بتحليلها لغرض الوصول إلى نتائج تساهم في حل الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفروض المصاغة، ثم الخروج ببعض المقترحات والتوصيات العلمية.
- كما تستدعي الدراسة الاعتماد على **الأساليب الإحصائية،** من خلال جمع بيانات إحصائية حول موضوع الدراسة وتبويبها في جداول ثم تحليلها.
- إلى جانب الاعتماد على **تقنية السيناريوهات،** لغرض استشراف مستقبل مكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك في آفاق 2030.

5- الإطار المفاهيمي للدراسة

سوف يتم التعرض بالتفصيل لأهم المفاهيم المرتبطة بعنوان المذكرة، كمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، منظمة الدول المصدرة للبترول، البترول، أثناء معالجتنا للموضوع في إطار الفصول.

6- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة، إلى بلوغ جملة من الأهداف تلخص فيما يأتي:

معرفة دور منظمة الدول المصدرة للبترول بشكل عام، في السوق العالمية للبترول، خصوصا مع احتدام التنافس بينها وبين أهم الفواعل الدولية في هذا المجال، كالشركات البترولية العملاقة، الوكالة الدولية للطاقة، الدول المصدرة للبترول خارج الأوبك.

ومن ثم معرفة مكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار هذه المنظمة، واستخلاص ما إذ كانت الدبلوماسية الجزائرية في المجال الاقتصادي، تعرف نفس النشاط والحضور الذي تعرفه في المجال السياسي والأمني من خلال عضويتها في منظمة الدول المصدرة للبترول.

كما يرمي هذا البحث أن يكون مقدمة لدراسة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطارها المتعدد الأطراف(في إطار منظمة الأوبك) قابل للتنقيح والتعديل والمناقشة.

7- أسباب اختيار الموضوع

تشمل الأسباب الموضوعية(العلمية) والأسباب الذاتية؛

الأسباب الموضوعية(العلمية) تتحدد في أهمية الموضوع، فهو دراسة هادفة بطبعها نحو معرفة مختلف الأسباب والفواعل والظواهر الكامنة وراء المشكلة البحثية، باعتبارها تشكل اهتمامات البحث العلمي في الدول المنتجة والمصدرة للبترول عامة والجزائر بشكل خاص، حيث أن قطاع المحروقات في الجزائر يمثل أكثر من95 % من صادراتها الخارجية.

كذلك تزويد المكتبة الجزائرية بمرجع حول الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة دولية ذات طابع اقتصادي ومتخصصة في قطاع البترول، وهي منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC التي تم تأسيسها منذ أكثر من نصف قرن.

الأسباب الذاتية: الموضوع يجسد أحد أهم محاور اختصاصنا الأكاديمي" دراسات دبلوماسية" وعليه يسعى لمعالجة أحد أشكال الدبلوماسية المعاصرة على غرار الدبلوماسية الثقافية، الوقائية، دبلوماسية القمم ودبلوماسية المنظمات الدولية، من خلال التطرق بشكل خاص للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في أهم قطاعات الاقتصاد الجزائري ألا وهو قطاع المحروقات.

بالإضافة إلى الاهتمام الشخصي بموضوع البترول الذي أضحى حديث العام والخاص خصوصا عند انخفاض وتراجع أسعار هذه المادة في السوق العالمية، كما أنه محل اهتمام العديد من الباحثين على مستوى الجامعات والمعاهد.

8- حدود الدراسة

لتسهيل عملية تحليل موضوع الدراسة، لابد من تحديد إطارها الزماني والمكاني.

- **الحدود الزمنية:** تقوم الدراسة بالتركيز على استعراض آخر المستجدات المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال محاولة تحديد نشاط ودور هذه الأخيرة في إطار منظمة الأوبك خصوصا في الفترة الممتدة من 1999إلى غاية 2014.

والمغزى من تحديد هذه الفترة يعود لعدة اعتبارات، أوّلها هو التركيز على الفترة المعاصرة للموضوع الدراسة. وكذا وصول رئيس الجمهورية الحالي عبد العزيز بوتفليقة إلى رأس السلطة سنة 1999وتعينه لشكيب خليل وزير للطاقة والمناجم، علما أن كل من رئيس الجمهورية ووزير الطاقة يمثلان أهم الشخصيات المكلفة بالدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار المنظمة، من خلال تمثيلها في قمم المنظمة ومجلسها الوزاري.

تمثل سنة 1999 بداية الخروج بشكل تدريجي من الأزمة الأمنية الداخلية التي عاشتها الجزائر خلال عقد التسعينيات.

إلى جانب الأحداث الهامة التي عرفتها منظمة الأوبك خلال هذه الفترة.

- **الحدود المكانية:** تقتصر دراستنا على البحث والتركيز على نشاط ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في قطاع المحروقات (البترول بالتحديد) وذلك في إطار المنظمة محل الدراسة: منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك).

9- أدبيات الدراسة

على الرغم من أهمية الموضوع والدراسات التي حظي بها، إلاّ أن حقل الدراسات المعرفية يستلزم تعميق التحليل التخصصي والتجاوب مع كل المستجدات التي يرفعها الموضوع محل الدراسة، وعليه يتم التعامل في هذه الدراسة مع الصور الجديدة لمكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، طبقا لما تم رصده وفي ضوء ما توفر من مصادر. وعلى هذا الأساس فإن المشكلة البحثية انطلقت من نتائج الدراسات السابقة الآتية:

1) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نوقشت سنة 2010 بعنوان **"الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة "**للطالب: عبد الحميد مشري، الذي درس طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية بعد الحرب الباردة وأهم المتغيرات المتحكمة فيها، من خلال دراسته لتأثير الذي أحدثته العولمة على المستوى البنيوي والوظيفي للدبلوماسية الاقتصادية من ناحية، وعلى مستوى آلياتها وفواعلها من ناحية أخرى.

من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يأتي: أن الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة أضحت متنوعة ومعقدة بشكل كبير وبدرجة أكبر بالمقارنة ببنيتها التقليدية، فالكثير من المشاكل الاقتصادية اليوم يتم معالجتها على المستوى الدولي، ومن إفرازات العولمة بروز فواعل عدة كالاتحادات التجارية ، جماعات المصالح، واللولبيات الاقتصادية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعمل في المجال الاقتصادي، وعلى هذا الأساس أصبحت وزارة الشؤون الخارجية لأي دولة في الوقت الحالي تواجه تحديات كبيرة فرضتها العولمة الاقتصادية، واستجابة لهذه التغيرات فإن المؤسسة الدبلوماسية تسعى للتكيّف وذلك على مستوى الأساليب والأهداف والأدوار الوظيفية المختلفة، إلى جانب المساهمة في التنمية ودعم الاقتصاد الوطني من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الصادرات ودعم قطاع الخدمات والشركات الوطنية.

2) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، نوقشت سنة 2008، بعنوان **"النفط في العلاقات الدولية: دراسة حالة منظمة الأوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية "** للطالب: شكاكطة عبد الكريم، الذي درس أهمية النفط في العلاقات الدولية كمادة استراتيجية هامة وكمحرك فعلي لمعظم الحروب، وذلك من خلال دراسته لحالة منظمة الأوبك وتأثير سياساتها على الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن منظمة الأوبك مرت بعدة مراحل منذ نشأتها عام 1960، واعتمادها لمبدأ التدرج في المطالبة بالسيادة الكاملة على ثرواتها، كما أثرت هذه المنظمة ولأول

مرة في الاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق النفطية بشكل خاص، خلال سنوات 70-80 . كما أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار النفط من جهة والبيئة المحلية والدولية من جهة أخرى، فارتفاع وانخفاض أسعار النفط، مرتبط إلى حد بعيد بإفرازات البيئة المحلية للدول المنتجة أو التحولات التي تظهر على المستوى الدولي، وقدم الباحث نماذج عدة عن ذلك : الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973، الحرب الإيرانية العراقية سنة 1980 ، الحرب البريطانية- الأمريكية على العراق 2003، كلّها أزمات وأحداث أثّرت في معادلة الأسعار سواء بالسلب أو بالإيجاب، مع الإشارة أن قوة الأوبك في الاقتصاد العالمي تراجعت منذ منتصف الثمانينيات، أي مع ظهور الصدمة النفطية المعاكسة، وفي الأخير يقتضي القرن الواحد والعشرون من دول الأوبك تكثيف الأبحاث العلمية والاكتشافات في مجال الطاقة والمضي قدما في سبيل إيجاد مصادر بديلة للنفط .

3) مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، نوقشت سنة 2004 بعنوان **"جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) "**، للطالب خيدر محمد كريم ، الذي درس منظمة الدول المصدرة للنفط من اقتراب جيوسياسي ، بحيث انطلقت دراسته من فرضية مفاداها أن من مصلحة الدول النامية المصدرة للنفط الإبقاء على منظمة الأوبك كإطار يجمعها ويبقيها متكتلة لمواجهة أطماع الدول الصناعية من جهة، وكإطار يسمح لها بالعمل على منع حدوث فوضى عارمة في السوق الدولية من شأنها أن تؤدي إلى انهيار أسعار النفط من جهة أخرى.

من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة، هو أن منظمة الأوبك لا تزال تلعب دور هام في السوق العالمية للنفط، ولكن من أجل الحفاض على مكانتها يستلزم مجموعة من الإجراءات، أولها هو حل المشاكل الداخلية بين الدول الأعضاء، ثم ضرورة التعاون بين الأوبك والدول النامية النفطية وغير النفطية، إلى جانب ضرورة الحوار بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له من أجل تخفيف حدة التناقضات وإيجاد الأساس الصالح للتفاهم بينها بشكل يحقق لها المصلحة المشتركة، والذي لا يحدث إلاّ عن طريق منظمة الأوبك.

10- صعوبات الدراسة

إن من بين الصعوبات التي تعتري أي باحث في العالم العربي، نجد نقص المراجع المتخصصة ناهيك عن المصادر، ما يستدعي منه اعتماد مراجع أقل أهمية.

أما عن الصعوبات الشخصية، فيمكن الإشارة إلى عدم توفر مراجع حول الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية رغم أهمية الموضوع.

عدم توفر مراجع ودراسات سابقة حول عضوية الجزائر في منظمة الأوبك، الشيء الذي حتّم علينا خلال دراستنا لهذا الموضوع رغم تحديد فترة الدراسة من 1999-2014، إلاّ أن ضرورة تحليل دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار هذه المنظمة، استدعي منّا العودة إلى جذورها التاريخية من خلال تتبعها منذ مرحلة الانضمام سنة 1969.

إلى جانب ضيق الوقت المخصص لإعداد مذكرة التخرج، علما أن موضوع دراستنا يحمل طابع اقتصادي ما يستدعي منّا الانتقال إلى الكليات الاقتصادية لجمع المراجع اللازمة.

11- تقسيم الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من موضوع دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة من1999 – 2014.

بداية بمقدمة البحث التي تشمل مدخل عام عن المشكلة البحثية وطبيعتها وأهمية الدراسة.

ثم يأتي **الفصل الأول** كإطار معرفي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، من خلال التعرض لماهية السياسة الخارجية الجزائرية وابراز أهمية العامل الاقتصادي في توجيه هذه الأخيرة ، ثم التعرج على مفهوم الدبلوماسية وأهم أشكالها المعاصرة، ومن بين هذه الأخيرة يتم التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تحديد مفهومها وأهم مستوياتها ثم التعرض لأهمية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تفعيل سياستها الخارجية، بعدها يتم التطرق للبترول كمحدد لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال ابراز أولا أهمية البترول في دبلوماسية الدول، ثم تتبع مسار تطور القطاع البترولي الجزائري، وصولا إلى إبراز تأثير توجهات السياسة الطاقوية الجزائرية على نشاط دبلوماسيتها الاقتصادية.

وبالنسبة **للفصل الثاني**، فيتمحور حول نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، وذلك بالتعرض أولا لماهية هذه المنظمة، من خلال ابراز ظروف نشأتها، أهدافها، خصائصها أهم إنجازاتها، وأخيرا تحدياتها، ثم التطرق لعضوية الجزائر في هذه المنظمة بإبراز دواعي إنظامها ودورها في تفعيل الحوار شمال -جنوب خلال السنوات الأولى من انضمامها للمنظمة، ثم إبراز مكانة الجزائر في سوق الطاقة العالمية، وأخيرا تحليل تحركات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الصدمات البترولية التي شهدتها السوق العالمية ، قمم المنظمة وكذا في إطار صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

وفي **الفصل الثالث** يتم التعرض أساسا لتحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، وأهم السبل والأليات المستحدثة والمعتمدة لتفادي وتجاوز هذه التحديات، ثم محاولة تقديم تصور مستقبلي لمكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك في آفاق 2030، باعتماد أحد تقنيات الاستشراف(تقنية السيناريوهات) .

وفي الأخير ختمنا دراستنا بمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، من خلال التأكد عن مدى صحة الفرضيات، وتقديم بعض التوصيات.

الفصل الأول

الإطار المعرفي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

يسعى هذا الفصل، إلى محاولة الإحاطة بالإطار المعرفي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وعليه من منطلق كون الدبلوماسية بشكل عام أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية إلى جانب الأداة العسكرية والدعائية " الإعلامية " نجد أنفسنا أمام ضرورة الإحاطة بماهية السياسة الخارجية ومحدداتها وإبراز الأهمية التي يحظى بها العامل الاقتصادي في تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية ، كمدخل يساعدنا على فهم نشاط الدبلوماسية الجزائرية في شقها الاقتصادي، وهذا ما سنحاول التفصيل فيه خلال المبحث الأول، أما عن المبحث الثاني فيتم خلاله محاولة الإحاطة بمفهوم الدبلوماسية وتحديد أهم الأشكال المعاصرة لهذه الأخيرة، ومن خلالها يتم التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية وتحديد مستويات نشاطها وصولا إلى إبراز أهمية وأولوية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تفعيل سياستها الخارجية ، وفي المبحث الأخير يتم التركيز على البترول كمورد من موارد الطاقة التقليدية وإبراز مدى أهميته في دبلوماسية الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة، ثم التعرض لتطور القطاع البترولي الجزائري من خلال الوقوف عند أهم المحطات التاريخية التي مر بها مع إبراز الأهمية الاقتصادية لهذا المورد، وصولا إلى محاولة تفسير تأثير توجهات السياسة الطاقوية الجزائرية على نشاط دبلوماسيتاها الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الجزائرية

يسعى هذا الجزء إلى محاولة الإحاطة بأهم المفاهيم والتعاريف الواردة حول السياسة الخارجية بشكل عام، ثم توضيح محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وصولا إلى تفسير أهمية ودور العامل الاقتصادي خصوصا الخارجي منه، في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

قبل التطرق للسياسة الخارجية الجزائرية، سنحاول الإحاطة ولو بشكل مختصر ببعض المفاهيم والتعريفات التي وردت حول مصطلح السياسة الخارجية، وفي هذا الإطار نشير إلى أن محاولة وضع تعريف ومفهوم محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خصوصا تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، كونها تعكس بيئات مختلفة، نفسية، وطنية، ودولية، إلى جانب اعتبارات أخرى معرفية ومنهجية.

كما يذهب الدارسون والباحثون في حقل العلوم السياسية، إلى تحديد معضلتين تحولان دون التمكن من تقديم تعريف شامل ودقيق للسياسة الخارجية، وهما كالآتي:

أولا: أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد، بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، وهذا ما يجعل بعض الدارسين يقومون بالمرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة، كالأهداف والسلوكيات، وفي هذا السياق نجد **"بول سبيريت" Pol Sipirit** يعرف السياسة الخارجية على أنها**:" مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية..."**[1]

[1] - أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص21.

ثانيا: تنوع وتعدد المدارس والمفكرين المنتمين لهذه الأخيرة، ما يجعل رؤية كل اتجاه لمفهوم السياسة الخارجية مختلف عن الأخر، إلى جانب الاختلاف في مكانة الدولة على المستوى الدولي، وقوة تأثيرها اللذان ينعكسان بشكل مباشر على أجندة مصالحها، وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.[1]

وفي ظل هذا الاختلاف والتباين في وجهات النظر، نسوق فيما يلي بعض التعاريف التي وردت من طرف الباحثين لوضع حدود لمفهوم السياسة الخارجية.

عرف **" حامد ربيع "** السياسة الخارجية على أنها:

"جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فريدة للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية "[2]

ومن خلال هذا التعريف نستخلص أن السياسة الخارجية، هي ذلك النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة، ولكن بشرط أن تكون هذه الأخيرة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة، كما أن السياسة الخارجية تتضمن البرامج والأدوار والأهداف والسياسات وكذا الأنشطة.

في نفس المقام قدم **" فيرنس"** و**" سنايدر "** تعريفا للسياسة الخارجية، بشكل يرادف بين هذه الأخيرة وقواعد العمل، وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات، وعليه عرّفا السياسة الخارجية على أنها:

" منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل "[3]

كما عرف **"روزنو "** السياسة الخارجية على أنها:

" المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم في أو مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها " [4]

أما الدكتور **"محمد السيد سليم"** فقد عرف السياسة الخارجية في كتابه تحليل السياسة الخارجية على أنها:

---

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،(ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 07.
[2] - **المرجع نفسه**، ص 07.
[3] - **المرجع نفسه**، ص 07.
[4] - أحمد النعيمي، **مرجع سابق**، ص 21.

" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[1]

وفي سياق أخر عرفها" **كورت"** بقوله أن:

" السياسة الخارجية لدولة ما من الدول تحدد مسلكها اتجاه الدول الأخرى، كما أنها برنامج، الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة، بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب"

في نفس السياق يضيف " **كورت"** بكلمات أخرى أن **"السياسة الخارجية تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلّها تدار علاقات دولة مع دول أخرى".**[2]

وهناك من ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة اتجاه بيئتها الدولية غير الدول، وحجتهم في ذلك أن مجالات السياسة الخارجية تتضمن إلى جانب الدول مجالات أخرى مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات السياسية. [3]

وعلى ضوء هذه التعاريف، يمكن الوصول إلى تعريف إجرائي يأخذ بعدا تركيبيا لمحددات السياسة الخارجية وأهدافها وأدوارها وكذا الوسائل التي تنفذ بها من خلال القول بأنها **" كلّ تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحرّكها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك خارجي لدولة ما ".**

كما تجدر الإشارة إلى أن السياسة الخارجية للدولة الواحدة، قد تتفاوت بتفاوت الجهة والطرف الذي يتم التعامل معه، وكذا قضايا التعامل الخارجي، ما يعني إمكانية تتبع الدولة لسياسة خارجية **تعاونية** بالنسبة لقضية معينة ومع دولة معينة، وسياسة أخرى **صراعية** بالنسبة لقضية أخرى مع الدولة ذاتها.

وعليه تهدف الدول من خلال سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية والإيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، سواء كان ذلك بالتعاون السلمي مع الأمم الأخرى، أو عن طريق الحرب والعدوان واستغلال شعوب أخرى.[4]

ومن خلال ما سبق نجد أن السياسة الخارجية التي تتبناها أي دولة قد تكون نتيجة وانعكاس لظروف أملتها البيئة المحيطة، أو تكون كرد فعل لعوامل بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها ملابسات المحيط الخارجي.

[1] - محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 08.
[2] - **المرجع نفسه**، ص 08.
[3] - أحمد النعيمي، **مرجع سابق**، ص 23.
[4] - **المرجع نفسه**، ص 24.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية، تلك العوامل التي تحيط وتأثر في السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، من خلال دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، فالسياسة الخارجية لأي دولة تتحدد نتيجة لمجموعة من المتغيرات التفسيرية كونها تفسّر السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية.[1]

تجدر الإشارة أن هناك نوع من الاختلاف بين الباحثين في تصنيف المتغيرات المتحكمة في السياسة الخارجية، فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية وأخرى إنسانية، ومنهم من يصنفها إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية، كما يوجد من يصنفها إلى متغيرات جغرافية وسياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية.

ومن منطلق التعدد في الانتماءات، يعتبر مجال السياسة الخارجية الجزائرية مجال واسعا، فهي دولة عربية، إسلامية، إفريقية ومتوسطية، وبحكم موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية خصوصا في موارد الطاقة. تقع الجزائر في منطقة استراتيجية ذات أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي، بالتالي دراسة الجزائر في تفاعلها مع المحيط الدولي والإقليمي، ومحاولة قاس مكانتها ودورها على مستوى المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، سنحاول الإحاطة ولول بشكل مختصر بأهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية حسب التصنيف الأخير المذكور أعلاه.

1- المحددات الجغرافية

تعتبر الجغرافيا من أهم عوامل القوة الثابتة التي تحدد سلوك الفاعلين في العلاقات الدولية، فالعوامل الجغرافية من موقع ومساحة وتضاريس ومناخ، كلها تلعب دور مهم في تحديد سلوك الدول الخارجي، بالتالي يمكن فهم جانب من السلوك الخارجي الجزائري من خلال فهم تأثير العامل الجغرافي، فالجزائر بموجب موقعها الجغرافي تعتبر قوة إقليمية، كونها تقع في قلب المغرب العربي وتمثل بوابة لإفريقيا من الشمال وتشكل الصحراء الجزائرية العمق الإفريقي لها، بالإضافة إلى انتمائها إلى المنطقة المتوسطية كونها تطل على البحر الأبيض المتوسط.[2]

وعليه تعتبر الجزائر همزة وصل بين ثلاثة مناطق هي: أوربا وإفريقيا والعالم العربي وبشكل محدد شمال إفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق كل من تونس وليبيا ومن الغرب المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية ومن الجنوب كل من مالي والنيجر.

يمتد شريطها الساحلي على طول 1644 كلم²، كما تتربع الجزائر على مساحة قدرها 2.381.740 كلم²[3]، وتعد بذلك أكبر دولة إفريقيا من حيث المساحة وذلك بعد انقسام السودان، الشيء الذي زاد من أهميتها في المنطقة خصوصا عند النظر في الثروات الطبيعية التي تختزنها وإلى طبيعة تضاريسها المتنوعة من

[1] - وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي(1999 -2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2013-2014. ص13.

[2] - **المرجع نفسه**، ص71.

[3] - Annuaire statistique de l'Algérie**, office national des statistiques**, Alger, 2013, P51.

سهول وجبال وصحراء، وبهذا تحتل الجزائر موقع استراتيجي في شمال إفريقيا، وهذا ما توضحه الخريطة الآتية:

الخريطة رقم (01): توضح الموقع الجغرافي للجزائر.

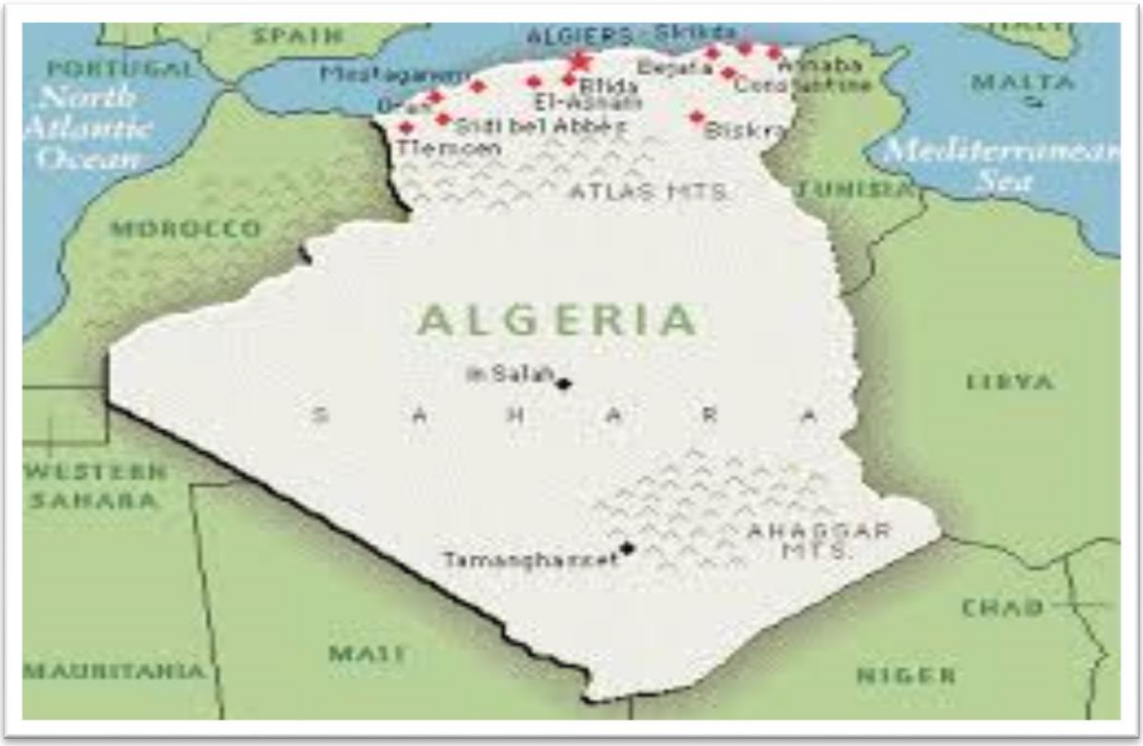

Source : https://www.google.dz/search?q (consulté Le 12mars 2015 A 11 :00).

2- المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم المحددات، وأكثرها تأثيرا على توجهات السياسة الخارجية للدول، وتتمثل أساسا في الموارد الطبيعية التي تشمل **مصادر الطاقة** كالبترول والغاز الطبيعي والفحم، و**المعادن** كالحديد والقصدير والنحاس والذهب والفضة، بالإضافة إلى **المواد الغذائية** كالقمح والذرة وغيرها من الموارد الطبيعية.[1]

بحيث أن اكتسابها لهذه الموارد الطبيعية يمنح لها قوة اقتصادية بشكل يجعلها تملك أداة من أدوات السياسة الخارجية الفعالة، وهي **الأداة الاقتصادية***

[1] - وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي(1999 -2014)**، **مرجع سابق**، ص 16.

* **الأداة الاقتصادية:** هي أداة من أدوات السياسة الخارجية إلى جانب الأداة العسكرية والدبلوماسية والدعائية، وتنبع أهميتها كونها تمكّن الدولة التي تتوفر عليها من استخدامها لمكافأة الدول الأخرى أو معاقبتها، بالتالي التأثير على سياستها الخارجية من خلال استعمال المعونة الاقتصادية أو التهديد بقطعها، في محاولة لدفع الدولة المستقبلة التصرف حسب هواها.

الموارد الطبيعية

تمتلك الجزائر احتياطات طاقوية ومنجميه معتبرة بحيث تتركز معظمها في الجنوب الجزائري، وتشكل المصدر الأساسي لإرادات الجزائر من العملة الصعبة، وذلك باحتوائها على ثروة طاقوية معتبرة على غرار البترول والغاز الطبيعي.

في نفس السياق نشير إلى أن الجزائر من بين الدول الغنية من حيث المعادن التي تستخرج من باطن الأرض، كونها تمتلك ما يفوق 30 معدن مختلف، ويمكن ذكر على سبيل المثال وليس الحصر كل من الحديد، الزنك، الرصاص، اليورانيوم، والمعادن الثمينة كالألماس والذهب والفضة والأحجار الكريمة المتواجدة في مختلف مناطق الجزائر وحتى المنطقة الجنوبية، هذا إلى جانب امتلاكها لاحتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والاسمنت في شمال البلاد.[1]

الزراعة والثروة الحيوانية

تعتبر الزراعة قطاع حيوي في الاقتصاد الوطني، هذا ما دفع بالجزائر في السنوات الأخيرة إلى تخصيص جزء كبير من مجهوداتها لدعم هذا القطاع وتفعيله، وعليه فالإنتاج الوطني في هذا الميدان يشهد تنوعا، ولكنه يخضع لتقلبات المناخية، وهذا ناتج عن ضعف الإمكانيات المسخرة للدفع بهذا المجال، والاعتماد على الطرق والمعدات التقليدية، ما يجعل من مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام هي الأخرى متقلبة ، لذلك لاتزال الجزائر تعاني من نقائص في هذا المجال كونها من بين الدول التي لا تزال عاجزة عن تحقيق اكتفاء ذاتي تام ومنه أمنها الغذائي، وهذا يتضح بشكل جلي من خلال حجم استيراد المواد الغذائية الذي يقدر بـ 06 مليار دولار سنة 2014 .[2]

كما تملك الجزائر ثروة حيوانية معتبرة، ولكن لا تزال تعاني من نقص واضح في المنتجات الحيوانية، سواء في مادة الحليب أو اللحوم، ما يدفعها للاستيراد من الخارج.[3]

من خلال هذه المؤشرات نستخلص أن الجزائر لا تزال مرتبطة بدول أخرى لضمان احتياجاتها الغذائية، خصوصا اتجاه الدول الأوربية التي تمثل المصدّر الأساسي لموادها الاستهلاكية.

القطاع الصناعي والسياحي

بالنسبة للقطاع الصناعي في الجزائر، يمكن الإشارة إلى أنه يشهد تنوع طفيف بالمقارنة مع بعض الدول العربية الأخرى، وقوامها الصناعات الثقيلة من حديد وصلب ومعدات النقل واسمنت والصناعات المعدنية والتحويلية، غير أن مساهمة هذ القطاع في الاقتصاد الوطني تبقى ضعيفة، الشيء الذي دفع بالجزائر إلى انتهاج سياسة تهدف أساسا لتشجيع القطاع الخاص من خلال دعم قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مجموعة من الاصلاحات التي أعلنها الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة عبر برنامج

[1] - الموارد الطبيعية في الجزائر وطرق استغلالها، الموقع: http://www.startimes.com/?t=26385155 (تاريخ التصفح: 09 مارس 2015، على الساعة 14:30).
[2] - وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014، مرجع سابق**، ص 77.
[3] - **المرجع نفسه**، ص 78.

أوّلي للإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004 ، بحث تم تخصيصه مبلغ يعادل 7 مليار دولار، ثم تلاه برنامج تكميلي للنمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 ، ورصد له مبلغ يعادل 55 مليار دولار من أجل استحداث 2 مليون منصب شغل وأكثر من مليون وحدة سكنية ، إلى جانب تعزيز المنشأت القاعدية وكذا العمل على الحد من ظاهرة النزوح الريفي من خلال تقديم مبالغ مالية معتبرة ، قصد تشجيع المواطن على تشييد بيت على أرضه في الريف.[1]

وفي القطاع السياحي، تملك الجزائر مقومات طبيعية تمكنها من احتلال مكانة عالمية في مجا ل السياحة، فبالنظر لحجمها ومساحتها، فهي تضاهي معظم الدول المجاورة، كونها أكبر الدول العربية والإفريقية مساحة، ولديها من المقومات الطبيعية ما يجعلها عرضة للسواح من مختلف أقطار المعمورة، كونها تمتلك مناخ متنوع يمتد لأربع فصول، ومعالم أثرية وشواطئ رملية وصخرية على طول ساحلي يمتد حوالي 1644 كلم.

3- المحددات البشرية

يعتبر العامل البشري من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، كونه عنصر مهم في بناء القوة العسكرية لهذه الدولة، ومصدر أساسي لليد العاملة المحلية من جهة، ولكن من جهة أخرى يعتبر الانفجار السكاني أيضا مصدر عبئ على السياسة الخارجية للدولة من خلال تعطيل عجلة التنمية فيها.

أما في حال قلة السكان، فتصبح عملية النمو الاقتصادي متوقفة على الاستعانة بالعمالة الأجنبية لتوفير الرأسمال البشري، مما يخلق أعباء على السياسة الخارجية للدولة، وأحسن مثال على ذلك دول الخليج العربي، بحيث أنه في بعض هذه الدول زاد حجم العمالة الأجنبية عن حجم العمالة المحلية ما يزيد من حجم الضغوطات الخارجية عليها.[2]

وبالنسبة للجزائر نشير إلى أن عدد سكانها حسب إحصائيات 2014، قد بلغ ما يعادل 38.7 مليون نسمة وتشكل فئة الشباب حوالي 60 %، و هناك توقعات بأن يصل عدد سكانها إلى 45 مليون نسمة بحلول سنة 2020.[3]

ومن خلال هذه الاحصائيات الحديثة يمكن اعتبار الجزائر من الدول ذات الحجم السكاني المتوسط مقارنة بمساحتها، ما يجعلها في موقع عادي بالنظر لتأثير العامل البشري على توجهات سياستها الخارجية. ولكن تجدر الإشارة إلى حقيقة مفادها، أن توزيع السكان في الجزائر غير متوازن من خلال تركز معظمه في المناطق الساحلية والداخلية في حين نلاحظ ندرة في المنطقة الصحراوية وذلك طبعا نتيجة لقساوة المناخ الصحراوي، ولكن تدني الكثافة السكانية في هذه المناطق خصوصا مع الحدود الصحراوية يعتبر مصدر لتهديد حقيقي للأمن الوطني من خلال عمليات التهريب المتنامية والتجارة غير الشرعية وصعوبة مراقبة الحدود الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي.

---

[1] - La direction générale du Trésor**, Les service économique à l'étranger**, Algérie 13 Janvier 2014.

[2] - زيد عبد الله مصباح، **السياسة الخارجية**،(ط 2، طرابلس: دار تالة، 1999)، ص129.

[3] - الديوان الوطني للإحصائيات، **عدد سكان الجزائر 38,7 مليون نسمة إلى غاية الفاتح جانفي 2014**، الموقع: http://djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31-37/70664 (تاريخ التصفح: 13مارس 2015، على الساعة 11:20).

4- المحددات السياسية والعسكرية

بالنسبة للمحددات السياسية: تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي السائد، والذي يلعب دور كبير في تحديد السياسة الخارجية للدولة، وذلك كون الأنظمة الديمقراطية عادة ما تعكس سياسة خارجية سلمية، عكس الأنظمة التسلطية التي غالبا ما تعكس سياسات عدوانية توسعية، وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي.

وبالحديث عن الجزائر، تجمع غالبية الدراسات على أن النظام السياسي الجزائري يمتاز بالتعقيد من خلال امتلاكه خصائص أصبحت تقاليد تعتمد عليها أنظمة الحكم المتداولة في الجزائر، وبوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999، حاول إعادة صياغة اللعبة السياسية وتفعيل السياسة الخارجية نظرا للصلاحيات الممنوحة له، سواء في تحديد السياسة الداخلية أو الخارجية، فقد سمحت هذه الأخيرة لشخص الرئيس مباشرة العديد من الإصلاحات التي مست البيئة الداخلية من خلال استحداثه لقانون الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية سنة 2004، اللذان لقيا تأييدا شعبيا على أمل الخروج من الأزمة الأمنية الداخلية.[1] وكذا الإصلاحات التي مست الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، من خلال استحداث مديريات عامة جديدة سواء في المجال الاقتصادي أو الانساني أو الأمني نظرا للأهمية البالغة التي منحت من قبل الرئيس لهذه الأمور وأولويتها وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم 08-162 لسنة 2008[2].

المحددات العسكرية: يشكل العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة، والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية، بحيث أن توفر الدولة على قدرة عسكرية ضخمة ولقيادات عسكرية كفؤة وكذا اكتسابها للتكنلوجيا العسكرية العالمية التي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة، هذا يمكنها ويمنح لها وزن وثقل دوليين كبيرين خصوصا في مجال التهديد العسكري، بالتالي يزداد تأثيرها على مجريات السياسة الدولية.

وبالنسبة للجزائر، فيلعب العامل العسكري دور هام في تحديد توجهات سياستها الخارجية، ويظهر ذلك بشكل جلي من خلال الميزانية المخصّصة لهذا القطاع سنويا، فقد رفعت الجزائر من ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى ما يقارب 15 مليار دولار سنة 2011 بزيادة بلغت 06 مليار دولار وبنسبة مئوية تعادل 44 %، كما رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لتصل إلى 20 مليار دولار عام 2014 وهي أعلى ميزانية مقارنة بالقطاعات الأخرى بحيث تشكل 15 %من الميزانية العامة للدولة، وهذا ما يمنح لها هيبة خارج الوطن.[3]

---

[1] - محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 141.

[2] - أنظر المرسوم الرئاسي رقم 08-162 المؤرخ في 27 جمادي الأولى عام 1429 الموافق لـ 2 يونيو سنة 2008، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.

[3] - Martina Lagatta, et autres, **L'Algérie : un potentiel sous exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du sahel**, (Bruxelles : direction générale des politiques externes département thématique, 2013), PP 09-10.

المطلب الثالث: أهمية العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية

تمثل موارد الدولة الاقتصادية إحدى أهم أسباب قوة سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء، بحيث تأتي قوة الدولة بما يتوفر لديها من موارد داخل أراضيها وخارجها، وهذه الأخيرة تشير إلى مدى نفوذ الدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية.

كما يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لاتجاهات المخرجات السياسية، وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها أو إغفالها عند مناقشة سياسة أي دولة مهما كانت طبيعتها وواقعها.

وبالنظر للجزائر نجد أن العامل الاقتصادي يلعب دور حيوي في الحياة السياسية للجزائر سواء الداخلية أو الخارجية، ففي سنوات الستينيات والسبعينيات اعتبرت الجزائر كمنارة العالم الثالث، كون نموذجها في التنمية القائمة على المحروقات بشكل جعل منها حسب شعارات تلك المرحلة **"الجزائر يابان افريقيا الجديد".**[1]

وفي سياق آخر يلعب العامل الاقتصادي دور كبير وهام في العلاقات التي تربط الجزائر بعالمها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يقوم على استيراد معظم احتياجاته الغذائية والصناعية من الخارج من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبة منها، الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية للجزائر يقوم على المتغيرات الاقتصادية الدولية.[2]

سنحاول خلال هذا المطلب تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية سواء الداخلية منها أو الخارجية المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بالتركيز على النقاط الآتية:

أولا: موارد الطاقة

تشكل موارد الطاقة خصوصا منها التقليدية(البترول والغاز الطبيعي) أهمية بالغة ضمن المتغيرات الاقتصادية المحددة لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية، إذ أن وزن وثقل الجزائر الخارجي غالبا ما يستمد من العنصر الطاقوي الذي تحدده السوق الخارجية المتحكمة في معدلات ارتفاع أو انخفاض الأسعار العالمية للبترول والغاز الطبيعي.

ويرجع دور عامل الطاقة وتأثيره الكبير في علاقات الجزائر الخارجية، إلى كونه عماد الاقتصاد الجزائري والعصب الحيوي فيه، وتعتمد الجزائر في سياستها الداخلية والخارجية على عائدات قطاع المحروقات، بحيث يمثل ما يعدل 35 %من الناتج المحلي الخام، و 97% من صادرات الجزائر، وبذلك تتوقف عليه كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية كالتشغيل وتمويل مختلف المشاريع، إلى جانب كونه المصدر الأساسي للعملة الصعبة.

---

[1] - وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014**، مرجع سابق، ص16.

[2]- وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2007 – 2008، ص 74.

هنا تجدر الاشارة إلى أن اعتماد الجزائر في سياستها على المحروقات بشكل عام والبترول بشكل خاص، يجعلها أكثر عرضة لتأثيرات العوامل الخارجية المتعلقة بهذا المتغير، والمتمثلة أساسا في تقلبات أسعار السوق العالمية للبترول، مثلما حدث خلال الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر في الثمانينيات جراء انهيار أسعار البترول من 30 دولار إلى أقل من 13 دولار للبرميل، والتي أدّت إلى ارتفاع معدلات المديونية الخارجية إلى حدود26 مليار دولار، وتراجع الدول الدائنة والبنوك التجارية والمؤسسات النقدية الدولية عن توفير أي ائتمانات تجارية، أو تقديم قروض للجزائر خاصة مع تأزم الأوضاع السياسية والاجتماعية.[1]

هذا ما أثر سلبا على القدرة الدبلوماسية للجزائر، وذلك جراء فقدانها جزء مهم من قوتها المرتبطة بالثروة البترولية، على عكس ما كان عليه الحال في السبعينيات خلال فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، التي بلغ فيها سعر البترول مستوى 30 دولار للبرميل الواحد، وهو ما ساهم في بناء الجزائر لقوة اقتصادية إقليمية حققت من ورائها العديد من المكاسب الدبلوماسية[2].

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن لموارد الطاقة خصوصا منها التقليدية، أهمية كبيرة وتأثير بالغ على توجهات وأولويات السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك نتيجة للظروف الخارجية التي ميزتها فترات ارتفاع وفترات إخفاض لأسعار البترول في السوق العالمية.

وفي سياق آخر تجدر الإشارة إلى أنّ المتغيرات الدولية ذات البعد الاقتصادي كان لها تأثير متزايد على السياسة الخارجية الجزائرية، بحكم ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحيط الخارجي، خاصة في المجال الطاقوي الذي تتوقف عليه أغلب السياسات الاقتصادية الجزائرية، الأمر الذي عمّق من إدراك صانع القرار الجزائري بضرورة رسم سياسة خارجية تتوافق مع المتغيرات الاقتصادية الدولية، وهذا ما سنحاول تفسيره خلال النقاط الآتية.

ثانيا: الشراكة الاقتصادية

نتيجة لما أفرزته العولمة الاقتصادية من تحرير التجارة الخارجية، وزيادة الدخول في شراكات وتكتلات اقتصادية، بشكل يجعل من الدولة أكثر قوة من تعاملاتها الفردية، كما أضحى خيار الشراكة من الخيارات الناجعة للاندماج في الاقتصاد العالمي، كل هذه التغيرات حتمت على الجزائر تفعيل سياستها الخارجية من خلال الدخول في مختلف الشراكات الاقتصادية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف.

وبالحديث عن المستوى المتعدد الأطراف، يمكن الإشارة إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي وقعت عليه مبدئيا في 19 ديسمبر2001 ، والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر2005.[3]

ومن خلال تفقد مضمون هذا الاتفاق نلاحظ أنه ينص على إعفاء جمركي بنسبة 10% وسمح بتحرير تدرجي لكمية من المنتجات الفلاحية الجزائرية، باستثناء المنتجات الحسّاسة الخاضعة لنظام جمركي

[1]- وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2006، مرجع سابق**، ص84.
[2] - **المرجع نفسه**، ص 84.
[3]- جمال بوشاقور، **مسار برشلونة: أية حصيلة؟**، الجيش، العدد 510، جانفي 2006، ص32.

خاص، إلى جانب نصه على التفكيك التدريجي للتعريفة الجمركية المتعلقة بالمنتجات الصناعية، وعلى تنازلات متبادلة في المبادلات الفلاحية.

وعليه تقوم شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي أساسا على تزويد هذا الأخير بموارد الطاقة من غاز طبيعي و بترول، و من جهة أخرى تلبية الحاجيات الداخلية للجزائر من خلال استيراد جزء مهم من موادها الاستهلاكية وتجهيزات البنية التحتية والصناعية من دول الاتحاد الأوربي، وفي هذا الإطار يستقبل الاتحاد الأوروبي ما يعادل 4.5 %من الصادرات الجزائرية، في حين أن الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي تبلغ 60 %من مجموع وارداتها، ما يعني أن الجزائر تركّز في تجارتها الخارجية بشكل كبير على الاتحاد الأوربي، وبهذا تكون معادلة خاسرة بالنسبة للجزائر[1].

أما فيما يتعلق بالشراكة الثنائية فقد وقعت الجزائر على عدة اتفاقيات مع مختلف القوى الاقتصادية، وأحسن مثال الشراكة الجزائرية مع الولايات المتحدة الأميركية خاصة بعد الإعلان عن مشروع **ايزنستات*** (EZENSTAT) سنة 1998.

وكنتيجة لما سبق، تمثل الشراكات الاقتصادية الثنائية منها والمتعددة الأطراف، أهمية كبيرة في تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، بشكل يسمح بتحديد طبيعة العلاقات الخارجية للجزائر، وأهم شركائها الاقتصادين.

ثالثا: التكتلات الاقتصادية

تمثل التكتلات الاقتصادية الاقليمية منها والجهوية، متغير خارجي بالغ الأهمية في توجيه السياسات الخارجية للدول، ومن أهم إفرازات العولمة الاقتصادية، وأحسن مثال على ذلك ما يعرف بالاتحاد الأوروبي بين الدول الأوربية.

ظهر تأثير هذا المتغير الخارجي على سياسة الجزائر الخارجية من خلال سعيها إلى تعزيز وبناء مختلف التكتلات الإقليمية ذات البعد الاقتصادي، فعلى **الصعيد العربي** مثلا، قامت الجزائر بتوقيع اتفاقية تنمية التجارة وتسيير التبادل التجاري العربي سنة 2004، سعيا منها لإعادة إحياء السوق العربية المشتركة، وتحرير التبادلات ورفع مستواها الذي لا يتعدى8 % ، ولكن يبقى تفعيلها رهين الإرادة السياسية للدول العربية.

وعلى **الصعيد الإفريقي** يتجلى ذلك من خلال مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد"، التي تهدف أساسا إلى إنعاش وتنمية إفريقيا، في شتى مجالات الحياة من خلال الالتزام بحماية حقوق

1 - جمال بوشاقور، **مرجع سابق**، ص33.

* **مشروع ازنستات**: هو مشروع اقتصادي تم الإعلان عنه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1998، ويتضمن تشجيع الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال افريقيا، ويعتمد برنامجه على تشجيع الخصخصة والتبادل التجاري داخل المنطقة والاستثمار في المغرب العربي، بحيث تمنح هذه المبادرة دول المغرب العربي الثلاث: الجزائر، المغرب، تونس، 2.5 مليار دولار لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبموجبه تحصل كل من تونس والمغرب على نصف مليار لكل واحدة، والجزائر على مليار ونصف، وذلك من أجل ربط الدول الثلاث بمصالح اقتصادية.

الإنسان، العمل على تحقيق الدمقراطية، والسعي لحل النزاعات في القارة وتوفير الاستقرار، وذلك بخلق الشروط الباعثة للاستقرار والتنمية.

وكان الهدف المتوخى من هذه الشراكة هو الوصول إلى إدراج إفريقيا ضمن العولمة وبناء تكاملات جديدة من خلال توسيع وتنويع العلاقات الاقتصادية، وعلاقات التعاون بين إفريقيا وشركائها.[1]

رابعا: العولمة الاقتصادية

تعد العولمة الاقتصادية من أهم المتغيرات الدولية التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجه السياسة الخارجية لأي دولة مهما كان موقعها ووزنها على الصعيد الدولي، وذلك من خلال فرضها لجملة من القيود على الدول خصوصا منها الدول النامية، عن طريق مؤسساتها المالية المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ظهرت هذه القيود بشكل واضح على الجزائر خلال الأزمة البترولية لسنة 1986، والتي عرفت الجزائر على إثرها أزمة اقتصادية خانقة كون اقتصادها يعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات.

وعلى ذلك كانت السياسة الخارجية الجزائرية في تلك الفترة مجندة أساسا لغرض الحصول على مساعدات ودعم خارجي، من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية التي مست البلاد، وتجلى ذلك في لجوئها بشكل حتمي إلى المؤسسات المالية الدولية قصد تمويل الاقتصاد الجزائري.

الشيء الذي أدى بها إلى الوقوع تحت ضغوط وشروط هذه المؤسسات، والتي من بينها تبني نظام اقتصاد السوق، وإعادة جدولة ديونها وفقا لمجموعة من الاتفاقيات، لكن هذه الاتفاقيات عمّقت من الأزمة الاقتصادية التي وقعت فيها الجزائر، وساهمت في تغذية الصراع الداخلي الذي عرفته فيما بعد.[2]

أما عن تأثير العولمة الاقتصادية على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة اللاحقة التي تلت العشرية السوداء ، فقد زادت من إدراك هذه الأخيرة بضرورة إدماج الاقتصاد الجزائري في منظومة الاقتصاد العالمي، وعلى إثر ذلك جاءت تحركات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على المستوى الخارجي من خلال العمل من جهة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات بشكل يسمح لها بتحقيق التنوع الاقتصادي، ومن جهة أخرى تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية على المستوى المتعدد الأطراف في إطار المنظمات الدولية الاقتصادية، من خلال العمل جاهدة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ومن خلال ما سبق نصل إلى نتيجة مفادها، أن افرازات العولمة الاقتصادية زادت من أهمية العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية، بشكل جعل من الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ذات أولوية وذات أهمية بالغة في تفعيل سياستها الخارجية، وهذا ما يتم التفصيل فيه خلال المبحث الثاني.

[1] - وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2006، مرجع سابق**، ص ص 81-82.
[2] - عبد المجيد قموح، **الشراكة في مجال المحروقات**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، جوان 2004، ص 139.

المبحث الثاني: أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية

يسعى هذا الجزء إلى محاولة الإحاطة بأهم المفاهيم الواردة حول الدبلوماسية بشكل عام منذ بروزها كممارسة خلال الحضارات القديمة، وتطورها المستمر إلى غاية اكتسابها أشكال أخرى غير التقليدية، وفي هذا الإطار يتم التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية كشكل جديد من أشكال الدبلوماسية، من خلال محاولة تحديد مفهومها وأهم مستويات نشاطها، وصولا إلى تحديد وتفسير دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تفعيل سياستها الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية وأهم أشكالها المعاصرة

أولا: يعود أصل كلمة دبلوماسية إلى أصل يوناني قديم، بحيث اشتقت من كلمة **دبلوما** "Diploma" التي كانت تعني الوثيقة التي تصدر عن أصحاب السلطة والرؤساء السياسيين للمدن، كما تمنح لحاملها امتيازات معينة، ثم استخدمها الرومان فيما بعد للإشارة إلى الوثيقة المطوية، بحث كانت الوثائق الرسمية في وقتهم تنسخ على ألواح معدنية وتطوى بشكل خاص، كما تمنح بعض الامتيازات لحاملها، ومع مرور الوقت تطورت لفضة الدبلوماسية، بحيث أصبحت تشير حتى نهاية القرن السابع عشر إلى الأوراق والوثائق الرسمية وكيفية حفضها وتبويبها، وترجمة كلماتها وحل رموزها من قبل كتاب مختصين أو ما يسمى بأمناء المحفوظات، بحيث أطلق على من يقوم بهذه المهمة بالدبلوماسي، كما أطلق على العلم المتخصص بهذا الموضوع اسم الدبلوماسية .[1]

أما عن استخدام لفظ الدبلوماسية أو الدبلوماسي للإشارة إلى المعنى المتعارف عليه اليوم (إدارة العلاقات الدولية بطرق سلمية)، فيعود إلى نهاية القرن الثامن عشر، تحديدا عام 1796، من خلال استعمال كلمة " Diplomacy " باللغة الإنجليزية في إنجلترا، وأصبحت الكلمة في ذلك الوقت تطلق على ممثلي الدول الأجنبية الذين يحملون كتب اعتماد من دولهم، كما عرفت عند قيام الثورة الفرنسية للدلالة على التفاوض وعرف الدبلوماسي بالمفاوض ، ثم أخذت كلمة دبلوماسية تتبلور وتكتسب بصورة محددة قواعدها الخاصة و تقاليدها ومراسيمها، على إثر مؤتمر فيينا عام 1815.[2]

من هذا المنطلق، تجدر الإشارة إلى أن تطور كلمة دبلوماسية، ارتبط مع مرور الوقت بتطور الممارسة الدبلوماسية، إلى أن شاع استعمالها بالمعنى المتعارف عليه في القرن التاسع عشر في أوربا عند انعقاد اتفاقية فيينا سنة 1815، والتي حدّدت الوظائف الدبلوماسية ونظمت ترتيب أسبقية رؤساء البعثات الدبلوماسية ومزاياها وخصائصها.

ولقد تعددت التعاريف التي قدمت لمصطلح الدبلوماسية وكذا استخداماتها، لدرجة يصعب جمعها في تعريف واحد، فقد اختلف المهتمون من أساتذة القانون الدولي والعلاقات الدولية والدبلوماسية في تحديد معنى

[1] - سعيد محمد أبو عباه، **الدبلوماسية: تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**،(فلسطين: دار الشيماء النشر والتوزيع، 2009)، ص 09.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 10.

للدبلوماسية، وذهبوا في ذلك مذاهب، وفي هذا الإطار يمكن لنا استعراض بعضها على سبيل المثال وليس الحصر.

وذلك بالإشارة إلى أن التعاريف التي وردت لغرض تحديد مفهوم الدبلوماسية تطورت بتطور الدبلوماسية ذاتها، لذلك فقد عرفها الهنود منذ حوالي ثلاثة ألاف سنة بقولهم: **"إنها القدرة على إثارة الحرب وتأكيد السلام بين الدول".**[1]

- عرفها **معاوية بن أبي سفيان** رضي الله عنه، من خلال قوله **" لو أنّ بيني وبين الناس شعره ما انقطعت، إذا أرخوها شددتها وإن شدّوها أرخيتها".**[2]
- وفي سياق آخر عرف **أرنست ساتو** الدبلوماسية كالآتي: **" إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقبلة".**
- أما عن الأستاذ **فوديريه** فقد عرفها على أنها: **" فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومة والقوى الأجنبية، والعمل على أن تحترم ولا تنتهك ولا يستهان بحقوق وهيبة الوطن في الخارج، وإدارة الشؤون الدولية، وتوحيد ومتابعة المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة".**
- تعريف **شارل دي مارتينس**: **" الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول، وبمعنى أخص هي علم وفن المفاوضات"**
  - تعريف **شارل كالفو**: **" الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول الناتجة عن المصالح المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات."**
- تعريف **ريفيه**: **" الدبلوماسية هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة".**[3]

أما عن تعريف الدبلوماسية بمعناها العام الحديث، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي: **"هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسيم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية".**[4]

---

[1]- سعيد محمد أبو عباه، **مرجع سابق**، ص10.
[2] - محمود خلف، **الدبلوماسية النظرية والممارسة**،(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص 73.
[3] - **المرجع نفسه**، ص 73.
[4] - سعيد محمد أبو عباه، **مرجع سابق**، ص 10.

وعلى هذا الأساس، تعد الدبلوماسية أداة هامة ورئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية، للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى، منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي (مبطن) وغير أخلاقي.

بالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها، كما تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة والدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج، وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية، وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردّات فعل محتملة إزّاء سياسات أو مواقف مستقبلية.[1]

من خلال ما سبق نخلص إلى فكرة مفادها، أن الدبلوماسية مفهوم متعدد الجوانب والاستخدامات، كما أنها مرتبطة بالأهداف ومجالات العمل العريضة للدبلوماسية، بحيث لم تعد الدبلوماسية تقتصر على العلاقات الثنائية بين الدول، بل امتدّت لتشمل إيصالات الدول بالمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسّسات والوحدات السياسية في المجتمع الدولي، بشكل سمح بظهور أنماط أخرى للدبلوماسية المعاصرة، وهذا ما يتم التفصيل فيه خلال العنصر الآتي.

ثانيا: أشكال الدبلوماسية المعاصرة

إن الشّيء الذي زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية، هو تنوع أنماطها وتعدد صورها وأشكالها، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت وأخذت صور وأشكال وأنماط مختلفة، وهذا ما يمكن تلخيصه فيما يأتي:

1- **دبلوماسية المنظّمات الدولية**

تعتبر دبلوماسية المنظّمات الدولية، من أهم وأبرز الأشكال الجديدة للدبلوماسية، فقد تزامن ظهورها بشكل آلي مع بروز المنظمات الدولية على الساحة الدولية، كما أنها تدخل في إطار ما يعرف بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، ومن أهم مميزاتها أنها تتصف بالدّيمومة والاستمرارية، من خلال إيفاد بعثات دولية دائمة لدى المنظمات الدولية.[2]

يخضع هذا الشكل من الدبلوماسية لقواعد ثابتة، مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة واللوائح الداخلية لهيأتها العامة وتقاليد العمل فيها، بحيث تمارس داخل إطار ثابت في مقر المنظمة الدولية بمعاونة الأمانة العامة الدائمة، وأحياناً تكون ذات طابع مؤقت عبر دعوة إحدى المنظمات الدولية لمؤتمر لبحث قضايا دولية محددة.[3]

---

[1] - سعيد محمد أبو عباه، **مرجع سابق**، ص10.

[2]- عبد الواحد الناصر، **العلاقات الدولية القواعد والممارسات الدبلوماسية**، (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1993)، ص 29.

[3] - **المرجع نفسه**، ص29.

تتميز دبلوماسية المنظمات الدولية بعلاقاتها الواسعة مع أشخاص دوليين آخرين مثل علاقاتها ببعضها البعض، أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرر (عضوية مراقب) أو مع منظمات دولية خاصة (وضع استشاري).[1]

يتم ممارسة الدبلوماسية في هذا الإطار بواسطة مجموعة من الموظفين في المنظمة، يطلق عليهم تسمية الموظفين الدوليين، يتمتعون بوضعية خاصة بهم، منصوص عليها في دستور المنظمة، وهذه الأخيرة الهدف منها هو تنظيم العلاقات ما بين المنظمة والدولة المقيمة على أرضها.

كما تجدر الإشارة أن المجتمع الدولي حاليا، يضم ثلاثة أنواع رئيسية من المنظمات الدولية، وهي كالتالي:

- المنظمات العالمية ذات الاختصاص العام مثل "منظمة الأمم المتحدة".
- المنظمات العالمية ذات الاختصاص المحدود، وتتمثل في الهيئات والمؤسسات الدولية المتنوعة المعروفة باسم المنظمات أو الوكالات المتخصصة مثل "منظمة العمل الدولية "و"منظمة التغذية الزراعة" و"منظمة اليونيسكو".
- المنظمات الدولية الإقليمية التي تضم فئات معينة من الدول تجمع بينها روابط أو مصالح خاصة كالجامعة العربية، الاتحاد الإفريقي، منظمة الدول المصدرة للبترول.[2]

هذه المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها، أصبحت إطارا عاما للمناقشة مختلف المشاكل الدولية من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، في إطار ما يعرف بدبلوماسية المنظمات الدولية.

2- دبلوماسية المؤتمرات الدولية

من بين الظواهر الجديدة التي تتسم بها الدبلوماسية المعاصرة هو كثرة المؤتمرات الدولية حتى أنها تكاد تتكرر خلال الشهر الواحد، نظرا لزيادة التشاور الدولي حول المشاكل الراهنة، وضرورة اتخاذ موقف مشترك بين الدول إزاء قضايا معينة.

تتميز هذه الدبلوماسية بأنها مؤقتة ودائمة في نفس الوقت، كونها تتم عن طريق وفود لدول وأشخاص دولية أخرى، كما أنها تعقد في زمان ومكان محددين لبحث قضية ما أو مجموعة من القضايا الدولية المختلفة، والأمثلة عن هذا الشكل من الدبلوماسية عديدة كمؤتمرات القمة، أو وزراء خارجية الدول، أو مؤتمرات دولية عامة ...إلخ، بحيث تعقد بناء على دعوة الدولة أو المنظمات الدولية، سواء كانت هذه المؤتمرات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية...إلخ،[3]

[1] - سعيد محمد أبو عباه، **مرجع سابق**، ص43.
[2] - عبد الواحد الناصر، **مرجع سابق**، ص 30.
[3] - سعيد محمد أبو عباه، **مرجع سابق**، ص 42.

بالتالي طريقة العمل فيها تكون وفقا لأسلوب يختلف جذرياً عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية، فإذا كانت الاتصالات التي تجري بين أعضاء المؤتمر قد تكون ثنائية وسرية أحياناً، فإن كثيراً من المناورات الدبلوماسية تجري بشكل علني من خلال إشراك الرأي العام فيها.

كما أن العمل في المؤتمر عمل جماعي يخضع للتصويت وتكون نتائجه علنية، وهكذا فإنه إلى جانب الدراية الفنية بما يجري في المؤتمر يكون على الدبلوماسي المشترك فيه أن يكون ذا قدرة على الخطابة، حاضر البديهة، قادراً على الإقناع، وذلك لأنه لا يخاطب المؤتمرين وحدهم، لأن صوته في الغالب سيصل إلى الرأي العام، كما أن عمله قد يقتضي منه الإدلاء بالأحاديث الصحفية والإذاعية والتلفزيونية، وكلها قدرات لا تطلب إلا نادراً في الدبلوماسية الثنائية[1].

3- **دبلوماسية القمة**

تعتبر دبلوماسية القمة من أبرز الأشكال المعاصرة للدبلوماسية، وأكثرها شيوعا ويقصد بها الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، من أجل التوصل إلى قرارات هامة وعقد اتفاقيات جديدة، الشيء الذي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم بالبعد الدولي.

كما تجدر الإشارة إلى حقيقة مفادها، أن دبلوماسية القمة جعلت العمل الدبلوماسي من شؤون رؤساء الدول، وأدت بذلك إلى تقليص دور وزراء الخارجية، وجعلت من أراء السفراء مجرد أراء استشارية، بالتالي أدت إلى تضييق الحرية التي كان يتمتع بها الممثلون الدبلوماسيون المحترفون، ولكنها تساعد كثيرا في تقريب وجهات النظر وتعميق الروابط الشخصية بين الرؤساء، واتخاذ قرارات سريعة وحلول للقضايا والمشاكل الدولية.[2]

ولقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول، حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة.

هنا تجدر الإشارة إلى أن معظم الاتفاقيات الدولية الهامة التي تم الوصول إليها بعد الحرب العالمية الثانية وكان لها أثر كبير في مجرى العلاقات الدولية، كانت وليدة لقاءات قمة بين الدول.

بالتالي ازدياد أهمية هذا النمط من الممارسة الدبلوماسية، جعل من بعض المنظمات الدولية في الوقت الحالي تقتصر العضوية في بعض هيئاتها العامة على رؤساء الدول أو الحكومات مثل **مجلس رؤساء الدول والحكومات** لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا.[3]

[1] - سعيد محمد أبو عباه، **مرجع سابق**، ص43.
[2] - عبد الواحد الناصر، **مرجع سابق**، ص 28.
[3] - سعيد محمد أبو عباه، **مرجع سابق**، ص 44.

4- دبلوماسية الأزمات

يقصد بهذا النوع من الدبلوماسية، ذلك النشاط الدبلوماسي الذي يوجّه لحل أزمة دولية طارئة، ويتمثل في العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي تقوم به الدول الكبرى اتجاه أي أزمة دولية من حيث الإدارة والمعالجة، بحيث تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث السمات التي تتميز بها.

فإدارة الأزمات الدولية، أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة، ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول، وكذا عدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات.

لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول، وجرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي يتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة، تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعينة.

وقد ساهم في بروز دبلوماسية الأزمات عدم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العديد من الأزمات، فالتجارب الماضية منذ إنشاء المنظمة الدولية تبرهن أنها كادت أن تفقد فاعليتها كوسيط نزيه في حل الأزمات الدولية، والدليل على ذلك قضايا فلسطين والعراق وأفغانستان.[1]

5- الدبلوماسية الوقائية

تعني الدبلوماسية الوقائية، مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الدبلوماسية الوقاية من ظهور توتر خطير أو نزاع منذر بالحرب، أو تلافي دخول دولتين في حرب وتوقي استخدام دولة نووية سلاحها، باعتماد خيار التفاوض وكل ما من شأنه إنهاء النزاعات وتكريس الاستقرار.

في نفس السياق يقصد بالدبلوماسية الوقائية، تلك النشاطات التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة لمنع تفجر بعض الصراعات من خلال السعي لاحتوائها وتسويتها حال تطورها إلى نزاع مسلح، أو دفعها بعيدا عن دائرة التوتر والخطر، وذلك بإبقائها ضمن إطارها المحدد والعمل على الحيلولة دون وقوعها في دوامة صراع القوى الكبرى، من خلال توفير إجراءات تحول دون تصاعد تلك الصراعات أو تدويلها.[2]

وقد ارتبط ظهور هذه الدبلوماسية بالأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (1953-1961)" داغ همرشلد" حيث قاد التحرك الدبلوماسي لهذه المنظمة الدولية عام 1956 في أزمة السويس، مما أدى إلى تدخلها بوضع

---

[1] - سعيد محمد أبو عباه، **مرجع سابق**، ص45.

[2] - محمد الأخضر كرام، **الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر، 2006، ص134.

بعض التدابير العسكرية الجماعية المحدودة لفض الاشتباك بين الأطراف المتحاربة ووضع ترتيبات وقف إطلاق النار تمهيدا لتسوية الأزمة بصورة نهائية[1].

ويعتقد الدكتور" اسماعيل صبري مقلد": أن الدبلوماسية الوقائية، وإن كانت بالفعل قد أكدت نفسها في ممارسات المنظمة العالمية في قطاع حفظ السلام منذ منتصف الخمسينيات، بعد فترة من العجز النسبي بسبب مناورات الدول الكبرى وسوء استغلالها لسلطة الفيتو في مجلس الأمن، إلى أن نجاح الأمم المتحدة في هذا الميدان يعتبر نجاحا جزئياً، فالدبلوماسية الوقائية هي بمثابة تطبيق عملي محدود لنظام الأمن الجماعي بمفهومه الشامل، فالدبلوماسية الوقائية في حقيقة الأمر ليست سوى تنفيذ تدابير دولية ، تتفاوت في مدى شمولها بحسب الظروف، وذلك فقط في النزاعات المحدودة التي يكون أطرافها غير منحازين للقوى الكبرى أو للتكتلات الدولية التي تدور في فلكها.[2]

6- الدبلوماسية الاقتصادية

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية من أهم الأشكال المعاصرة للدبلوماسية، والأكثر تأثيرا على الساحة الدولية، خصوصا مع تزايد تفشي ظاهرة العولمة الاقتصادية وازدياد تشابك المصالح الاقتصادية بين الدول.

ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، وعادة ما يتم ذلك من قبل الدول المتقدمة أو الغنية في مقابل الدول النامية، وقد برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تماشيا مع إنشاء العديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، التي تشكل إطاراً للنظام المالي الدولي وللنشاطات التجارية للدول الحديثة[3]، ومن أهمها صندوق النقد الدولي (FMI) والاتفاق العام للتعريفات والتجارة (GATT) ومنظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OCDE) ومنظمة الدول المصدرة للبترول(OPEP) وغيرها.

7-الدبلوماسية الثقافية

تعتبر الدبلوماسية الثقافية نمطا جديدا ومتطورا من أنماط الدبلوماسية الدولية، ويقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي تهدف إلى إحداث تغيير في التصورات التي تحتفظ بها بعض الدول عن غيرها، وما يرتبط بذلك من تغير في أنماط سلوكها اتجاه الدول الأخرى، وإيجاد تأييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات ايجابية لسياسة الدولة خارج حدودها، بشكل يسمح بإقامة علاقات مستقرة وروابط ودية بين الشعوب، وخلق المناخ لكل نظام سياسي لأن يتفهم ويدرك مخاوف وأماني وتطلعات ومصالح النظم السياسية الأخرى[4].

---

[1] - محمد الأخضر كرام، **مرجع سابق**، ص 135.

[2] - **المرجع نفسه**، ص137.

[3] - Guy CARRON DE LA CARRIER, **La Diplomatie économique : le diplomate et le marché**,(paris : ECONOMICA ,1998),P 44.

[4] - Helena K. Finn, **The Case For Cultural Diplomacy: Engagin Foreign Audiences**, (US: EBSCO Publishing, 2011), P 15.

ساهمت الدبلوماسية الثقافية في تقليص الحواجز النفسية التي فرّقت في الماضي بين الدول والشعوب وبلورت مستويات جديدة للتفاهم والتجاوب المتبادل بين الدول والشعوب، وعليه يتلخص الغرض من الدبلوماسية الثقافية في تدعيم الروابط الودية والصداقة والثقة من خلال إحداث تغييرات إيجابية في مضمون الانطباعات التي تحتفظ بها الدول عن بعضها البعض، والتي تؤثر في سلوكها المتبادل، ومحاولة النفاذ إلى روح الشعب الآخر والسعي إلى تفهمها بشكل موضوعي صحيح.

ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد الدبلوماسية الثقافية على مجموعة من الأدوات ومن أهمها تركيز الجهود الدولية من أجل إقامة شبكات واسعة من علاقات التعاون الدولي في مختلف المجالات العلمية والثقافية والتكنلوجية، ومن بين الأدوات أيضا، القيام بوضع إطار عام لسياسات ثقافية جديدة يمكنها التعبير عن القيم الأساسية التي تدين بها كل المجتمعات الإنسانية في عالم اليوم، ومن الأمثلة عن هذه القيم نبذ العدوان و إدانة الحرب و الإيمان بحقوق الانسان والتسليم بمزايا التعاون الدولي واحترام سلطة المنظمات الدولية ومبادئ القانون الدولي وأحكامه .

أما عن الدبلوماسية الثقافية المتعددة الأطراف، فيمكننا الإشارة إلى الدور الذي تقوم به منظمة "اليونيسكو "(منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم).[1]

المطلب الثاني: مفهوم ومستويات الدبلوماسية الاقتصادية

أولا: بالنسبة لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، يمكن اعتباره مفهوم حديث النشأة نسبيا ، كما سبق الإشارة في المطلب السابق، بأن الدبلوماسية الاقتصادية تعد من بين الأشكال الجديدة للدبلوماسية، غير أن الدبلوماسية الاقتصادية كظاهرة وكممارسة هي أقدم بكثير عن بروزها كمصطلح ، بحيث كانت تعرف سابقا **بالدبلوماسية التجارية*** ، وهنا نجد العديد من الباحثين يعودون بظاهرة الدبلوماسية الاقتصادية إلى التبادلات التجارية في الحضارات القديمة بين مختلف الشعوب والقبائل، ومنهم أيضا من يرجعها إلى الاستكشافات التجارية التي بدأت مع الحركات الاستعمارية التوسعية، بحيث كانت الدول ترسل مندوبين للشؤون التجارية، كما كانت تدافع عن التجار العاملين خارج أراضيها، وتساند شركاتها، إلى جانب توفير الأمن على مستوى المعابر التي تمر منها السلع الوافدة إليها.[2]

وهناك من يرجعها إلى تأميم الصناعات في كثير من البلدان، ما أدى بالدبلوماسيين إلى المشاركة بشكل تدريجي في المسائل التجارية، وذلك بهدف المساعدة على بيع المنتجات الصناعية المؤممة.

---

[1] -Helena K, **Op. Cit**, P 16.

[2]- عبد الحميد مشري، **الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص28.

* **الدبلوماسية التجارية:** هي تلك الدبلوماسية المعنية بالترويج للصادرات وتشجيع الاستثمارات الخارجية للشركات الوطنية والعمل على استمالة رأس المال الأجنبي، من خلال الترويج لمناخ الاستثمار والمناخ السياسي العام عن طريق البعثات التجارية خارج الوطن، بالإضافة إلى تسهيل وإقامة الاتصالات بين الشركات والمساعدة على حل المشاكل التي تواجه الشركات الوطنية عبر أنحاء العالم، من أجل دعم قدراتها التنافسية لمجابهة الشركات الأجنبية، بهدف تحقيق التنمية وتحسين أداء الاقتصاد الوطني.

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية مع مرور الوقت، الكلمة الرنانة " Buzz-Word" في جميع الدول تقريبا، واعتبرت محورا هاما في السياسة الخارجية للدول، وفي العديد من الحالات يقودها رؤساء الدول بأنفسهم في إطار ما يعرف بدبلوماسية القمم في المجال الاقتصادي.[1]

كما أن مصطلح " الدبلوماسية الاقتصادية" يعتريه نوع من الغموض نتيجة للاختلاف في وجهات النظر والرؤى بين الباحثين من خلال محاولة تقديم تعريف دقيق له، فالكثير من الباحثين يستعمل مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية كمرادف للدبلوماسية التجارية، وهناك من يذهب إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية هي ذلك النشاط الدبلوماسي الذي يستخدم العامل الاقتصادي لغرض تحقيق أهداف سياسية، كتقديم مساعدات ومكافئات من أجل التأثير في سلوك الدول. [2]

في هذا الإطار عرفها قاموس بريدج " Berridge" وجيمس"James"على أنها:

"هي المعنية بقضايا السياسة الاقتصادية، وتتضمن عمل الوفود والمندوبين في المؤتمرات التي ترعاها هيئات مثل: منظمة التجارة العالمية ...كما يتضمن جزء من عملهم الرصد والابلاغ عن السياسات الاقتصادية والتطورات في الدول الأجنبية، وتقديم المشورة والنصح حول أنجع الطرق للتأثير على الدول الأخرى. فالدبلوماسية الاقتصادية توظف الموارد الاقتصادية، إما كمكافئات أو كعقوبات في السعي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وهذا ما يعرف بفن إدارة شؤون الدولة بالدبلوماسية ".[3]

والشيء الملاحظ من خلال هذا التعريف، هو أنه ركز على أهم مجالات الدبلوماسية الاقتصادية المتعلقة بعملية تعزيز سياسات الإنتاج وحركة تبادل السلع والخدمات والعمل والاستثمار في الدول الأخرى.

في نفس الإطار ورد تعريف أخر للدبلوماسية الاقتصادية من خلال التركيز على أهم مجالات هذه الأخيرة وهو التعريف الذي قدمه " باين" Bayne و "وولكوك" Woolcoke الذي يشير إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية هي:

" مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية فيما وراء الحدود الوطنية(تصدير، استيراد، استثمار، إقراض، مساعدة، هجرة ...)، التي تباشرها الدول و الفواعل غير الدولتية في العالم الواقعي" .[4]

وما يمكن استخلاصه من خلال هذه التعاريف، هو أن ما يميز الدبلوماسية الاقتصادية، هو أنها تتجاوز بشكل كبير وزارات الخارجية للدول، كونها تتوسع لتشمل تقريبا جل الوزارات التقنية والهيئات

[1] - عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص29.

[2] - Guy CARRON DE LA CARRIER, **Op. Cit**, PP1 -3.

[3] - عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص31.

[4]- Bayne Nicholas and Woolcock stephen, **The New Economic Diplomacy**, (England: Ashegate Hampshire, 2003), P 06.

التي لديها مسؤوليات اقتصادية والتي تشتغل على المستوى الدولي من خلال مساهمتها في عملية صنع القرار وفي المفاوضات، كما أن الدبلوماسية الاقتصادية أقل حكرا من طرف المسؤولين الرسميين من وزراء ورؤساء حكومات، بحيث يلعب البرلمانيين والوكالات المستقلة ورجال الأعمال ومدراء الشركات، أدوار جد هامة في نشاط الدبلوماسية الاقتصادية.

كما تتسم الدبلوماسية الاقتصادية بمشاركة القطاع الخاص في عمليات صنع القرار والتأثير على الموقف التفاوضي للبقاء في أسواق المنافسة على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الثنائي، كونهم الأكثر خبرة ودقة في المجال الاقتصادي. [1]

هذا إلى جانب تعدد الفواعل غير الدولتية التي تساهم بشكل كبير في تشكيل السياسات الحكومية وتمثل فواعل مستقلة، كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تمثل أساسا منتدى ومكان المفاوضات، إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية ...الخ.

قد أضحت الأدوات الاقتصادية في عالم اليوم ذات أهمية قصوى وفعالية كبيرة في مجال الممارسات الدبلوماسية بين الدول، وذلك لأنها أصبحت متفوقة في بعض الأحيان من حيث تأثيرها على الأدوات والوسائل العسكرية، والدليل على ذلك أن الدول التي تتمتع بقدرات اقتصادية و صناعية وتكنولوجية متقدمة مثل اليابان ألمانيا، أصبح باستطاعتها الآن تحقيق أهدافها السياسية عن طريق التأثير الاقتصادي على التوجهات السياسية للدول الأخرى، بالرغم من أنها ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين من الناحية العسكرية، وعليه ليس هناك أدنى شك في أهمية هذه الأدوات الاقتصادية في الوقت الحاضر من خلال منحها قوة هائلة لهذه الدول من حيث التأثير السياسي والدبلوماسي.[2]

وعلى هذا يمكن للدول المتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا من خلال استخدامها للدبلوماسية الاقتصادية إرغام الدول المستهدفة بالتحوّل إلى الاتجاه السياسي الذي يتفق ومصالحها الخاصة، والأمثلة كثيرة عن استخدام هذا النوع من الدبلوماسية من قبل الدول الغربية في مواجهة دول كبرى أخرى مثل الصين والاتحاد السوفياتي سابقا لحملها على اتخاذ سياسات معينة ومواقف محددة من قضايا وأزمات كأزمة الخليج الناتجة عن الاحتلال العراقي للكويت وأزمة لوكربي بين ليبيا والدول الغربية الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا.

كما أن الدول الصغرى تعتمد أيضا على الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أغراضها وأهدافها السياسية الخاصة بها، والمثال على ذلك أن الدول العربية استطاعت بسلاح البترول إحداث تحولات هامة بعد حرب 1973، في اتجاهات القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية واليابان من الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصا فيما يتعلق بدعوة إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب يونيو 1967.[3]

[1]- Guy CARRON DE LA CARRIER, **Op.Cit**.P03.

[2] - عبد الواحد الناصر، **مرجع سابق**،21.

[3] - **المرجع نفسه**، ص 22.

وهذا دليل على أن للدبلوماسية الاقتصادية أدوات متنوعة يمكن استخدامها من قبل الدول الكبرى والدول الصغرى على حد سواء. والحقيقة أن تطبيق أساليب الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية يجعل من المتعذر فصل الأهداف الاقتصادية عن الأهداف السياسية، بالتالي استخدام الدبلوماسية الاقتصادية يؤدي إلى سلسلة من التأثيرات المتداخلة في المجالين الاقتصادي والسياسي، فمثلا مشروع مارشال للإنعاش الأوربي، أدى إلى قيام نظام رأسمالي عالمي قوي تحت الزعامة الأمريكية، وهوما كانت له نتائجه السياسية المباشرة على استراتيجية أمريكا الأوربية والعالمية في ذلك الوقت.

مثال أخر، بالنسبة للدول الأوربية الستة المشكلة لما يعرف بالسوق الأوربية المشتركة، فقد استهدفت من وراء تكتلها، تحقيق مزايا اقتصادية ضخمة، وأيضا توفير مصادر حيوية مؤثرة لقوتها السياسية في مواجهة كل من خصومها وحلفائها على حد سواء.[1]

بعد التعرض لتطور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، وتقديم أهم المفاهيم الواردة بشأنها من قبل المفكرين، نأتي إلى تحديد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الإشارة أولا أنه تتعدد مستويات الدبلوماسية بشكلها العام، والدبلوماسية الاقتصادية بشكل خاص لتشمل مستويات أخرى غير المستوى التقليدي الذي يقف عند حد العلاقات الدبلوماسية بين الدول فقط في إطارها الثنائي، لتصل إلى التعامل في الإطار الإقليمي والجهوي من خلال الدخول في شراكات وتعاونيات إقليمية وصولا إلى التعامل في الإطار المتعدد الأطراف، من خلال الانخراط في منظمات دولية وعالمية، وهذا ما يتم التفصيل فيه في النقاط الآتية:

1- المستوى الثنائي

يعتبر المستوى الثنائي في الدبلوماسية الاقتصادية، ذلك الشكل التقليدي والبسيط الذي يمارس بين دولتين، والذي يمثل أحد الركائز الأساسية في التعامل الدولي منذ القدم، من خلال معالجة قضايا عدة وعمليات التبادل والتجارة والاستثمار بين الدول، الشيء الذي ساهم في إضفاء مجموعة من السمات والخصائص على هذا المستوي والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي[2]:

- أن الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية، هي ذلك الشكل القديم والتقليدي للعلاقات الدبلوماسية، بحيث تعود إلى حوالي 2500 سنة قبل الميلاد، منذ الحضارة الفرعونية والبابلية.
- أن الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية بسيطة من حيث البنية ومحدودة الأطراف(بين طرفين) ، ما يضفي عليها نوع من السهولة في تحديد جدول الأعمال ووضوح مواقف أطرافها.
- تتسم بالسّهولة وعدم التعقيد سواء من حيث متابعة أهم النشاطات أو في تحديد وتنظيم أي مفاوضة.
- هناك من يقول أنّ الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية تكون في صالح الدول الكبرى والقوية اقتصاديا خصوصا في ظل العلاقات بين دولتين، واحدة قوية والأخرى ضعيفة اقتصاديا، كونها غالبا ما ترجح الكفة لدولة القوية اقتصاديا من منطلق أنها تفاوض من موقف قوة.

[1]- عبد الواحد الناصر، **مرجع سابق**، ص23.
[2] - عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص94.

الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية يمكن أن تكون تواجهية، لذلك نجد أن الأطراف تضغط بشكل كبير للحصول على أحسن صفقة عبر أفضل المحصلات

بالتالي ما يعاب على هذا المستوى حسب بعض الكتاب، هو أن العمل في هذا المستوى يكون مكثف ويستهلك وقت كبير، خصوصا في عالم يشهد نشاط عدد كبير من المشاركين، بالإضافة إلى أنه من الصعب إدارة نظام دولي قائم على شبكة من العلاقات الثنائية مثل ما كان عليه الحال سابقا في بداية القرن العشرين.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أنّ الدبلوماسية الاقتصادية في مستواها الثنائي، تبقى سمة بنيوية هامة وحاضرة حتى في وقتنا هذا، خصوصا بين الدول التي تربطها علاقات اقتصادية جد هامة، ومصير مشترك، ولكن بروز فواعل جديدة على الساحة الدولية وازدياد التشابك بين مصالح الدول في إطارها الإقليمي، وتفشي ظاهرة التكامل والاندماج بين الدول سمح ببروز مستويات أخرى للعلاقات الدبلوماسية الاقتصادية تماشيا مع المستجدات العالمية.[1]

2- المستوى الإقليمي

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين ازدياد التوجه للتعاون والتكامل في الإطار الجهوي والإقليمي، ما سمح بتفعيل وازدياد أهمية المستوى الإقليمي في الدبلوماسية الاقتصادية، بالتالي ازدياد الاهتمام الدولي بالاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية التي غالبا ما تحضي بدعم وتحفيز سياسي، كونها تقوم بتحرير التجارة والأسوق في الفضاءات الإقليمية بين الدول.

كما تهدف الاتفاقات الإقليمية إلى دعم وتعزيز التعاون المشترك لحل المشاكل الإقليمية، من خلال عمل الحكومات على رعاية الاتفاقيات والمفاوضات، والتنسيق بينها بغية إدارة المشاكل المشتركة وحماية وتعزيز دور الدولة وسلطة الحكومة.

هذا إلى جانب كون التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي ترعاه الدول، غالبا ما يكون أكثر الأشكال الإقليمية شيوعا، فالحكومات والمصالح التجارية تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي بغية تحرير التجارة وتحقيق التنمية وتعزيز القدرة التنافسية، والأمثلة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية عديدة فيمكن ذكر على سبيل المثال السوق المشتركة لأمريكا والسوق المشتركة في أمركا اللاتينية والاتحاد الأوربي، وغيرها.[2]

3- المستوى المتعدد الأطراف

عرف **"روبرت كيوهان "** تعدد الأطراف عام 1990، من خلال اعتباره**" كممارسة وتنسيق لسياسات وطنية بين ثلاث دول أو أكثر".**

و في عام 1992 انتقده **" جون روجي"** في مقال بعنوان **"ما ذهب إليه كيوهان"**، من خلال اعتبار التعريف الذي قدمه كيوهان تعريف إسميا **Nominal**، وأشار إلى أن تعدد الأطراف ليس مجرد تنسيق لسياسات وطنية بين ثلاث دول أو أكثر، نظرا لوجود أشكال أخرى تنظيمية، تأخذ نفس الشكل أيضا.

[1] - عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص95.
[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 96-97.

ولهذا فقد عرف تعدد الأطراف كالآتي:

"تعدد الأطراف هو تنسيق العلاقات بين ثلاث دول أو أكثر وفقا لمبادئ معينة ".

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن جون روجي بالإضافة إلى ما قاله روبيرت كيوهان أشار إلى أن تعدد الأطراف يكون بتنسيق العلاقات بين ثلاث أطراف أو أكثر ولكن وفقا لمجموعة من المبادئ، وهذه الأخيرة هي التي تميز هذا المستوى عن المستويات السابقة وتتمثل أساسا فيما يأتي: مبدأ عدم التمييز، عدم القابلية للتجزئة، ومبدأ المعاملة بالمثل.[1]

يقصد بالمبدأ الأول **"عدم التمييز "**، ضرورة تنفيذ الدول لالتزاماتها الواردة في المعاهدات الدولية دون أي احتجاج أو استثناء يرتكز على التخالف، أو نتيجة لخصوصية الظروف المتوافرة أو على الدرجة التي تبدو فيها المصالح القومية موضوعة على المحك، والمثال على ذلك في إطار المنظمة العالمية للتجارة، تلتزم الدول الأعضاء بتوسيع وضعية الدولة الأكثر رعاية لتشمل باقي الدول في النظام التجاري الذي يحكمه الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة " الجات "سابقا.

يشير المبدأ الثاني **"عدم القابلية للتجزئة"** إلى التزام الدول بالتزاماتها تجاه الدول الأخرى، من خلال اتفاقية معينة، ما يعني بالنسبة لمنظمة أمنية متعددة الأطراف مثلا، الطلب على اعتبار السلم غير قابل للتجزئة، من أي طرف وقّع على اتفاقية المنظمة.

أما عن **"مبدأ المعاملة بالمثل"** فيعني الاستمرار في تطبيق مبدأ عدم التمييز ومبدأ عدم التجزئة، وهو عنصر مهم في الترتيبات المتعددة الأطراف، فلا تصنف الأمثلة الوضعية والفردية في التعاون بين الدول ضمن إطار المنافسة الفردية، أو العلاقات العدائية بين الدول في الإطار المتعدد الأطراف.[2]

والشيء الملاحظ اليوم، هو زيادة الاتفاقيات المتعددة الأطراف، هذه الأخيرة باتت أحد السمات الرئيسية والبارزة في نشاط الدبلوماسية الاقتصادية منذ فترة الحرب الباردة، مما ساعد على تكثيف الجهود الجماعية لإيجاد الحلول للمشاكل العالمية عن طريق التنسيق الجماعي.

الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف تنص على مشاركة عدد كبير من الدول عبر إنشاء منظمات دولية ذات طابع اقتصادي، كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، منظمة التجارة العالمية، منظمة الدول المصدرة للبترول... وغيرها.

ومنذ 1990 زاد التوجه نحو إقامة اتفاقيات متعددة الأطراف خصوص في ميدان التجارة والبيئة، وأحسن مثال إنشاء ما يعرف بالمنظمة العالمية للتجارة OMCسنة 1995. [3]

---

[1] - مارتن كريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الحلي للأبحاث، 2008)، ص137.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 138.

[3]- عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص ص 100-101.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في تفعيل السياسة الخارجية

لم يعد مفهوم الدبلوماسية يقتصر على إدارة العلاقات السياسية بين الدول فحسب، بل اتسع ليشمل مجالات عدة، ففي ظل التغير في بيئة النظام العالمي، وتوحيد العولمة للنظام الدولي، من خلال انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الحرة الدولية، باتت قوة الدول تقاس بمدى قوة اقتصادها، بالتالي تخلت الدول عن المفهوم التقليدي في إدارة العلاقات بينها وأصبح من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد، حتى أضحى الاقتصاد سبباً رئيسياً في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول[1].

كما أنه نتيجة للتغيرات التي شهدها العالم منذ بداية القرن الواحد والعشرين برزت تحديات جديدة أوجبت على السلوك الدبلوماسي للدولة التكيف من أجل الاستجابة للمقتضيات التي فرضها الواقع الجديد، وذلك نتيجة لبروز فواعل جديدة على الساحة الدولية على غرار الدول، كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العالمي والمحلي، وكذا المنظمات الدولية الإقليمية والجهوية وما بين الجهوية ذات الطابع الاقتصادي.[2]

وإيماناً بأهمية الدبلوماسية الاقتصادية على صعيد العلاقات الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي، ودورها في تفعيل السياسة الخارجية للدولة، سعت الجزائر إلى توسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ومحاولة التخلي عن المفهوم القديم في إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية في ظل تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية كونها (الدبلوماسية الاقتصادية) حساسة لتقلبات الأسواق.[3]

في إطار هذه التغيرات، أصبحت الجزائر تبحث عن طرق جديدة لتطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز وتوسيع نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهنا نشير إلى الإجراء الذي قامت به الجزائر من خلال إنشاءها لمديرية عامة مخصصة لتشجيع العلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين (DGRECI)، على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم 08-162 المؤرخ في 02 جوان سنة 2008 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

وفقا للمرسوم المشار إليه أعلاه، في المادة 09 منه، تتمحور مهام المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين في المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية المتعددة الأطراف التي تناقشها منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة وكذا التجمعات الجهوية وما بين الجهوية.

بالإضافة إلى تنشيط مشاركة الجزائر في المؤتمرات الدولية وتنسيقها ومتابعتها.

---

[1]- أميرة البربري، **دور الدبلوماسية الاقتصادية في ادارة العلاقات الدولية**، الموقع: www.siyassa.org.(تاريخ التصفح: 16 مارس2015، على الساعة 17:10).

[2]- **المرجع نفسه.**

[3] - وسيم قطاب الجمعي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر، 2013، ص142.

وتضم هذه المديرية العامة أربعة مديريات وهي كالآتي[1]:

1- مديرية الشؤون الاقتصادية والمالية الدولية

وتتلخص مهامها في تحضير مشاركة الجزائر في المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية ومتابعتها.

- تنسيق أنشطة التعاون مع الصناديق والبرامج والهيئات المتخصصة لنظام الأمم المتحدة والهيئات والتجمعات الجهوية الأخرى ومتابعتها.

كما تتفرع هذه المديرية إلى مديريتن فرعيتين وهما:

أ- **المديرية الفرعية للمؤسسات المالية الدولية والمنظمات ما بين الجهوية ذات الطابع الاقتصادي:** التي تتكفل بـ:

- تحضير مشاركة الجزائر في المؤتمرات والمفاوضات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والطاقوي والنقدي والمالي.
- متابعة نشاطات المنظمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإفريقي للتنمية.
- مراجعة وتحليل تقارير الهيئات الدولية حول الوضع الاقتصادي الدول، وكذا تلك المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية في الجزائر.
- التنسيق مع الهيئات الوزارية في إطار التحضير للمشاورات مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات ما بين الجهوية ذات الطابع الاقتصادي.

ب- **المديرية الفرعية لبرمجة التعاون مع الصناديق والبرامج والهيئات المتخصصة لنظام الأمم المتحدة:** وتتكفل بـ:

- تنظيم أنشطة التعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة التابعة لنظام الأمم المتحدة وتنشيطها.
- تحضير مشاركة الجزائر في المؤتمرات والهيئات الدولية المتخصصة وجمعياتها وملتقياتها بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية.
- برمجة الأنشطة العملياتية لنظام الأمم المتحدة ومتابعتها وتنفيذها.

2- مديرية الشؤون التجارية المتعددة الأطراف

وتتلخص مهامها في تحضير المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنشيطها والإشراف عليها، إلى جانب تحضير المفاوضات حول اتفاقيات إنشاء مناطق للتبادل الحر وتنشيطها والإشراف عليها ومتابعتها وتنفيذها.

تضم هذه المديرية مديريتين فرعيتين وهما كالآتي:

[1] - المرسوم الرئاسي رقم 08 –162 المؤرخ في 27 جمادي الأولى عام 1429 الموافق لـ 02 يونيو سنة 2008، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29. المادة 09.

أ- **المديرية الفرعية للتعاون مع الهيئات والمنظمات التجارية المتعددة الأطراف:** التي تتكفل بالاتصال مع الهيئات الوطنية المختصة بتحضير المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإشراف عليها وكذا متابعة تنفيذها.

ب- **المديرية الفرعية لمناطق التبادل الحر:** وتتكفل بتحضير مفاوضات إنشاء مناطق التبادل الحر والإشراف عليها ومتابعتها.

3- مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية

تتكفل بالأمور المتعلقة بترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر.

- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات غير المحروقات.
- التزويد بالمعلومات والتحاليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية ودعم مجموعات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال.
- إعداد مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات والمؤسسات والهيئات والوزارات المعنية.

تضم هي الأخرى مديريتين فرعيتين هما:

أ- **المديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية:** تتلخص وظائفها فيما يأتي:
- وضع شبكة معلومات تجارية وبنوك معطيات.
- إنشاء مدخل يخص التجارة الخارجية ووضعه تحت تصرف المتدخلين الوطنيين والممثليات الدبلوماسية الجزائرية وكل طرف معني بذلك.
- استقاء معطيات ومعلومات إحصائية تتعلق بالتجارة الخارجية وتحليلها وإرسالها إلى الشركاء المعنيين.
- وضع مسائل بث المعلومات.

ب- **المديرية الفرعية لمتابعة البرامج ودعم المؤسسات:** وتعمل أساسا على تنشيط برنامج تثمين وترقية المبادلات التجارية الخارجية الموجهة أساسا إلى تطوير الصادرات من غير المحروقات.
- وضع آليات وأدوات ووسائل الترقية التجارية الناجعة لدعم المؤسسات الجزائرية المصدرة بالتنسيق مع المصالح التجارية والاقتصادية للسفارات الجزائرية.

4- مديرية البيئة والتنمية المستدامة: تتكفل بـ:
- المسائل المتعلقة بالسياسة الوطنية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.
- تنظيم أنشطة التعاون مع الهيئات المتعددة الأطراف التي تتكفل بالمسألة وتنشيطها.

تضم هي الأخرى مديريتين فرعيتين هما كالآتي:

أ- **المديرية الفرعية للتعاون في المجال البيئي:** تتلخص مهامها في متابعة الاتفاقيات والمعاهدات في مجال البيئة وتنفيذها، إلى جانب متابعة التعاون في مجال حماية البيئة.

ب- **المديرية الفرعية للتعاون في مجال التنمية المستدامة:** تتكفل بمتابعة السياسات والبرامج الدولية المتعلقة بالتوازنات الإيكولوجية.

من خلال ما سبق، يمكن استخلاص الماكنة التي تحتلها وزارة الشؤون الخارجية من خلال استحداثها للمديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين DGRECI سنة 2008، وكذا الأهمية القصوى والأولوية الممنوحة للدبلوماسية الاقتصادية والتجارية، في تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية إثر اتخاذ هذا الإجراء.

ومن جهة أخرى يلعب المستشار الاقتصادي أو التجاري على مستوى السفارات الجزائرية في الخارج دور كبير في دعم المصالح الاقتصادية للدولة في الخارج، من خلال دعم المؤسسات الوطنية التي تبحث عن التوسع على المستوى الدولي أو بالنسبة للشركات الأجنبية التي تبحث عن فرص للاستثمار في الجزائر، وبما أن العالم يشهد منافسة كبيرة بين مختلف الفاعلين الدوليين(حكومات، شركات متعددة الجنسيات، بنوك، بورصات، منظمات دولية، إقليمية وجهوية....)، فإن ذلك يفرض التحرك بسرعة من أجل خلق مكان بين الدول الأكثر تنافسية، وفي هذا الصدد نشير إلى المسؤولية الملقاة على عاتق الجزائر في ضرورة تكوين دبلوماسيين اقتصاديين وتجاريين باستطاعتهم تطوير علاقة تكامل مع الشركات من أجل الدفاع عن مصالحها، ومن جانب آخر تحفيز المستثمرين الأجانب القادرين على منح إضافة للاقتصاد الوطني .[1]

في هذا الإطار قامت الجزائر سنة 2008 بتكوين أول فريق من الملحقين الدبلوماسيين التجاريين بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه تكون هذا الفريق من 15 عضو، امتد التكوين لعدة أسابيع بحيث تم إلحاقهم بواشنطن لاستكمال التكوين، الذي أشرف عليه خبراء أمريكيون من وزارة التجارة، وجزائريون هما الأستاذ الدكتور أمحند برقوق والدكتور يوسف بن عبد الله.[2]

وفي سياق آخر سعت الجزائر لتكثيف مجهودات دبلوماسيتها الاقتصادية على المستوى المتعدد الأطراف سواء في إطار المنظمات الدولية، الإقليمية والجهوية وما بين الجهوية، وكذا تعزيز التجارة الخارجية سواء في اطارها الثنائي أو المتعدد الأطراف، و أحسن مثال على ذلك تكثيف جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي، والدخول في المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر عضوا ملاحظا فيها، وفي إطار المفاوضات الحالية للانضمام لهذه المنظمة، قامت الجزائر بمراجعة حوالي 70 نص قانوني وتنظيمي يهدف إلى تفكيك الحواجز الجمركية وتكييف النظام التجاري الجزائري مع النظام التجاري العالمي وبالإجابة على 1500 سؤال كتابي، وقد وجهت الولايات المتحدة وأستراليا والاتحاد الأوروبي والأرجنتين أكبر عدد من الأسئلة ركزت أساسا على تنظيم الأسواق والخدمات، وإجراءات منح الرخص والرسوم الجمركية والممارسات في ميدان التجارة، والإعانات الموجهة للتصدير، وحقوق الملكية الفكرية....الخ.[3]

[1] - وسيم قطاب الجمعي، **مرجع سابق**، ص148.
[2] - **المرجع نفسه**، ص 149.
[3] - وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2006**، **مرجع سابق**، ص78.

المبحث الثالث: البترول كمحدد لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

يسعى هذا الجزء إلى تحديد مفهوم "البترول" وأهميته في دبلوماسية الدول بشكل عام، ثم التطرق لتطور وتنامي القطاع البترولي الجزائري من خلال الوقوف عند أهم المحطات التي شهدها هذا القطاع، وإبراز مدى أهميته الاقتصادية، وصولا إلى توضيح أهم توجهات السياسة الطاقوية الجزائرية وتأثيرها على نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: أهمية البترول في دبلوماسية الدول

قبل التعرض لأهمية البترول في دبلوماسية الدول، نشير أولا إلى مفهوم البترول كمورد ومصدر من مصادر الطاقة التقليدية.

بحيث أنه من الناحية اللغوية تتركب كلمة "**بترول**" التي تعتبر كلمة لاتينية الأصل، والتي يقصد بها "زيت الصخر"، من كلمتين Petr والتي يقصد بها "صخر" و Oleum التي تعني "زيت"[1].

ومن الناحية الاصطلاحية، تجدر الإشارة إلى التعدد في التعارف والمفاهيم الواردة من قبل المفكرين حول هذه المادة التي توصف **بالذهب الأسود** وذلك نتيجة لأهميتها في الاقتصاد والسياسة والدبلوماسية الدولية.

وبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة البترولية، نجد أن كلمة البترول أو زيت البترول أو النفط، كلها تجتمع في كلمة Petroleum، التي تعني زيت الصخر.

والبترول هو عبارة عن سائل قاتم اللون، ولكنه يحتوي على عدة مركبات كيمياوية منها ما هو غاز كالبوتان، ومنها ما هو سائل كالبنزين، ومنها ما هو صلب كالقطران.

وتعتبر عملية تركب مادة البترول الخام، عملية معقدة وتعود إلى أزمنة جيولوجية طويلة، فلقد فسر العلماء عملية تركب وتكون هذه المادة التي تعود إلى ملايين السنين، من تراكم رواسب سميكة في قاع المحيطات أين استقرت الأعشاب والأسماك والزواحف والرخويات وغيرها من الكائنات الحية التي تعيش في هذه المنطقة، ومع مرور الزمن حدث تحوّل للمواد العضوية التي ترسبت واختلطت مع الطين والرمل وتحللت بفعل البكتيريا وبمعزل عن الأكسجين إلى غاية تحولها لزيت كثيف، يتميز بالتحرك والتنقل من مكان إلى آخر.[2]

استطاع البترول اكتساب مكانة ضمن موارد الطاقة التقليدية على غرار الفحم، بشكل تدريجي منذ نهاية القرن 18 إلى أن أصبح يمثل ما يعادل 45% من الاستهلاك العالمي للطاقة.

يستعمل البترول لعدة أغراض بعد تحليله إلى عدة مواد، مثلا المازوت يستعمل لوسائل النقل كالسيارات، والكيروزان للطائرات وكذا البواخر والقطارات، كما يستخدم جزأ أخر منه لتسيير الآلات بالمصانع وتسخين الأفران والتدفئة وإنتاج الكهرباء من خلال المحطات الحرارية، كما يستعمل في إنتاج

---

[1] - وهيبة مدشن، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص 03-04.

[2]- وحيد خير الدين، **مرجع سابق**، ص ص05-07.

البتروكيماويات وهي المواد الأولية اللازمة لصناعة البلاستيك والمطاط والأسمدة الأزوتية، إلى جانب استخدامه في تعبيد الطرقات.[1]

كما تظهر أهمية هذه المادة في دفع عجلات التنمية في جل الدول بالنظر للمزايا التي يتمتع بها، فهو سهل النقل، وأسعاره تنافسية.

وبالحديث عن أسعار البترول نشير إلى أنها عرفت تطورا ملحوظا منذ اكتشافه وبداية استغلاله، بحيث مرت المعدلات السنوية من 3 دولار للبرميل منذ عام 1872 إلى 11 دولار للبرميل سنة 1975، ثم وصل إلى حدود 36 دولار سنة 1980 تزامنا مع الثورة الإيرانية، ثم تراجعت بعد ذلك إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 ومع حرب الخليج الأولى 1990 بلغت حوالي 20 دولار، ثم شهد ارتفاع بشكل تدريجي إلى أن وصل إلى ما يقارب 150 دولار للبرميل في بداية 2008.[2]

أما عن **أهمية البترول في دبلوماسية الدول،** فتجدر الإشارة أولا، إلى أن علاقة البترول بالسياسة بشكل عام، هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه، إلا أنه أصبح محورا أساسيا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، ولهذا فقد قال الفرنسي **" كليمونصو** أثناء الحرب العالمية الأولى أن "البترول ضروري كالدم " وكتب" **كوليدج"**Colleidge رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للبترول أن " تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته". ويعتقد ساسة الولايات المتحدة الأمريكية أن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام، لذلك بات عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا.[3]

ومن ناحية أخرى فقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعملته الشركات البترولية الكبرى للضغط على الحكومات التي أممت بترولها أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات، أو بسبب أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية المنافسة، كما استخدمته الدول المنتجة للبترول وبالخصوص الدول العربية من خلال دعمها للقضية الفلسطينية في أعقاب حرب أكتوبر 1973 ضدّ الإمبريالية الغربية وما يعرف بالحظر البترولي العربي ، وقد كان لهذا الإجراء منعطف تاريخي في مجرى العلاقات السياسية الدولية ، بحيث حقق استعمال البترول في هذه الحرب كسلاح نجاحا واسعا وفاعلية أكبر في خدمة القضية العربية.[4]

تنبع أهمية البترول وارتباطها الوثيق بدبلوماسية الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة من كونه السلعة الاستراتيجية الأولى في العالم في وقتنا الراهن، و ذلك كونه المصدر الأول للطاقة التي تعتبر هي الأخرى الأداة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي، وما يزيد من أهمية البترول كونه في الفترة الحالية والمدى المتوسط أفضل وأسرع موارد الطاقة المستعملة في مختلف القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي

---

[1] - Michel Batiau, **L'énergie un enjeu pour les société et les territoires**, (paris : Ellipes, 2008), P53.

[2] - **Ibid**, P40.

[3]- وحيد خير الدين، **مرجع سابق،** 74.

[4] - إيان سيمور، **الأوبك: أداة تغيير،**(ترجمة عبد الوهاب الأمين، الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1983)، ص 187.

وقطاع النقل والمواصلات والقطاع الزراعي والتجاري وحتى الخدماتي ، كما يعتبر البترول الرمز الأساسي للتقدم الاقتصادي في العديد من الدول خصوصا منها الصناعية.

كما تميز البترول بمزايا جعلت منه مادة حيوية، واحتل موضع الصدارة بالنسبة للمصادر الطاقوية الأخرى وهذا ما أكده خبراء الطاقة والاقتصاد، من خلال إجماعهم على أن البترول سيظل البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة الناضبة منها والمتجددة من النواحي الاقتصادية والفنية والبيئة، الشيء الذي زاد من شدة التنافس والصراع عليه خصوصا من قبل الدول الصناعية الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، كما أصبح الركن الأساسي في سلم أولويات الاستراتيجية والدبلوماسية للدول.[1]

كما أن ازدياد حاجة الدول الصناعية للثروة البترولية، جعلها تبني سياستها الخارجية على أساس الحصول على أكبر قدر وضمان الامدادات من البترول، بحيث أن الزيارات التي يقوم بها المسؤولون السياسيون والنفطيون من بلدان أوربا الغربية واليابان إلى الدول المنتجة وخاصة الدول العربية منها تهدف أساسا لتأمين حاجة بلدانهم من البترول وكذا عقد الاتفاقيات التجارية المتبادلة، كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الدول العربية لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع البترول الذي تعتبره منذ مدة طويلة مادة استراتيجية لضمان أمنها القومي ، بالتالي عملت السياسة الخارجية الأمريكية على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول إليها.

كما أن البترول هو رمز ومفتاح السيادة وبدونه تنهار أنظمة اقتصادية وسياسية بأكملها، فقد أصبحت الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم نفوذها السياسي والدبلوماسي من أجل الدفاع ودعم شركاتها الكبرى في اختراق سوق التنقيب والتطوير والإنتاج في مختلف مناطق العالم، وعليه فالمتتبع للأنماط السلوكية للسياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، يدرك أن اهتمامها الأساسي والدائم يدور حول الشؤون الجيوسياسية البترولية. [2]

بعد تفسير مفهوم وكيفية تركب مادة البترول الخام، وكذا إظهار مدى أهميتها في دبلوماسية الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة، سنحاول في المطلب الآتي تتبع تنامي وتطور القطاع البترولي الجزائري بالتعرض لأهم المحطات التي شهدها هذا القطاع، وإبراز أهمية البترول في التنمية والاقتصاد الجزائري وفي تحديد نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

[1] - وحيد خير الدين، **مرجع سابق**، ص74.

[2] - **المرجع نفسه**، ص75.

* خبير ومهندس في مجال البترول، تقلد مناصب عدة، من بينها نائب رئيس شركة سوناطراك بين عامي 1972 و1975، ومستشار السكرتير العام للمنظمة العربية لتصدير البترول بين عامي 1975 و1977، والمدير العام للشركة العربية للخدمات البترولية حتى غاية العام 1982، ويعمل حاليا مستشارا نفطيا دوليا.

المطلب الثاني: تطور القطاع البترولي في الجزائر وأهميته الاقتصادية

إن التحكم في تحليل تطور القطاع البترولي الجزائري، يستلزم منا الاعتماد على التسلسل التاريخي للإحاطة بمختلف جوانبه، وهو ما استطاع الخبير البترولي الجزائري **حسين مالطي*** توضيحه في كتابه "التاريخ السري للبترول الجزائري"، وعليه بالاعتماد على هذا المرجع ومراجع أخرى سنحاول تتبع أهم المحطات التي عرفها القطاع البترولي الجزائري منذ بداياته الأولى، من خلال النقاط الآتية:

1- اكتشاف البترول في الجزائر وبداية استغلاله

جيولوجيا يتواجد البترول بالجزائر منذ القدم، بحيث كان يلاحظ على سطح الأرض وتستغل عيون البترول منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها، من الرومان والعرب والأتراك، طوال هذه العصور، كان البترول في شكله الخام يستعمل لأغراض مختلفة، وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، تولت السلطات الفرنسية إدارة شؤون البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي و بروز أهمية البترول، كثفت الإدارة الفرنسية جهودها في البحث عن المصادر الطاقوية في مناطق مختلفة من التراب الجزائري، فكان ظهور أثار البترول بها دليلا على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية واعدة بالثروة البترولية و محفز على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه المادة الثمينة[1].

ترجع الاستكشافات الأولى عن البترول في الجزائر إلى نهاية القرن التاسع عشر، مع الأبحاث الأولى في سنة1877 بمنطقة **عين الزفت** قرب غليزان بغرب الجزائر، وتلتها استكشافات أخرى استمرت حتى نهاية القرن في عدة مناطق بالشمال والجنوب الجزائري.

أما عن عمليات الاستكشاف والتنقيب لأغراض تجارية والاستغلال الصناعي للبترول في الجزائر، فيعود إلى بداية القرن العشرين، بحيث تم حفر بعض الآبار في شمال البلاد بعد ملاحظة بعض المؤشرات التي توحي بوجود مادة البترول في تلك المناطق، بحيث كانت جالية على سطح الأرض، بداية ببئر "تليوانيت" جنوب غرب غيليزان المكتشف سنة 1915، وواد قطرين جنوب سور الغزلان.[2]

هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب، ومنذ ذلك الحين ازدادت عمليات الاستكشاف لاسيما في منطقة الهقار في الصحراء، مع أبحاث **كونراد كيليان** بين 1922 و1928 و بعدها من **يكولا مانشيكوف** بين 1930 و 1935، وعلى ضوء المؤشرات البترولية الواعدة فقد تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث و التنقيب البترولي في الجزائر (S.N.REPAL) سنة 1946.

---

[1] - نبيل زغبي، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص 26.

[2]- **المرجع نفسه**، ص26.

ومع بداية الخمسينيات ازدادت اهتمامات الإدارة الفرنسية في استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ففي أكتوبر 1953 تم ترخيص الشركة الفرنسية للتنقيب والاستغلال بالصحراء (CREPS) بالقيام بعمليات التنقيب، وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية في الصحراء الجزائرية وهو حقل "إيجلاح " الواقع **بعين أميناس** على الحدود الجزائرية الليبية ، و في نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي الرمل (الغاز الطبيعي) إلى جانب أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وهو حقل" حاسي مسعود "و ذلك في جوان 1956، وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر.[1]

و قد تم أول شحن على متن ناقلة البترول " **ريڤل** "في 03 نوفمبر 1959 بميناء بجاية باتجاه مرسيليا (فرنسا)، و ذلك بعد ما تم إنجاز أول خط أنابيب في الجزائر يربط حاسي مسعود بميناء بجاية، على امتداد 660 كلم.[2]وكانت الصحراء الجزائرية آنذاك محل أطماع كبيرة لدى المستعمر الفرنسي حيث كان يسعى بكل الوسائل لفصلها عن باقي التراب الجزائري في سياق مفاوضات إيفان الأولى الممهدة لاستقلال البلاد، وذلك بالنظر لثروتها البترولية من جهة، والسعي في تخصيص فضائها للتجارب النووية من جهة ثانية.

وقد تطور إنتاج وتصدير البترول منذ انطلاق أول شحنة، حيث قفز من 0.4 مليون طن سنة1958، إلى 20.7 مليون طن غداة الاستقلال سنة 1962 و48.2 مليون طن سنة 1970 ثم 54.33 مليون طن سنة 1978ليصل إلى 220 مليون طن سنة2010، ما يعني أنه في استمرار متزايد. [3]

2- نشأة الشركة الوطنية " سوناطراك "

عقب الاستقلال مباشرة عملت الدولة الفتية على محاولة بسط سيطرتها على ثروتها البترولية التي بدأت تتضح مكانتها وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل متتالية، بحيث تمثلت الخطوة الأولى في عملية تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات **"سوناطراك"** بموجب الأمر 63-491 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31 ديسمبر 1963، كأداة لتحقيق أهدافها المسطرة لا سيما كسر احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية خصوصا منها الفرنسية.[4]

وعليه كان الدور المناط بهذه الشركة واضح من خلال تسميتها، والمتمثل في نقل وتجارة المحروقات فقط، ومع مرور الوقت تعزز دورها بشكل تدريجي، فمنذ عام 1966 توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات الجزائري وذلك بعد عملية التأميم، بحيث أصبحت تتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات في الجزائر.[5]

---

[1] -Hocine Malti, **HISTOIRESECRÈTE DU PÈTROLE ALGÈRIEN**,(Paris : Editions la Découverte, 2010) , P16.
[2] **-Ibid**, P 19.
[3]- نبيل زغبي، **مرجع سابق**، ص ص 27-28.
[4] - **أنظر الموقع:** www.sonatrach.dz (تاريخ التصفح: 15 مارس 2015، على الساعة 18:30)
[5] **- المرجع نفسه.**

3- استرجاع الثروات

لقد استمرت الجهود المبذولة لاسترجاع الثروات منذ الاستقلال إلى غاية صدور قرارات فيفري 1971، ومرت عملية الاسترجاع بمراحل مهمة، وهي كالآتي:

المرحلة 1: بناء الأنبوب الثالث للبترول(حاسي مسعود – أرزيو)، يعتبر هذا الإنجاز الخطوة الأولى الحاسمة في سياسة استرجاع المحروقات، فبفضل تحقيق هذا الأنبوب سنة 1966 أصبحت الجزائر تراقب 11.8 % من الإنتاج، كما تقوم بتسويقها وتشرف على البحث بـ 12 % بعد بداية توسع الشركة الوطنية.[1]

المرحلة 2: بعد فترة وجيزة من بناء الأنبوب صدرت قرارات تجلت في شراء شبكة **Bp** للتوزيع، ثم تأميم جميع شبكات التوزيع سنة 1967، ثم سنة بعد ذلك حوّلت كل العمليات المتعلقة بالأسمدة للشركة الوطنية بعدما شرع في إنجاز مركب الأمنياك بأرزيو.

المرحلة 3: تمثلت هذه المرحلة في تأميم جميع الشركات الأجنبية غير الفرنسية من 1968 إلى1970، ففي أخر هذه السنة أصبحت الشركة الوطنية تشرف على62 % من إنتاج البترول و100 % من إنتاج الغاز الطبيعي، كما أن مراقبة معدل التكرير بالحراش ارتفع من 56 إلى 80%. [2]

المرحلة 4: بالنظر لفشل المفاوضات مع فرنسا المتعلقة بارتفاع الأسعار، قرّرت الجزائر أن تواصل مجهودات استرجاع الثروات وفي هذه الظروف تم إقرار تأميم المحروقات من خلال الإعلان التاريخي الذي أدلى به الرئيس الراحل هواري بومدين من حاسي مسعود، وذلك يوم 19 فيفري1971، لغرض تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول البترولية، وجعل شركة سوناطراك الوطنية الفاعل الأساسي في هذا القطاع، وكذا وضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، وتتضمن هذه القرارات ما يأتي:

- تأميم جميع ثروات الغاز الطبيعي.
- تأميم النقل البري لجميع المحروقات بما فيها البترول والغاز.
- تأميم 51 % من الشركات الفرنسية العاملة بالجزائر.

أصبحت سياسة استرجاع الثروات حقيقة ملموسة، بحيث صارت الشركة الوطنية تشرف على جميع العمليات من البحث والحفر إلى غاية عمليات التسويق، ما عدا 32 % من إنتاج البترول، بالإضافة إلى مجهودات أخرى هدفها التصنيع وبناء مركبات هامة.[3]

[1] - جيلالي صاري، **دور البترول في تنمية الجزائر**، محاضرة ألقاها يوم 24 فيفري 1977 بالمركز الثقافي الإسلامي بالعاصمة، نشر في مجلة الأصالة، العدد 53، المجلد 18، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2011، ص 02.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 03.

[3] - **المرجع نفسه**، ص 05.

4- الأزمة البترولية سنة 1986

رغم النتائج التي حققها القطاع البترولي الجزائري خلال تطبيق قانون 1971، الذي ينص على تأميم المحروقات، إلى أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي ميزت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات أدّت بالجزائر إلى إعادة النظر في سياستها الطاقوية السابقة، وحتمية تبني سياسة جديدة، وذلك جراء انخفاض أسعار الخام في الأسواق العالمية سنة 1986 من 27 دولار للبرميل إلى أقل من 13 دولار.

أدى هذا الانخفاض إلى تراجع إيرادات الجزائر من الجباية البترولية بحوالي 20 %، الشيء الذي كان له انعكاس سلبي على إيرادات الدولة الكلية، وعلى ذلك كانت الجزائر أكثر المتضررين نتيجة لتبعيتها الكاملة للريع البترولي، وكانت من أهم افرازات هذه الأزمة، هو إنهاء العمل بالتسيير المركزي المخطط (الاقتصاد الموجه)، والانتقال إلى اقتصاد السوق الحر في بداية التسعينات، وعليه أفرز هذا التوجه وضعية خطيرة للهيكل الاقتصادي الجزائري، بحيث اتضحت دلائله خلال هيكل الديون الخارجية التي تميزت بالارتفاع ، خصوصا اتجاه المؤسسات المالية الدولية التي فرضت على الجزائر سياسة إعادة هيكلة اقتصادها.[1]

5- أهم الإصلاحات التي شهدها القطاع البترولي الجزائري

نتيجة للأزمة البترولية سنة 1986، وتداعياتها على الاقتصاد الوطني الجزائري، عرف القطاع البترولي الجزائري جملة من الإصلاحات المتتالية من خلال سن تشريعات جديدة تتماشى مع الظروف الدولية المتغيرة من جهة، وسعيا من السلطات الجزائرية للدفع بالقطاع البترولي نحو الرقي والتطور من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس عرف هذا القطاع عدة قوانين وذلك بداية من قانون 86-14، ثم قانون 91-21، وفي فترة الأفينيات، تم إصدار قانون 05-07، ثم الأمر 06-10المعدل والمتمم لقانون 05-07، والقانون الأخير للمحروقات رقم 13-01، وهذا ما يتم التفصيل فيه خلال الفصل الثالث.

وبالحديث عن **الأهمية الاقتصادية للقطاع البترولي الجزائري**، تجدر الإشارة إلى أن عائدات صادرات البترول تشكل منذ فترة طويلة دور هام في رسم مختلف الخيارات الاستراتيجية المعتمدة كسياسات تتبناها الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ فترة الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك بالنظر إلى مساهمة عائدات هذا القطاع بشكل مباشر في تمويل المشاريع والبرامج الاقتصادية.

ففي مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي، كانت المخططات التنموية تمول بفضل عائدات صادرات البترول، والتي كانت تغطي عجز الميزانية العمومية، نفس الشيء في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بكل أشكالها والتي تبنتها الجزائر خلال فترة 1986 – 1998 بالتحول إلى نظام اقتصاد السوق، وكان الدافع هو

[1] - نبيل زغبي، **مرجع سابق**، ص ص 33-34.

الانهيار المفاجئ لأسعار البترول وقيمة الدولار على اعتبار أنها العملة التي يسعر بها البترول في الأسواق العالمية.

في حين شهدت الفترة 2000-2014، قرارات اقتصادية بالغة الأهمية، لعب فيها ارتفاع أسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، دورا في تبني سياسة اقتصادية حمائية لجأت إليها الدولة خلال 2009.[1]

المطلب الثالث: توجهات السياسة الطاقوية الجزائرية وأثرها على نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تعد الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة لموارد الطاقة التقليدية، وبشكل أساسي(البترول والغاز الطبيعي) ، وأصبحت مع مرور الوقت دولة مستهلكة بكثافة متزايدة لهذه الموارد، بالنظر للدور الحيوي الذي يلعبه قطاع المحروقات في مختلف مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال تلبية الاحتياجات المحلية، وكذا التصدير للخارج ومساهمته في المتغيرات الاقتصادية المختلفة(كالناتج المحلى الإجمالي، ميزان المدفوعات، دعم الاستثمارات، الميزانية العامة للدولة، التوظيف ...) التي تحدد مسارات التنمية الشاملة.

فقد مكن الدور والوظيفة الموكلان إلى قطاع الطاقة، من وضع أسس وتوجهات لسياسة طاقوية وطنية، تمثلت أساسا حسب الوزارة المكلفة بالقطاع (وزارة طاقة) في العناصر الرئيسية الآتية[2]:

- رفع الاحتياطات الوطنية من المحروقات.
- دعم الإطار القانوني والتشريعي وترشيد استهلاك الطاقة .
- إدماج الطاقات البديلة والمتجددة والحفاظ على البيئة.

وفي هذا الإطار، عملت الجزائر على تشجيع القطاع الخاص، من أجل مساهمة فعالة ومتعددة في قطاع الطاقة، بغية تطوير وتوسيع مصادر التمويل واكتساب التكنولوجيات والمهارات والتوغل أكثر في السوق الدولية.

في هذا السياق سنحاول تفسير وتوضيح أثر هذه التوجهات التي تبنتها الجزائر في سياستها الطاقوية على نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، من خلال العناصر الآتية:

1- رفع الاحتياطات الوطنية من المحروقات

لقد مكن التوجه الجديد لسياسة تطوير المحروقات في الجزائر، من إدخال تغييرات جوهرية وذلك بتفضيل اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في ميدان الاستكشاف والإنتاج، وهنا نشير أنه حاليا تعمل بالجزائر أكثر من 50 شركة عالمية في مجال الطاقة والمناجم وقد وصلت قيمة الاستثمار سنة 2008حوالي17 مليار دولار أمريكي، أكثر من 87 % منها استثمار أجنبي مباشر.

---

[1] - عبد الرحمان عيه، **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية، حالة 2000-2011**، دورية دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، جون 2011، ص201.

[2] - نبيل زغبي، **مرجع سابق**، ص63.

وعليه تتلخص الأهداف الأساسية المسطرة في مجال المحروقات على المدى القريب في العمل على:[1]

- رفع احتياطات المحروقات وتحسين شروط وظروف استغلالها وهذا بتكثيف جهود البحث والاستكشاف.
- تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة وتحسين معدلات الاستخلاص في المكامن المستغلة.

وتأتي هذه الأهداف لتؤكد حاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية لقطاع المحروقات ودوره الاستراتيجي في:

- ضمان عوائد كافية ومنتظمة للبلاد من أجل تحقيق التنمية.
- ضمان الأمن الطاقوي للبلاد على المدى الطويل.
- تعزيز القدرات الإنتاجية واستغلال الغاز الطبيعي ضمن تصور طويل المدى.
- تطوير القدرات الوطنية في مجال الخدمات البترولية وشبه البترولية.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، أعدت الجزائر استراتيجية متعددة الجوانب ترتكز على مبادئ تأخذ بعين الاعتبار المؤهلات والقدرات التي تتمتع بها البلاد، إضافة إلى المقاربات العقلانية والعلمية المتبعة عالميا.

في نفس السياق تجدر الإشارة إلى الإمكانات الجزائرية الضخمة من محروقات التي لا تزال تحت مستوى الاستكشاف والاستخراج وغير معروفة بشكل واسع، حيث أن ما يعادل 66 % من الفضاء المنجمي الوطني غير مستكشف لحد الآن، وأن متوسط عدد التنقيبات يبلغ13 عملية في كل 10000 كلم ² في الجزائر مقابل105 على المستوى العالمي.[2]

وبالنسبة للأحواض التي تعتبر معروفة ومكتشفة فإمكاناتها البترولية لا تستغل بشكل كافي مقارنة بما تعمل به البلدان الأخرى المنتجة للبترول في الظروف نفسها، لذلك نجد أن الشركات التي تقوم بالاستخراج، غالبا ما تعيد البحوث والدراسات حول احتياطي هذه الأحواض على ضوء معطيات جديدة وبتكنولوجيات رفيعة ومبتكرة، مع العلم أن التكنولوجيات الجديدة والمقاربات العلمية تسمح بتقييم جيد لطاقة الأحواض ولحجم الاحتياطيات.

ونتيجة لذلك تسعى الجزائر لتثمين إمكاناتها البترولية بشكل أفضل بتكثيف جهود البحث والاستكشاف، بمعنى أن التطور المستقبلي في تكنولوجيات التنقيب والاستخراج والتكرير سوف تترجم إلى مزيد من الاحتياطات[3].

بالتالي هذا التوجه الذي يرمي إلى تثمين الإمكانيات البترولية الجزائرية، من خلال العمل على رفع الاحتياطات الوطنية من المحروقات ، يؤثر بشكل أو بأخر على ضرورة تفعيل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، من خلال العمل على جذب المستثمرين الأجانب في هذا المجال، عن طريق التفاوض مع أهم الشركات البترولية والمنجمة العالمية، والعمل على توفير القاعدة المناسبة للعمل والاستكشاف،

[1] - نبيل زغبي، **مرجع سابق**، ص ص 63-64.

[2] - Akretch .S, **L'amont pétrolier dans la nouvelle stratégie d'exploration et d'exploitation des hydrocarbures,** MED ENERGIE N° 5 ,décembre, 2002 , P11.

[3] - **Ibid,** P12.

بشكل يسمح للجزائر من اكتساب مهارات جديدة وتكنلوجيا عالية في مجال التنقيب والإنتاج ، ومن جهة أخرى رفع نسبة الإنتاج والاحتياطات الوطنية من المحروقات.

2- تدعيم الإطار القانوني وترشيد استهلاك الطاقة

أ- تدعيم الإطار القانوني والتشريعي

شهد قطاع الطاقة والمناجم في مطلع الألفينيات تغيرات عدة جراء تعديل واستحداث قوانين ومؤسسات من أجل ترقية القطاع وتطويره، وفي هذا الإطار تمت المصادقة على عدة قوانين أخذت بعين الاعتبار الاهتمامات المحلية والدولية المشتركة، نذكر منها على سبل المثال وليس الحصر ما يأتي:

قانون رقم99 -09 المؤرخ في 28 جولية 1999، وقانون 02-01 المؤرخ في 5 فيفري 2002، المعروف بقانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز، وقانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004، وكذا قانون قانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005[1]، وأخيرا قانون المحروقات الأخير رقم13-01 المؤرخ في 20 فيفري 2013.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن تطور الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد وكذا التحولات الجارية على الصعيد الدولي جراء عولمة التبادلات، دفعت بالجزائر إلى الإسراع في سن هذه القوانين وإجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتكييف القطاع مع مقتضيات اقتصاد السوق، وذلك من خلال العمل على استرجاع الدولة لدورها الثلاثي المتمثل في كونها مالكة العقار المنجمي من جهة، ومحركة الاستثمارات من جهة أخرى، و أخيرا حامية المصلحة العامة من خلال توجيه المؤسسات العاملة تحت وصايتها في هذا القطاع وفقا للتشريعات الجديدة التي سنتها.

وعليه يعتبر هذا الإطار التشريعي بمثابة القاعدة والمنطلق، الذي تعمل على أساسه الدبلوماسية الاقتصادية في هذا المجال، كونه يشكل القاعدة والأجندة الأساسية أثناء التفاوض مع المتعاملين الأجانب في قطاع المحروقات والطاقة بشكل عام.

ب- ترشيد استهلاك الطاقة

نشير أولا إلى أن ترشيد استهلاك الطاقة، يقصد به استخدامها بشكل عقلاني مدروس، وتقليل الهدر في استهلاك الطاقة بأصنافها المختلفة، بالتالي هذا الإجراء عملي، يشمل جملة الاجراءات الواجب إتباعها للحد من الهدر في منظومات الطاقة في مختلف مراحلها، بداية من محطات تحويل الطاقة وانتهاء بالأجهزة المستهلكة للطاقة.

[1] - نبيل زغبي، **مرجع سابق**، ص ص36-40

ولهاذا فترشيد استهلاك الطاقة يمثل عنصر أساسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وكذا المحافظة على البيئة[1].

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه وهذه السياسة، قديمة نوعا ما بحيث أنها تعتبر أحد ركائز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أثناء انضمامها إلى منظمة الدول المصدرة للبترول سنة 1969، من خلال دعوتها الدائمة إلى ترشيد استهلاك الطاقة بشكل عام والمحروقات بشكل خاص، من خلال حث الدول الأعضاء في المنظمة إلى ضرورة التسيير العقلاني للاحتياطي المتوفر من المحروقات، وكذا إيقاف النزيف الذي تمارسه الشركات الأجنبية في تلك الفترة.

في نفس السياق تم استحداث الوكالة الوطنية لترقية الطاقة وترشيد استخدامها (APRUE)سنة 1987، بحيث أوكلت لها على وجه الخصوص مهمة وضع ومتابعة البرنامج الوطني للتحكم والاقتصاد في الطاقة، ومنذ إنشائها، توجه هذه الوكالة نشاطاتها واستراتيجياتها نحو تنمية مختلف الأشكال الحديثة للتحكم في الطاقة والتكنولوجيا، من أجل تطبيق الأساليب الطاقوية الناجعة في الوحدات الصناعية كثيفة استهلاك الطاقة، وأخيرا الاستقصاء حول تطور واقتصاد استهلاك الطاقة واستعمالاتها.[2]

3- الاستثمار في الطاقات البديلة والمتجددة والحفاظ على البيئة

أ- الاستثمار في الطاقات البديلة والمتجددة

لقد شهدت السنوات الأخيرة بروز استراتيجيات دولية جديدة، تسعى إلى تطوير مصادر طاقوية بديلة عن المصادر التقليدية المتمثلة أساسا في الفحم والبترول والغاز الطبيعي، واستعمالها كمصادر لتوليد الطاقة مستقبلا، وهذا ما تعمل عليه أغلب الدول الصناعية حاليا، ولقد كان الدافع البيئي دافعا رئيسيا للبحث عن مصادر طاقة بديلة عن المصادر التقليدية المضرة بشكل كبير بالبيئة.

وفي هذا السياق تسعى الجزائر في الفترة الحالية إلى الولوج في عالم الطاقات المتجددة والبديلة وقد وضعت استراتيجية تهدف من خلالها إلى إدماج الطاقات الجديدة والمتجددة كأحد المحاور الأساسية للسياسة الطاقوية الوطنية، للمساهمة في تنوع مصادر الطاقة في إنتاج الكهرباء وكذا التحكم في المعارف أو التكنولوجيات الخاصة بها، وذلك بالنظر إلى القدرات الهائلة التي تزخر بها الجزائر في هذا الميدان سيما الطاقة الشمسية.[3]

في هذا الإطار نشير إلى أن توجه السياسة الطاقوية الجزائرية مؤخرا، إلى تكثيف جهودها وإمكانياتها في مجال الطاقات البديلة والمتجددة يستلزم تكثيف نشاط دبلوماسيتها الاقتصادية من خلال عمل هذه الأخيرة

---

[1] -YACEF. A, **Eléments pour une politique énergétique nationale,** 1erSymposieum du comité algérien de l'énergie, le secteur de l'énergie face aux défis du siècle, session N°04, (Alger, 25 novembre 1996) p 04.

[2] **-Ibid**, P 05.

[3] - نبيل زغبي، **مرجع سابق**، ص69.

على جذب الاستثمارات الأجنبية والتكنلوجيا الازمة لدفع بهذا المجال نحو التقدم، بالتالي بلوغ الأهداف المرسومة.

ب- **حماية البيئة في إطار توجهات السياسة الطاقوية الجزائرية**

تعتبر مسألة البيئة من أهم المواضيع التي تشغل العالم في الفترة الراهنة، ولقد بدأ يتصاعد الاهتمام بمسائل التلوث البيئي والانتباه لمدى خطورة الافرازات الإشعاعية منذ بداية الثمانينيات، وبالتالي تنامي الوعي بالمسائل البيئية بالنظر إلى حجم الكوارث الطبيعية والحوادث المسجلة سنويا.

ومن ثمة بدأ البعد البيئي يأخذ مكانه في السياسات الوطنية والدولية لقطاع الطاقة، وتعتبر مصادر الطاقة التقليدية، المتهم الرئيسي في الاحتباس الحراري بما تطلقه من غازات ملوثة للغلاف الجوي، ويأتي كل من البترول والفحم في المقام الأول، وبما أن نشاطات قطاع المحروقات له تأثير سلبي مباشر على البيئة وعلى الصحة العمومية، فقد اتخذت الجزائر عدد من الاجراءات بقصد إزالة التلوث أو العمل على الخفض من حدته، وعلى هذا الأساس أخذت المشاكل البيئية جانبا هاما في قانون الكهرباء والغاز وكذا القانون الأخير للمحروقات، هذا على المستوى المحلي.[1]

أما على المستوى الدولي فقد عمدت الجزائر من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية على المصادقة والانضمام إلى معظم الاتفاقيات التي اتخذتها الدول تحت إشراف الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة، وعلى سبيل المثال، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذا المصادقة على بروتوكول كيوتو في16 فيفري 2005.

وحسب سوناطراك، فإن الجزائر بادرت بفكرة إنشاء شركة مختلطة في ميدان البيئة لحماية البحار والمحيطات من التلوثات الناتجة عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات، كما قامت بتنظيم ملتقى دولي حول التلوث البحري الناجم عن المحروقات في شهر ماي 2010، ويرمي هذا الملتقى المنظم بالتعاون مع جمعية البلدان الإفريقية المنتجة للبترول، إلى تقييم أنظمة الوقاية من الأخطار والتدخل لمكافحة التلوث البحري ومن أجل توافق المنشآت مع النظم الدولية وتحسين نوعية المنتجات البترولية.[2]

وفي هذا السياق نشير إلى أن إدماج مسألة حماية البيئة في إطار توجهات السياسة الطاقوية الجزائرية الجديدة، يمثل دافع أساسي لتنشيط دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مستواها المتعدد الأطراف، من خلال المشاركة في القمم والمؤتمرات الدولية حول حماية البيئة من التلوث الناتج عن السياسات الطاقوية المنتهجة من قبل الدول، وكذا ضرورة العمل في هذا الإطار على إضفاء الطابع المستدام في السياسات الطاقوية الجديدة، والتوجه نحو الطاقات البديلة والمتجددة التي لا تلحق أضرار بالبيئة.

[1] - نبيل زغبي، **مرجع سابق**، ص 70.
[2] - **مرجع سابق**، ص71.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل نستنتج، أن للعامل الاقتصادي دور بالغ الأهمية في تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية ، و توجيه العلاقات التي تربط الجزائر بعالمها الخارجي ، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يقوم على استيراد معظم احتياجاته الغذائية والصناعية من الخارج من جهة، ومن جهة أخرى يعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبة منها ، و هذا ما جعل من الأولوية القصوى للجزائر في الفترة الأخيرة بضرورة تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية خصوصا منها الجانب المتعلق بقطاع المحروقات ، من خلال العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع ، بتوفير القاعدة اللازمة لذلك كما سبق الإشارة للتعديلات التي تم إجراءها في الهيكل القانوني و التشريعي الخاص بقطاع المحروقات من جانب، و من جانب أخر ضرورة تفيل دبلوماسيتها الاقتصادية على المستوى المتعدد الأطراف، وهذا ما يتم التفصيل فيه في الفصل الثاني من خلال التعرض لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك".

الفصل الثاني

نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

في إطار منظمة الأوبك

يسعى هذا الفصل إلى محاولة تحليل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول" الأوبك"، الشيء الذي يستدعي منّا التعرض أولا إلى ماهية منظمة الأوبك من خلال الإحاطة بظروف نشأتها، هيكلها التنظيمي، خصائصها وأهدافها، وكذا التعرض لتركيبة هذه المنظمة وأهم إنجازاتها منذ نشأتها سنة 1960 إلى يومنا هذا، وصولا إلى تحديد أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تقف كعقبة لنشاط المنظمة، هذا ما نحاول اختصاره في المبحث الأول، أما عن المبحث الثاني فيكون محور التركيز فيه على عضوية الجزائر في منظمة الأوبك من خلال توضح ظروف وأهداف الجزائر من انضمامها للمنظمة، ثم التعرض لدور الجزائر في تفعيل الحوار شمال- جنوب منذ سنواتها الأولى في إطار الأوبك، وصولا إلى تحديد مكانة الجزائر في سوق الطاقة العالمية، أما عن المبحث الثالث والأخير فيسعى أساسا لمحاولة تحليل التحرك الدبلوماسي الجزائري خلال فترة الصدمات البترولية التي شهدتها السوق العالمية ثم تحليل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل قمم المنظمة، وصولا لمحاولة تحديد النشاط الدبلوماسي الجزائري في إطار صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID).

المبحث الأول: ماهية منظمة الأوبك وأهم تحدياتها

تعد منظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك " من أهم وأبرز المنظمات الدولية عبر حكومية التي استطاعت في ظرف زماني قصير اكتساب مكانة وشهرة عالميين، خصوصا في العالم الغربي كونها أحد الأطر الجامعة لأغلب الدول النامية، بحيث لم يتوقع مؤسسيها قط أن يكون لها ذلك الدور والمكانة الذي تبوأته بعد عقد من إنشائها، في العلاقات الاقتصادية بشكل عام وعلاقات الطاقة الدولية بشكل خاص[1].

من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة بظروف نشأة منظمة الأوبك، هيكلها التنظيمي، خصائصها وغاياتها، ثم التعرج على تركيبة المنظمة والعضوية فيها واستخلاص أهم إنجازاتها عبر أهم الحقب التاريخية التي مرت بها، وصولا إلى تحديد أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها المنظمة أثناء نشاطها.

المطلب الأول: نشأة وتطور منظمة الأوبك وأهم أهدافها

1- ظروف نشأة منظمة الأوبك

لقد شهدت فترة الأربعينيات من القرن الماضي ازدياد أهمية مادة البترول كمصدر من مصادر الطاقة بشكل عام، وبترول منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وذلك على المستوى العالمي، نتيجة لما يتميز به من وفرة الاحتياطيات، وسهولة الإنتاج وانخفاض التكاليف، وفي نفس الوقت كان الطلب العالمي على مادة البترول يتزايد بصورة كبيرة، بينما يتناقص الإنتاج البترولي للولايات المتحدة الأمريكية، وترتفع تكاليف الإنتاج في المناطق البترولية الجديدة، بالتالي ازدياد احتمالات المخاطرة الاستثمارية فيها.

ونتيجة لما سبق ركزت الشركات العالمية العاملة في المجال البترولي جهودها على تطوير حقول البترول في الشرق الأوسط، الشيء الذي سمح بزيادة عرض بترول الشرق الأوسط من ناحية، ومن ناحية أخرى

[1] - ماجد بن عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك): نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 70.

قامت الشركات البترولية المستقلة عن الاحتكار العالمي للبترول بتخفيض أسعارها، تحت ضغط المشاكل المالية الناجمة عن انخفاض السيولة النقدية وارتفاع الإنتاج في المناطق الجديدة[1] .

من منطلق الرغبة في السيطرة واحتكار تجارة البترول العالمية، قامت الشركات العالمية التي أطلق عليها فيما بعد تسمية **الأخوات السبع***، بتخفيض **الأسعار المعلنة****، وفي تلك الحقبة شهد العالم بداية بروز الاتجاهات الوطنية نتيجة لتزايد الوعي البترولي في فنزويلا، من خلال مطالبتها بحقها في الثروات البترولية وكذا العمل على السيطرة على أعمال الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها والحصول على شروط أفضل من تلك التي وجدت في عقود الامتياز القديمة، التي منحتها من قبل.

في نفس السياق تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من محاولات الشركات البترولية العالمية عزل فنزويلا، إلا أنها استطاعت اجراء أول اتصال مع بعض الدول المصدرة للبترول سنة 1949 ، من خلال تقدّمها إلى كل من المملكة العربية السعودية والعراق وإيران والكويت باقتراح لتشجيع تبادل الآراء والأفكار والحوار حول أفضل وأنجح السبل لبحث شؤونها البترولية ، وفي سنة 1958 أرسلت الحكومة الفنزويلية وفدا، لزيارة دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول المشار إليها سلفا، خلالها عرض الوفد الفنزويلي على هذه الدول عدة اقتراحات تهدف أساسا لتنسيق سياسات الدول المنتجة للبترول .[2]

وعلى هذا الأساس قام المجلس الاقتصادي بجامعة الدول العربية بتكوين لجنة البترول للإعداد تقرير عن هذه المقترحات، ومن ناحية أخرى قامت الشركات البترولية العاملة في فينزويلا والشرق الأوسط خلال شهر فيفري 1959 بتخفيض الأسعار المعلنة للبترول بنسب متفاوتة، دون الرجوع إلى الدول المنتجة، وكرد فعل عن هذا الإجراء، قامت الجامعة العربية بعقد أول مؤتمر بترولي في العاصمة المصرية" القاهرة" في نفس العام، أين حضر وفد من فنزويلا وأخر من إيران كمراقبين.

---

[1]- أمينة مخيلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، مارس 2013، ص107.

* **الأخوات السبع أو الشقيقات السبع:** ظهر هذا المصطلح في مجال الصناعة البترولية، وأول من استخدمه هو الإيطالي **إنريكو ماتي**، وذلك للإشارة إلى سبع شركات بترولية سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات إنتاج وتكرير وتوزيع مادة البترول، و تعود بداية تكتل هذه الشركات إلى سنة 1928،من قبل ثلاث شركات ثم توسعت لتشمل ما يلي : شركة شال الهولندية، و إكسون، شيفرون، قولف، موبيل، وتكساكو للولايات المتحدة الامريكية، و BP بريتيش بتروليوم الإنجليزية، وشال الهولندية- إنجليزية، بالإضافة إلى الشركة الفرنسية توتال، التي اندمجت في هذا الكارتل خلال سنوات التسعينات، ما سمح ببروز مصطلح جديد هو الأخوات الثمانية.

**الأسعار المعلنة "Posted Price ": يرجع تاريخ ظهور مصطلح السعر المعلن لأول مرة إلى عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية، من قبل شركة Standard oil " التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق البترولية ، وبتزايد اكتشاف واستغلال البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي، أصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للبترول، ونظرا لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى حول الأسعار، عقدت عام 1928 اتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقرار وثبات للأسعار المعلنة في السوق البترولية، وبتطور هذه الأخيرة وظهور دول منتجة أخرى للبترول أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن للبترول من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للفوائد البترولية بينها وبين الشركات البترولية العاملة على أراضيها، ولأنه خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات أنشأت الدول المنتجة شركات مستقلة، والتي أصبحت تبيع بترولها الخام بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق البترولية، إلا أنها استمرت تعلن كأسعار إسمية للبترول الخام تستعمل لاحتساب الفوائد البترولية بين الشركات والدول البترولية.

[2] - أمينة مخيلفي، **مرجع سابق**، ص ص107-108.

بالتالي تمخض عن المؤتمر اتخاذ قرار هام يدعو الشركات البترولية إلى ضرورة التشاور مع الدول المنتجة قبل إجراء أي تعديل في الأسعار، إلى جانب دعوة الدول المنتجة إلى إقامة لجنة دائمة للتشاور حول شؤون البترول، وضرورة إنشاء شركات وطنية للبترول لتعمل إلى جانب الشركات العالمية التي تحتكر الإنتاج البترولي في أراضيها.[1]

وبتاريخ 19أوت 1960، قامت الشركات البترولية العالمية بتحدي قرارات المؤتمر، من خلال القيام بإجراء تخفيضات جديدة على الأسعار، ولتأكيد التحدي قامت بتخفيض أخر في سبتمبر1960 ، بحيث أصبح سعر البرميل الواحد من البترول يعادل 1.80 دولار بعد أن كان 2.08 دولار قبل التخفيض الذي حدث خلال شهر فيفري1959.[2]

وكرد فعل اتجاه الشركات الاحتكارية من جهة، والرغبة في المحافظة على استقرار أسعار البترول من جهة أخرى، قامت بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول بعقد مؤتمر في العاصمة العراقية "بغداد" في الفترة الممتدة من 10إلى 14 سبتمبر 1960، بحضور كل من المملكة العربية السعودية، الكويت، فنزويلا، العراق وإيران، بالإضافة إلى ممثلين عن الجامعة العربية، وتوج هذا المؤتمر بإنشاء ما يعرف بمنظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك".[3]

2- التعريف بمنظمة الدول المصدرة للبترول" الأوبك"

تعتبر منظمة "الأوبك"، منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي، وبموجب **المادة 102** من ميثاق الأمم المتحدة، كما أنها ليست منظمة تجارية ولا تدخل في عمليات تجارية ومادية، وتكون تحت مسؤولية الأمين العام للمنظمة، الذي يعد شخص قانوني مسؤول عن أعمالها، وموظفوها يعتبرون موظفون مدنيون ودوليون.[4]

وحسب ما جاء في دستور منظمة الدول المصدرة للبترول" الأوبك" في **المادة 01**، أنها منظمة عبر حكومية تأسست خلال الاجتماع الذي عقد في بغداد العاصمة العراقية بين العاشر والرابع عشر من شهر سبتمبر 1960 بين ممثلي حكومات إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا.

وحسب **المادة 06** من ذات الدستور، تعتبر اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية التي يتم العمل بها في إطار المنظمة، و هنا تجدر الإشارة إلى أنه بالرّغم من أن اللغة الرسمية لأغلب الدول الأعضاء، فيما بعد (07 دول) هي اللّغة العربية ، إلا أن اللّغة الرسمية لمنظمة الأوبك هي اللّغة الإنجليزية، و تعتبر نيجريا الدولة الوحيدة التي تعتبر اللّغة الإنجليزية لغتها الرسمية .[5]

---

[1] - Jean Jacques PLUCHART et Lioubomir MIHAILOVITCHE, **L'organisation des Pays Exportateurs de Pétrole(OPEP)** Que Sais- je, 1er Edition, 1980, p 09 **.**

[2] - **Ibid**, p10.

[3]- أحمد حسين علي الهيتي، **مقدمة في اقتصاد النفط**،(بيروت: الدار النموذجية للطباعة والنشر، 2011)، ص159.

[4] DGRECI **, Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole(OPEP)**, Algérie : ministère des affaires étranger, mars 2011.

[5]- نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000)، ص ص 317-318.

وتمتلك الدول الأعضاء في المنظمة مجتمعة ما يعادل 40 % من الإنتاج العالمي و70 % من الاحتياطي العالمي.

كما تجدر الإشارة إلى أن مقر منظمة الأوبك الذي كان في" جنيف" العاصمة السويسرية منذ نشأتها، تم تحويله رسميا في 01 سبتمبر 1965 إلى "فيينا" عاصمة النمسا، أما عن تسجيل واعتماد المنظمة رسميا لدى هيئة الأمم المتحدة، فقد كان في نوفمبر 1962 كمنظمة ذات مركز دولي بين الحكومات[1].

3- الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك من ثلاث أجهزة رئيسية وأخرى فرعية وهي كالآتي: [2]

1- المؤتمر

وهو السلطة العليا في المنظمة، يتكون من وفود تمثل البلدان الأعضاء ويرأس كل وفد في العادة وزير البترول أو الطاقة في البلد العضو، يعقد المؤتمر اجتماعين على الأقل كل عام، ويشترط الاجتماع قانونا حضور ثلاثة أرباع الأعضاء¾، كما يتمتع كل عضو بصوت واحد، وتصدر جميع القرارات المتعلقة بالإجراءات بالموافقة الجماعية لكل الأعضاء.

يتكفل المؤتمر بمهام واسعة يمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال وليس الحصر، بالعودة إلى نص **المادة 15**، من دستور المنظمة وهي كالآتي:

- رسم السياسة العامة للمنظمة ووضع السبل والوسائل المناسبة لتنفيذها.
- البحث في طلبات الانضمام إلى عضوية المنظمة.
- إقرار تعيين أعضاء مجلس المحافظين.
- المصادقة على أي تعديل للنظام الأساسي.
- تعيين رئيس مجلس المحافظين وكذا الأمين العام للمنظمة.

2- مجلس المحافظين

هو الجهاز الذي يوجه ويدير شؤون المنظمة وينفذ قرارات المؤتمر، يتألف هذا الأخير من المحافظين المرشحين من قبل الدول الأعضاء والذين حصلوا على موافقة المؤتمر، ويجتمع على الأقل مرتين في العام، وتعتبر اجتماعاته سارية بحضور ثلثي الأعضاء⅔ وتكون الموافقة على قراراته بالأغلبية المطلقة، كما يعتبر همزة وصل بين السكريتارية والمؤتمر.

وتتلخص مهام المجلس حسب نص **المادة 20** من دستور المنظمة فيما يلي:

- توجيه إدارة شؤون المنظمة وتنفيذ قرارات المؤتمر.
- النظر في التقارير التي يقدمها الأمين العام، وتقديم التقارير والتوصيات إلى المؤتمر حول شؤون المنظمة.

---

[1] - DGRECI**, Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole(OPEP), Op. Cit.**

[2] - نواف الرومي، **مرجع سابق**، ص ص 320-331.

- اعداد ميزانية المنظمة السنوية، وتقديمها للمؤتمر لغرض المصادقة عليها.
- الدعوة إلى عقد اجتماع استثنائي.

أما عن مهام رئيس مجلس المحافظين فيمكن ذكر أهماها بالاستناد إلى نص **المادة 22** من دستور المنظمة:

- ترأس اجتماعات المجلس.
- الحضور إلى مقر المنظمة تمهيدا لكل اجتماع يعقده مجلس المحافظين.
- تمثيل مجلس المحافظين في المؤتمرات والاجتماعات الاستشارية.

3- الأمانة العامة " السكريتارية "

تتولى المهام التنفيذية للمنظمة بتوجيه من مجلس المحافظين، وتتألف من الأمين العام ونائبه وما يلزم من موظفين، ويعتبر الأمين العام المخول قانونا بصلاحية تمثيل المنظمة، كما أنه أعلى موظف مسؤول في الأمانة، ويدير شؤون المنظمة طبقا لتوجيهات مجلس المحافظين.

كما يتولى المؤتمر تعيين الأمين العام من بين رعايا أحد البلدان الأعضاء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة وللمدة نفسها (طبقا لنص **المادة 28** من دستور المنظمة) إلى جانب توليه تعين رؤساء ومدراء الأقسام بموافقة مجلس المحافظين، كما يعين موظفي الأمانة بعد ترشيحهم من قبل حكوماتهم المعنية أو عن طريق التعيين المباشر وفقا لنظام خدمة الموظفين، ويراعي الأمين العام عند إجراء هذه التعيينات التوزيع العادل للمناصب على رعايا الأعضاء.

هذا ويعتبر موظفو الأمانة العامة موظفون دوليون لهم صفة دولية، وعليه فإنهم لا يتلقون أثناء أدائهم لواجباتهم تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارج المنظمة حسب نص **المادة 32**.

أما عن الأجهزة الأخرى الفرعية لمنظمة الأوبك فتتمثل أساسا فيما يأتي[1]:

1- **دائرة الأبحاث:** فطبقا لنص **المادة 34** من دستور المنظمة تتكفل بما يأتي:

- ادارة وتنفيذ برنامج متواصل للأبحاث وتنفيذه حسب احتياجات المنظمة بالتركيز على الطاقة والأمور ذات العلاقة.
- التركيز على مواضيع الطاقة ومراقبة تنبؤ وتحليل تطورات الصناعة الطاقوية والبتروكيماوية وتقييمها.
- تحليل المسائل الاقتصادية والمالية المتعلقة بالأمور النقدية وصناعة البترول الدولية.
- الحفاض على الأرشيف والمعلومات.

[1]- عبد الكريم شكاكطة، **النفط في العلاقات الدولية: دراسة حالة منظمة الأوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية فرع علاقات دولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.ص ص40-42.

2- دائرة شؤون الموظفين والأعمال الإدارية

تتكفل هذه الدائرة بدراسة وتوجيه السياسة العامة، والعلاقات الاقتصادية المتبعة في الصناعات البترولية بين الدول، وتقديم الخدمات الإدارية لكافة اجتماعات المنظمة والاهتمام بإدارة شؤون الموظفين، المحاسبة، الإدارة الداخلية، ومراقبة التغيرات الطارئة على صناعة البترول العالمية والإحاطة بها.

3- الدائرة الإعلامية

تقوم بالتركيز على آراء ووجهات نظر منظمة الأوبك قصد التوصل لفهم صحيح لأهداف وجودها. بالتالي فحسب نص المادة 35 من دستور المنظمة تتكفل هذه الدائرة بعملية نشر المطبوعات وتوزيعها وإقامة الاتصالات مع العالم الخارجي لتوضيح السياسات والأهداف المتبعة من طرف المنظمة.

4- **مكتب الأمين العام**

يقوم هذا المكتب بتقديم المساعدة التنفيذية للأمين العام في مجال الاتصال بالحكومات والمنظمات والوفود وإعداد الاحتجاجات.

5- وحدة الشؤون القانونية

تتكفل بإعداد الدراسات والتقارير القانونية لغرض التأكد مما يتوافق مع مصلحة المنظمة والدول الأعضاء.

6- مجلس اللجنة الاقتصادية

تم استحداثه بموجب انعقاد المؤتمر السابع للدول المصدرة للبترول في" جاكرتا" بين 23 و 28 نوفمبر1964، بحيث صدر القرار رقم 22/04 بهدف مراقبة أسعار البترول، وتم الموافقة على هيكلة اللجنة في المؤتمر الثامن المنعقد في 16 أفريل كهيئة متخصصة دائمة تتألف من ممثلين، وتتلخص مهامها في النقاط الآتية:

- جمع المعلومات المطلوبة عن طريق الاتصال بالهيئات الخاصة والعامة في صناعة البترول.
- تقديم تقارير شهرية للبلدان الأعضاء عن عملها والتوصيات اللازمة.
- إعادة التوازن بين العرض والطلب وتحقيق أسعار ثابتة.

4- أهداف المنظمة

إن لجوء بعض الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول إلى انشاء منظمة الأوبك عام 1960 كان نتيجة لأسباب عدة، دفعت بتلك الدول إلى وضع قاعدة من الأهداف والغايات التي تصبو إلى تحقيقها وذلك سواء في الأجل القريب أو البعيد، وفي هذا الإطار نصت **المادة 02** من دستور المنظمة، **الفقرة أ** أن:[1]

[1] - نواف الرومي، **مرجع سابق**، ص ص 317-318.

- الهدف الأساسي للمنظمة هو العمل على تنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وكذا تقرير خير ما يصون مصالحها منفردين أو مجتمعين.
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات البترول.
- تحقيق عائد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة البترولية.
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

وعلى هذا كانت أهم الدوافع التي شجعت على إنشاء منظمة الأوبك، هو رغبة الدول المنتجة والمصدرة للبترول في إحداث تغيير عادل في القوى الاحتكارية لإنتاج البترول والتي عملت على تجاهل مصالحها، وهذا بإيجاد جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض مع القوى الاحتكارية والمتمثلة أساسا في الشركات البترولية العالمية.

ومع تطور دور المنظمة في تحريك الاقتصاد العالمي عملت على تثبيت دورها وتحديد بعض الأهداف التي رأتها ضرورية لضمان استمرار المشاركة في عقود الامتياز القائمة وتحسين شروطها، تمثلت أساسا فيما يأتي:

- استغلال الدول المنتجة لمصالحها البترولية كلما أمكنها ذلك.
- إسقاط نفقات التسويق ورفع معدل الضريبة على الدخل، وإيجاد الطريق للتعويض على الآثار السيئة التي يتعرض لها الدخل الحقيقي للبرميل نتيجة التطورات النقدية العالمية اتجاه معدلات التضخم.
- المحافظة على الثروة البترولية بواسطة تقنية الإنتاج.
- التعاون مع باقي دول العالم بغرض إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد يؤسس على مبادئ أكثر عدلا مما يحقق الرفاهية لكل شعوب العالم[1].

5- خصائص منظمة الأوبك

- تعتبر منظمة الأوبك منظمة عبر حكومية، تتشكل من دول تعتمد بشكل كبير على عائدات تصدير مادة البترول لتحريك مختلف مشاريعها التنموية الداخلية.
- قصر حق العضوية عمليا على الدول النامية.
- أنها ظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين، كما تتطلب إجماعا مع وجوب موافقة جميع حكومات الدول الأعضاء في بعض المسائل.
- تعتبر الأمور السياسية رسميا خارج نطاق المنظمة.
- تباين الدول الأعضاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان والقدرات التمويلية الاستيعابية للاستثمار، ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية.

[1] - سالم بوغرارة، **السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة (2000-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص ص 05-06.

-لدى منظمة الأوبك سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل[1].
وتضم **سلة خامات الأوبك** * 12 نوعا من الزيوت وهي كالآتي:

خام صحاري بلند الجزائر، **خام أورينت الأكوادوري**، **الخام الثقيل** الإيراني، **البصرة الخفيف** العراقي، **خام التصدير** الكويتي، **خام السدر** الليبي، **خام بوني الخفيف** النيجيري، **الخام البحري** القطري، **الخام العربي الخفيف** السعودي، **خام مربان** الإماراتي، **خام ميري** الفنزويلي وخام **جيراسول** الأنغولي.[2]

إلى جانب ما سبق يمكن القول أن منظمة الدول المصدرة للبترول منذ نشأتها عام 1960، قد حظيت بأهمية و دور كبيرين في السوق العالمية للبترول، بحيث تعد هذه المنظمة من أهم المنظمات الدولية إلى جانب كونها أحد أهم العملاء في تصدير البترول، و ذلك كون الدول الأعضاء المكونة للمنظمة تعد من أكبر الدول المنتجة في العالم للبترول و الغاز الطبيعي ، كما يشكل احتياطي المنظمة البترولي و الغازي أكبر احتياطات العالم و هذا ما سمح لهذه الأخيرة في لعب أدوار بالغة الأهمية في الساحة الدولية خصوصا في سنوات السبعينيات، و هذا ما يتم التفصيل فيه خلال المطلب الآتي.

المطلب الثاني: تركيبة منظمة الأوبك وأهم انجازاتها

1- تركيبة منظمة الأوبك

إن الحديث عن تركيبة منظمة الدول المصدرة للبترول" الأوبك" يقودنا إلى الحديث عن العضوية في إطار المنظمة وأنواعها وشروطها، فالعضوية في هذه الأخيرة نوعين **كاملة** و**مشاركة**؛[3]

فيقصد **بالأعضاء الكاملون** (كاملي العضوية)، الأعضاء المؤسسين للمنظمة، الذين شاركوا في مؤتمر بغداد وقاموا بالتوقيع على الاتفاقية الأصلية لإنشاء المنظمة سنة 1960، وهي العراق، السعودية، الكويت، فنزويلا وإيران.

كما يشمل هذا الوصف أيضا الدول التي يوافق" **المؤتمر**" على طلب انضمامها إلى عضوية المنظمة، ولابد من توافر شروط ثلاث لكي تحصل دولة أخرى على غرار الدول المؤسسة على العضوية الكاملة في المنظمة، وذلك من خلال اشتراط أن تكون دول مصدرة للبترول الخام، بكميات وفيرة ولها مصالح تتماشى أساسا ومصالح البلدان الأعضاء، إلى جانب وجوب موافقة أغلبية ¾ من الأعضاء كاملي العضوية، بما في ذلك موافقة جميع الأعضاء المؤسسين على طلب الدولة المعنية(**المادة 07 فقرة 03**). وفي هذا السياق يمكن لنا الإشارة إلى أول عملية انضمام إلى المنظمة بعد مدة وجيزة من انشاءها، وهو انضمام دولة قطر كعضو

---

[1] - سالم بوغرارة، **مرجع سابق**، ص07.

* **سلة خامات الأوبك**: تعتبر سلة أوبك مرجعا في مستوى سياسة انتاج البترول، وهي مزيج من البترول الخفيف والثيل التي تنتجها الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، وتعتمد الأوبك على المتوسط الحسابي لسعر هذه السلة في سياستها الإنتاجية، وعلى الرغم من أن أوبك تبنت السلة منذ عام 1987، إلا أن أهميتها ظهرت عام 2000 عند اعتماد النطاق السعري الذي يقضي بتغيير سياسة الإنتاج للمحافظة على سعر هذه السلة ضمن نطاق محدد، وتضم هذه السلة 12 نوع من الخامات.

[2]- **أنظر الموقع** .www.opec.com (تاريخ التصفح: 02 أفريل 2015، على الساعة 10:00)

[3] - نواف الرومي، **مرجع سابق**، ص ص319-320.

كامل العضوية إلى منظمة الأوبك بعد نحو أربعة أشهر من تأسيسها، عن طريق القرار الذي اتخذته المنظمة رقم2/4 عام 1961.

أما عن **العضوية المشاركة**، فهي تعني الدول التي لا تنطبق عليها الشروط المشار إليها سلفا، والتي يجوز قبولها كعضو مشارك ولكن طبقا لشروط يحددها المؤتمر، وبشرط حصولها على موافقة تصويتية مماثلة لتلك المطلوبة للقبول في العضوية الكاملة، بمعنى ثلاثة أرباع الدول الأعضاء بما فيها الدول المؤسسة، وهذا ما فصلت فيه**(المادة 07 الفقرة 04)**من دستور منظمة الأوبك.

وبالحديث عن الأعضاء المشاركة في منظمة الأوبك يمكن الاستدلال ببعض الأمثلة التي شهدتها المنظمة منذ نشأتها إلى غاية اليوم، بحيث انضمت كل من ليبيا واندونيسيا إلى المنظمة بموجب قرار 31/4 عام 1962، كما انضمت إمارة أبو ظبي، الجزائر ونيجريا. والإكوادور التي قبلت أولا كعضو مشارك بموجب قرار 154/34 عام 1973 ثم تحولت إلى عضو كامل، إلى جانب انضمام دولة الغابون إلى المنظمة بصفة عضو مشارك في عام 1973 بموجب قرار رقم 162/36، ثم أصبحت عضو كامل العضوية، بالتالي من هنا تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول الأعضاء في منظمة الأوبك كانت في بدايتها بصفة أعضاء مشاركة ثم اكتسبت فيما بعد صفة العضوية الكاملة كما سبق الإشارة إلى كل من الغابون والإكوادور.

كما تجدر الإشارة إلى أن كل من الإكوادور والغابون انسحبتا من المنظمة عام 1993، 1995على التوالي، وتم إعادة إنظام الإكوادور سنة 2007، كما تجمدت عضوية إندونيسيا منذ سنة 2008، ليستقر حاليا عدد الأعضاء في 12 عضو، بعد انضمام أنغولا في فيفري 2007، وفي الفترة الأخيرة تجري المفاوضات بشأن انضمام مصر إلى المنظمة.[1]

أمّا عن الانسحاب من العضوية في المنظمة، تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأوبك من خلال دستورها وضعت إجراءات لتنظيم ذلك، بحيث يجوز الانسحاب من عضوية المنظمة شرط إخطار المؤتمر مسبقا، ويسري مفعول هذا الإخطار في مطلع السنة التقويمية التي تلي تاريخ تسلمه من قبل المؤتمر، على أن يكون العضو الذي يرغب في الانسحاب قد أوفى حينها بجميع التزاماته المالية الناجمة عن العضوية وهذا ما فصلت فيه **المادة 08** من ذات الدستور.

[1]-المقاتل، **الأوبك في الاقتصاد العالمي**، الموقع: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/sec02.doc_cvt.htm (تاريخ التصفح 13 أفريل 2015، على الساعة 12:30).

الجدول رقم (01): يوضح سنوات انضمام الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.

ع	الدولة	تاريخ الانضمام
1	فنزويلا	سبتمبر 1960
2	العراق	//
3	الكويت	//
4	المملكة العربية السعودية	//
5	جمهورية إيران الاسلامية	//
6	قطر	جانفي 1961
7	إندونيسيا*	جوان 1962
8	ليبيا	جوان 1962
9	امارة أبو ظبي(الإمارات العربية المتحدة بعد عام 1974)	نوفمبر 1967
10	الجزائر	جولية 1969
11	نيجريا	جولية 1971
12	الإكوادور**	نوفمبر 1973
13	الغابون***	نوفمبر 1973
14	أنغولا	فيفري 2007

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الموقع الإلكتروني: .www.opec.com (تاريخ التصفح: 13أفريل2015، على الساعة 12:30).

*تجمدت عضوية إندونيسيا في منظمة الأوبك منذ ماي 2008.
** انسحبت الاكوادور من منظمة الأوبك في جانفي 1993و أعادت انضمامها في 2007.
*** انسحبت الغابون من منظمة الأوبك في جانفي 1995

كما تجدر الإشارة أنه من المتوقع إنظام بعض الدول في القرن الحالي إلى منظمة الأوبك، ومن أهمها بوليفيا، المكسيك، مصر، السودان، سوريا وحتى روسيا، ومما لا شك فيه أن الانضمام الفعلي لهذه الدول إلى المنظمة سيمنح لها قوة تفاوضية أكثر في السوق العالمية للبترول.

الخريطة رقم (02): توضح الدول المنتجة للبترول بما فيهم دول الأوبك.

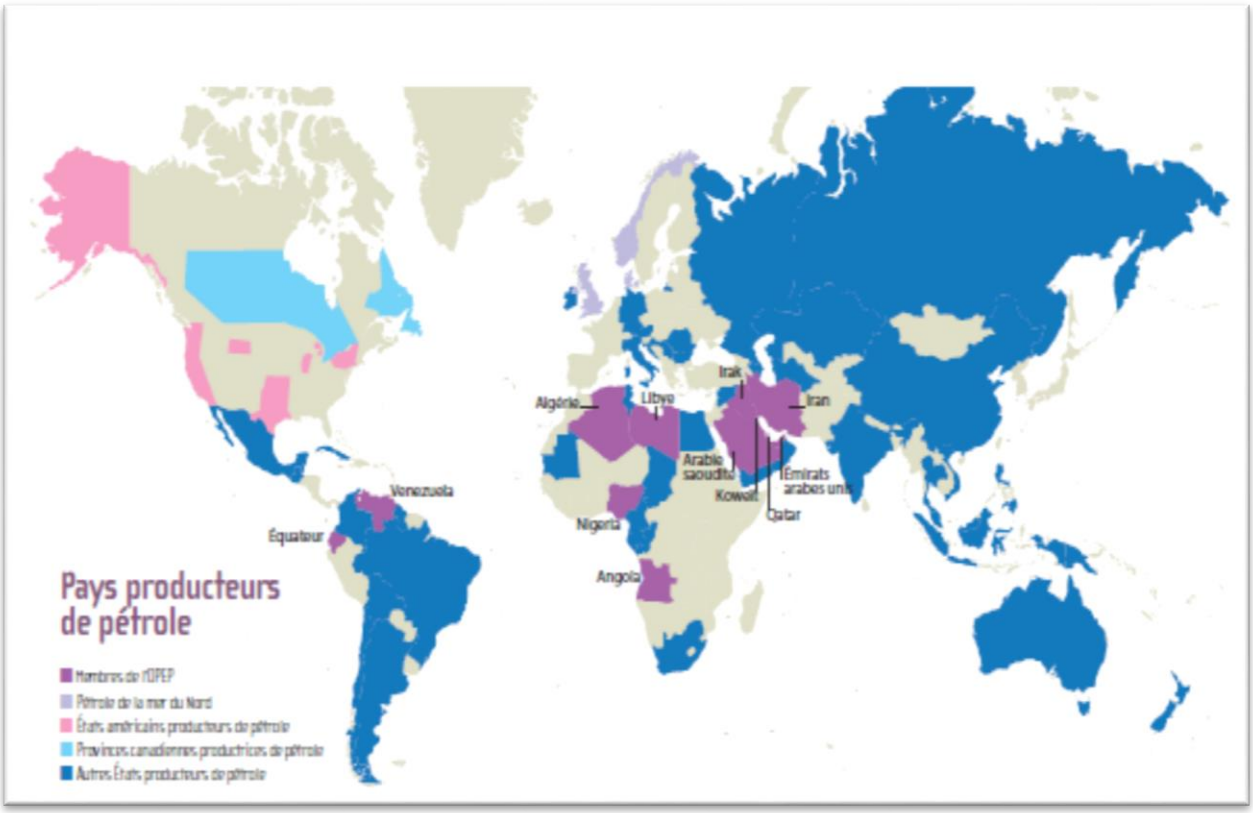

Source : Alternatives**, Quel Avenir Pour L'OPEP ?,** Revue N° 25, 2011, P07, site internet : www.alternatives.areva.com .

2- أهم انجازات منظمة الأوبك

إن محاولة الإحاطة بنشاط وانجازات منظمة الأوبك يقتضي منّا ضرورة الوقوف وتفحص أهم المحطات التاريخية التي مرت بها المنظمة منذ نشأتها عام 1960 إلى يومنا هذا، وعلى هذا يمكن تقسيم هذا المسار من الإنجاز والتراجع إلى ستة حقب رئيسية وهي كالآتي:

1 – مرحلة البناء: (1960-1964)

لقد انصب اهتمام المنظمة وأعضائها في هذه المرحلة بشكل أساسي على محاولة بناء أجهزتها وتحديد وضعيتها في ظل القانون الدولي، وعلى هذا الأساس عملت أمانة المنظمة حتى نهاية هذه المرحلة من مدينة "جنيف"(المقر السابق للمنظمة كما سبق الاشارة) ومن دون حصانات دولية، وقد بدأت المنظمة بإجراء دراسات حول السوق وكيفية تعزيز دورها.[1]

[1] - ماجد بن عبد الله المنيف، **مرجع سابق**، ص75.

كما شهدت ذات المرحلة انضمام بعض الدول إلى المنظمة وهي قطر، إندونيسيا، وليبيا، وكان انضمام هذه الأخيرة ذا مغزى، باعتبار أنها أول عضو ينظم إلى المنظمة من القارة الإفريقية، وباعتبار أن أغلب الشركات العاملة في ذلك البلد كانت مستقلة.

وخلال هذه المرحلة كانت الشركات الكبرى لا تزال تتمتع بالسيطرة على علاقات السوق، وعلى معظم البترول الذي يتم تداوله عالميا.[1]

2- مرحلة التمكين: (1965-1969)

تميزت هذه المرحلة بوضوح الوضعية القانونية للمنظمة، وكذا انتقال مقرها إلى العاصمة النمساوية "فيينا" منذ سنة 1965، بالإضافة لاعتراف اللجنة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة بها كمنظمة دولية، هذا إلى جانب تحقيق المنظمة خلال هذه المرحلة لأول مكسب جماعي لأعضائها من خلال قبول الشركات البترولية العالمية الكبرى **"مبدأ تقنين الريع*** " الذي من خلاله جرى تعديل طريقة احتساب عوائد الدولة الضريبية بشكل يزيد منها.

وفي سياق أخر شهدت هذه المرحلة انضمام دول أخرى إلى عضوية المنظمة تمثلت في الجزائر وإمارة أبو ظبي التي أصبحت الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1974.

كما شهدت بداية تقويض الوضع الاحتكاري للشركات الكبرى جراء تزايد الإنتاج من الشركات المستقلة، وكذلك تحسين القدرات التفاوضية للحكومات مقابل الشركات صاحبة الامتياز، واتخاذ التنسيق بين الحكومات بفضل منظمة الأوبك وأجهزتها.[2]

3- مرحلة أخذ المبادرة: (1970- 1973)

تعد هذه المرحلة، أحد أهم المراحل التي مرت بها منظمة الأوبك، بحيث تم في بدايتها التفاوض لأول مرة بشكل جماعي مع الشركات العالمية الكبرى، لتعديل ما كان يعرف "بالأسعار المعلنة " والتي كانت تحددها تلك الشركات بشكل انفرادي، دون الحصول على موافقة حكومات الدول المنتجة. [3]

---

[1] - ماجد بن عبد الله المنيف، **مرجع سابق**، ص 75.

[2] - **المرجع نفسه**، ص75.

***مبدأ تقنين الريع**، هو ذلك المبدأ الذي يهدف لوضع إطار قانوني للريع الذي يقصد به المبلغ الشهري الذي تدفعه الشركات رسما عن كل برميل تنتجه وتصدره، وهذا الريع يعادل بالمتوسط 21 سنتا عن كل برميل.

[3] - مصلح الطراونة وليلى لعبيدي ماميين، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) : دراسة قانونية في إمكانية رفع التعارض بين التزامات الدول الأعضاء في المنظمتين**،(عمان: دار وائل للنشر، 2013)، ص321.

بالتالي شهدت هذه المرحلة دخول الشركات العالمية في مفاوضات مع أعضاء المنظمة سواء من منطقة الخليج لتعديل أسعار الزيوت المصدرة منها، وما يعرف في تلك الفترة بـ **"اتفاق طهران *"** وكذلك أعضاء المنظمة المصدرين من منطقة البحر المتوسط، وما كان يعرف أيضا في تلك الفترة **"بإتفاق طرابلس**"**.

في نفس المرحلة دخلت بعض دول منظمة الأوبك من منطقة الخليج في مفاوضات جماعية مع الشركات لتغيير الصيغ التعاقدية لامتيازاتها في إطار ما يعرف باتفاقية المشاركة، التي هدفت أساسا إلى دخول حكومات الدول المنتجة شريكا أساسيا في امتلاك أصول الشركات العالمية لديها، وما يتبع ذلك من دور في قراراتها، بحيث كان كل هذا يتم على خلفية تأميم المصالح البترولية في كل من ليبيا والعراق والجزائر، أو التهديد بها في دول أخرى.[1]

هذا مع أخذ دول المنطقة الصدارة في تزويد العالم باحتياجاته من البترول وتوقع تزايد أهمية ذلك الدور، الأمر الذي أجبر الشركات على تقديم تنازلات ما كانت على استعداد لتقديمها فيما سبق.

ثم جاءت المرحلة الفاصلة مع نهاية عام 1973 وبداية 1974 لتعدل من ميزان القوى العالمي في مجال الطاقة وبشكل جذري، بحيث أنه إثر ارتفاع الأسعار الفورية بعد حرب أكتوبر 1973 اجتمع مندوبو دول الأوبك مع مندوبو الشركات للاتفاق على تعديل الأسعار المعلنة التي تحتسب منها الضرائب، ولكن بعد تعثر المفاوضات، قررت الدول الأعضاء في المنظمة القيام هي بذلك، ومن دون موافقة الشركات العالمية التي تعمل على أراضيها.[2]

بمعنى أن هذه المرحلة شهدت انتقال قرار التسعير الذي كان طوال عقود خلت حكر على الشركات الكبرى العالمية إلى قرار تفاوضي بين الحكومات والشركات العالمية، ثم إلى قرار حكومات الدول بمفردها من خلال التنسيق عن طريق منظمة الأوبك، بحيث أصبحت تعرف الأسعار منذ ذلك الحين "بالأسعار الرسمية".

4- مرحلة التحكم: (1974-1982)

تعد هذه المرحلة أهم المراحل التي مرت بها منظمة الدول المصدرة للبترول حتى الأن، بحيث تدعى بالعصر الذهبي للمنظمة، نتيجة لما أصبحت عليه منظمة الأوبك من قوة، فقد كانت المنظمة خلالها متحكمة بقرار تسعير البترول على المستوى العالمي، وذلك من خلال تحديد سعر ثابت للبترول، الذي كان يطلق عليه

---

[1] - مصلح الطراونة وليلى لعبيدي مامين، **مرجع سابق**، ص 325.

***اتفاقية طهران**: عقدت بتاريخ 14 فيفري 1971، وينصب محتوى هذه الاتفاقية الدولية على الصادرات البترولية من منطقة الخليج، بحيث أبرمت الاتفاقية بعد مفاوضات طويلة بين وزراء البترول في دول الخليج(السعودية، إيران، العراق، الكويت، أبو ظبي وقطر) برئاسة شاه إيران المخلوع من جهة، ووفد يمثل 13 شركة عاملة في المنطقة تحت رئاسة اللورد استرا شلموند مدير عام شركة بريتيش بتروليوم الإنجليزية ومدة هذه الاتفاقية 5 سنوات.

****اتفاقية طرابلس**: عقدت بتاريخ 02 أفريل 1971، وينصب محتواها على الصادرات البترولية من منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي إطارها قامت ليبيا بتفويض من الدول المعنية الأخرى(الجزائر، العراق، السعودية) بمفاوضة الشركات المعنية التي تعمل في المنطقة، وانتهت بإبرام اتفاقية طرابلس لمدة خمس سنوات بداية من 20 مارس 1971.

[2] - ماجد بن عبد الله المنيف، **مرجع سابق**، ص 76.

" سعر زيت الإشارة *" وكان حينها من نوع الزيت العربي الخفيف، الذي تنتجه السعودية بشكل خاص، ويتم تغيير هذا السعر من وقت إلى آخر من خلال اتفاق بين الدول الأعضاء.

ضف إلى ذلك اتفاقها على فروق سعرية بين زيت الإشارة و الزيوت الأخرى ، و مع ترك مستويات الانتاج لقرار كل دولة على حدة ، هنا تجدر الإشارة إلى أن تحديد زيت الإشارة و الفروق السعرية كان مجالا للخلاف بين الدول الأعضاء، غير أن قبول السعر عند المستوى الذي تتفق عليه الأوبك كان ممكنا، لأن دول المنظمة حينذاك كانت تسيطر على حوالي نصف الإنتاج العالمي، وحوالي ثلاثة أرباع من تجارته العالمية، كما أن هيكل السوق جعله ممكنا نظرا إلى كون الجزء الأكبر من البترول يباع بعقود ذات أجال طويلة ولأن دور السوق الفورية كان محدودا.[1]

بالتالي كان لهذه المرحلة أصداء عالمية:

أولها شعور الدول النامية الأخرى نظرا إلى تجربة الأوبك، أنه بالإمكان تغيير قواعد النظامين التجاري والنقدي الدوليين الذين كانا دائما يميلان لصالح الدول الصناعية، لهذا انطلق خلال هذه الفترة وبدعم من منظمة الأوبك ما يعرف بالحوار شمال-جنوب.

ثانيها: سيطرة الأوبك في تلك الحقبة، دفع بالدول الصناعية بمبادرة الولايات المتحد الأمريكية " وزير خارجيتها آنذاك "هنري كيسنجر" لإنشاء تجمع خاص بها هو ما يعرف بالوكالة الدولية للطاقة سنة 1974، ومقرها باريس لغرض تنسيق سياساتها في مجال الطاقة وبشكل غير مباشر، لغرض التصدي لتحركات الأوبك " من خلال تنويع مصادر الطاقة وتنويع واردات البترول وغيرها من ذلك القبيل.

وثالثها: يتمثل في اشتداد الحملة الإعلامية وبشكل خاص في الدول الصناعية، على منظمة الأوبك ووصفها بالكارتل وغيرها من تلك المواصفات، هذا من جهة ومن جهة أخرى لم يثمر حوار شمال -جنوب بأي نتيجة ملموسة لأسباب عدة يتم ذكرها في المبحث الثاني. واستطاعت الوكالة الدولية للطاقة تحقيق العديد من أهدافها، وعلى سبيل المثال: تقليص الاعتماد على البترول وبناء احتياطي بترولي استراتيجي لأعضائها، واستمرار الانطباع العام والتغطية الإعلامية السلبية عموما حول منظمة الأوبك في الدول الصناعية المستهلكة للبترول.[2]

في نفس السياق شهد العالم في ذات المرحلة استكمال عمليات تملّك أو تأميم الشركات البترولية صاحبة الامتياز في أغلب دول الأوبك، وتأسيس أو تدعيم شركات البترول الوطنية المملوكة جزئيا أو كليا من

---

* **سعر زيت الإشارة** أو**" السعر المعمول عليه" Reference Price**: ظهر هذا المصطلح في فترة الستينيات، حيث اعتمد عليه لحساب قيمة البترول بين بعض البلدان البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، لأجل توزيع العوائد المالية البترولية بين الطرفين، ويتم حساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات، وأخذت به العديد من البلدان البترولية، ومثال ذلك، ما قامت به فنزويلا" عندما بادرت خلال 1966 بإدخال الأسعار المعمول عليها في نظامها المالي مستبعدة بذلك قاعدة الأسعار المتحققة.

[1] - ماجد بن عبد الله المنيف، **مرجع سابق**، ص ص 76-77.

[2] - **المرجع نفسه**، ص77.

حكومات الدول الأعضاء، الشيء الذي أدى إلى تفكك" التكامل الرأسي" لصناعة البترول العالمية الذي كان الصفة الغالبة له منذ بداية تلك الصناعة.

هذا ما سمح بحدوث نوع من الانفصال على النطاق العالمي بين مراحل الاستكشاف والتنقيب والانتاج من جهة، ومراحل التكرير والتسويق من جهة أخرى، كما تميزت تلك الحقبة أيضا بما يعرف " بالطفرة الاقتصادية " في تلك الدول بمزاياها وسلبياتها.[1]

5- مرحلة التراجع:(1982-1986)

تعد هذه المرحلة أكثر المراحل تأزما في تاريخ منظمة الأوبك منذ بروزها على الساحة الدولية وكان ذلك نتيجة لإفرازات العلاقات التي كانت سائدة خلال المرحلة السابقة، والتي كانت في غير توجهات المنظمة أو سياستها، فنظام تحديد الأسعار وفروق ثابتة بين الأسعار لم يصمد في ظل تفكك " التكامل الرأسي" للصناعة والتنافس بين الدول على المشترين.

كما أدت الظروف السياسية السائدة في تلك الحقبة مثل:(اندلاع الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية)إلى ضرورة تبني المنظمة لأسعار مرتبطة بالأزمات والدفاع عنها.[2]

ومن ناحية أخرى نجحت الدول الصناعية الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة، بتنويع مصادر الطاقة والامدادات البترولية، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض كثافة استهلاك البترول لدى مجموعة الدول الصناعية من 1.3 برميل لكل 1000 دولار ناتج محلي إجمالي عام 1974 إلى 0.77 برميل عام 1986، بالتالي أدى هذا الأمر إلى انحسار طلب تلك الدول على البترول من أعلى مستواه في السبعينات عند 44 مليون برميل يوميا عام 1978 إلى أدنى مستوياته في الثمانينيات عند 36 مليون برميل يوميا عام 1973.

كما أدت الأسعار المرتفعة إضافة إلى السياسات الضريبية والتشجيعية الأخرى، إلى زيادة الانتاج من مناطق خارج الأوبك من 18.7 مليون برميل يوميا عام 1974 إلى 29 مليون برميل يوميا في عام 1985.

وعلى هذا كان من الطبيعي في تلك المرحلة والظروف السائدة أن ينخفض إنتاج الأوبك من أعلى مستوى في السبعينيات عند 31.4 مليون برميل يوميا إلى أدنى مستوى في الثمانينيات عند 16.8 مليون برميل يوميا عام 1985.[3]

والشيء الذي زاد من حدّة التأزم هو تمسك منظمة الأوبك بقراراتها وعدم تكييفها بشكل يتناسب مع تغير الظروف والعلاقات بالسوق العالمية، بحيث أبقت على الأسعار المرتفعة الناتجة عن الأزمات الطارئة، ودافعت عنها من خلال تبني نظام لحصص الانتاج.

وعلى خلاف المرحلة السابقة التي كانت تثبت فيها الأوبك الأسعار وتترك أحجام الإنتاج تحدد بالطلب على زيوت كل دولة، قامت بتثبيت كليهما، ولكن مع تراجع الطلب العالمي على البترول وازدياد الانتاج

[1] - مصلح الطراونة وليلى لعبيدي مامين، **مرجع سابق**، ص ص 36-37.
[2] - **المرجع نفسه**، ص 40-41.
[3] - ماجد بن عبد الله المنيف، **مرجع سابق**، ص ص77-78.

خارج دول المنظمة وبشكل لا يتماشى مع أسعارها، ومع تزايد حجم وأهمية أسواق البترول الفورية والمستقبلية، فقدت أسعار الأوبك أهميتها وفقدت بالتالي دول المنظمة أسواقها، هذا ما ساهم بشكل مباشر في حدوث فائض وتراكم الانتاج لدى دول المنظمة.[1]

والشيء الذي زاد الطين بلة، هو اللاعدالة بين الأعضاء في تحمل تلك الأعباء، الأمر الذي عمل على تزايد حدة الخلافات بينها وتضافرت تلك العوامل وغيرها لانهيار الأسعار عام 1986.

6- مرحلة التكيف مع الظروف :(منذ 1987 إلى يومنا هذا)

لقد كانت انعكاسات انهيار أسعار البترول عام 1986 قوية على دول منظمة الأوبك، بحيث أوضحت حدود قدرة المنظمة على الصمود والمحافظة على الأسعار المثبتة في ظل ظروف السوق المتغيرة، وعلى هذا تبنت تلك الدول منذ عام 1987 إلى يومنا هذا استراتيجية أخرى أكثر مرونة من خلال وضع سعر مستهدف ليس لنوع واحد من الزيوت فقط، بل لمتوسط أسعار عدة من الزيوت أو ما أصبح يعرف **"بسلة زيوت أوبك "** تاركة تحديد سعر كل زيت للسوق، وتبني ألية تحديد سقف وحصص للإنتاج للوصول إلى السعر المستهدف.[2]

كما تم ترك الحرية لكل دولة في اتباع الطريقة التي تناسبها فيما يخص تسعير كل نوع من الزيوت، إذ ربطت عدة دول ومنها السعودية، أسعار زيوتها بأسعار زيوت مرجعية يتم تداولها في الأسواق الفورية والأجلية للبترول في بورصات البترول العالمية مع تحديد فروق للنوعية والمسافة تتغير بتغير أنماط العرض والطلب في كل سوق.

بالتالي انتهاج منظمة الأوبك لسياسة التكيف مع المتغيرات ومستجدات السوق العالمية للبترول وكذا اتباع دولها لنظام الأسعار المرنة التنافسية المرتبطة بأسعار الزيوت المتداولة في بورصات البترول العالمية، كان له انعكاسات ايجابية من خلال استعادة منظمة الأوبك لزمام المبادرة وتزايد إنتاجها من أقل من 17 مليون برميل يوميا في أوساط الثمانينات، إلى ما يعادل 30 مليون برميل يوميا خلال عام 2014.

وفي سياق آخر لم تقتصر هذه المرحلة على انتهاج سياسة الأسعار المرنة فقط، بل امتد ليشمل علاقات منظمة الأوبك مع المنتجين الأخرين، وكذا مع الدول المستهلكة، وتم إعادة صياغة علاقات دولها بالشركات العالمية على أسس من المصالح المشتركة.[3]

وعلى هذا الأساس استطاعت منظمة الأوبك خلال هذه المرحلة إيجاد أطر للتعاون والتنسيق بينها وبين الدول المنتجة الرئيسية غير الأعضاء، خصوصا المكسيك وروسيا والنرويج وعمان وأنغولا، فقد كان انهيار الأسعار عام 1998 بداية ذلك التعاون، من خلال إدراك تلك الدول أن التعاون مع الأوبك ضروري لاستقرار السوق ويعود بالنفع عليها أيضا، وكتتويج لهذه المساعي انظمت أنغولا إلى عضوية المنظمة سنة 2007.

---

[1] - ماجد بن عبد الله المنيف، **مرجع سابق**، ص 78.

[2] - مصلح الطراونة وليلى لعبيدي مامين، **مرجع سابق**، ص 348.

[3] - James L. Smith, **The Role of OPEC in the World Oil Market**,(Dallas Texas, Southern Methodist University, 2007), P 05.

وخلال تلك الفترة قامت المنظمة ودولها بتفعيل الحوار مع الدول المستهلكة وتطوير موضوعاته وآلياته، وتجلى ذلك بإنشاء منتدى الطاقة الدولي لهذا الغرض.

إلى جانب تطوير علاقات التعاون مع الشركات الأجنبية من خلال التحالف بين شركات البترول الوطنية والعالمية سواء في الدول الأولى، أو في الأسواق العالمية، وتجلى ذلك باتفاقيات الشراكة بينهما في مراحل الانتاج أو التكرير[1].

المطلب الثالث: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه منظمة الأوبك

تستمرمنظمة الأوبك يوما بعد يوم في مجال انتاج البترول و تسويقه، وهي بذلك تتمركز أكثر فأكثر في الاقتصاد العالمي، و لكن هذا لا يعني أن المنظمة لا تواجه مشاكل و تحديات تعترض طريقها سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو سياسي، أو تحديات أخرى مرتبطة أساسا بالسوق وعلاقاته المرتبطة بمجال عمل المنظمة، كنظام الطاقة العالمي، والنظام التجاري العالمي، والنظام البيئي الكوني، وتغيرات صناعة البترول والطاقة العالمية، و كذا المتعلقة بمجال أعمال المنظمة وهياكلها والتطورات التقنية فيها، إلى جانب منافسة مناطق إنتاج أخرى لها في السوق العالمية مثل منطقة بحر الشمال و بحر قزوين ، ناهيك عن اعتماد الدول الصناعية على مصادر بديلة للبترول كالطاقة الشمسية والطاقة النووية...الخ ، كلها تحديات كثير ما يقال عنها أنّها المخبر الحقيقي الذي يمكن من خلاله تحديد موقع الأوبك خلال السنوات القادمة، فمستقبل المنظمة مرهون بمدى قدرتها على الاستجابة لهذه التحديات، ومجابهتها.

من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المطلب التعرج على أهم التحديات التي تواجه منظمة الأوبك من خلال تصنيفها إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية.

أولا: التحديات الداخلية

ويقصد بالتحديات الداخلية تلك التي يمكن أن تدخل فيها المنظمة أو الدول المشكلة لها من خلال قرارات جماعية أو خاصة بالدول، لحماية مصالحها ضمن شروط ومحددات سيادتها، هذه التحديات غالبا ما تبرز خلال المؤتمرات الوزارية أو اجتماعات المنظمة مثل مستويات الإنتاج أو عملة وتقييم المبيعات.

يمكن اختصار أهم الاتحاديات الداخلية التي تواجه المنظمة ككيان جماعي في النقاط الرئيسية الآتية:

1- تحدي مواجهة أزمات انقطاع الامدادات

يعد انقطاع الإمدادات أحد التحديات القصيرة الأجل التي تواجه منظمة الأوبك، سواء تعلق الأمر بأحد أعضائها أو بعضهم أو من دول أخرى لأي سبب كان واستئنافها بعد ذلك، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن تاريخ المنظمة تميز بنجاعة تعاملاتها مع تلك الأوضاع بسبب وجود طاقات إنتاجية فائضة لدى دولها.[2]

[1] - James L. Smith, **Op.Cit** , PP 05-06.

[2]- نواف الرومي، **مرجع سابق**، ص 258.

كما أن التفاوت الموجود بين الدول الأعضاء في المنظمة من حيث توفر تلك الطاقات الفائضة، سواء بسبب حجم الاحتياطي والطاقة الإنتاجية أو قدرتها على المحافظة عليها وزيادتها.

وعلى هذا، فقد أظهرت أزمات انقطاع الامدادات الرئيسية التي مرت بها الأسواق البترولية العالمية وتم تغطيتها بنجاعة بواسطة الطاقات الإنتاجية المتوفرة لدى بعض دول الأوبك، أهمية ومكانة ودور المنظمة ومصداقيتها، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): يوضح أزمات انقطاع الإمدادات البترولية والطاقات الإنتاجية الفائضة لدى منظمة الأوبك (م ب ي) .

أزمة انقطاع الامدادات الناتج عن	حجم الإنتاج المتأثر	الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك
الحرب العراقية –الإيرانية(سبتمبر 1980)	06	1.8
غزو العراق للكويت(أوت سنة1990)	05	04
إضرابات فينزويلا(نوفمبر 2002)	2.5	3.5
الحرب على العراق(فيفري2003)	1.5	2.3
أعاصير خليج المكسيك(سبتمبر2005)	2	1.8

المصدر: ماجد بن عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) : نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 41، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008،ص 81.

نلاحظ من خلال الجدول أن القدرة الإنتاجية الكبيرة لبعض دول الأوبك، ساهم في تجاوز هذه الأخيرة لتحدي انقطاع الامدادات البترولية في السوق العالمية الناتج عن ظروف دولية مختلفة، كالحرب عراقية – الإيرانية سنة 1980، وغزو العراق للكويت سنة1990، وكذا الاضطرابات التي شهدتها فنزويلا سنة 2002 واحتلال العراق سنة 2003 والكارثة الطبيعية الناتجة عن أعاصير خليج المكسيك سنة 2005، فباستثناء الانقطاع الأول سنة 1980 الذي تم تغطيته بشكل ضعيف نوعا ما مقارنة بالانقطاعات التالية التي تم تغطيتها تقريبا بشكل كلي بفضل الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى دول الأوبك.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأوبك، تولي أهمية بالغة لأزمة توقف وانقطاع الإمدادات في السوق العالمية للبترول، وعلى هذا الأساس ورد في بيان قمة الأوبك الثالثة المنعقدة في "الرياض" بالمملكة العربية السعودية سنة2007، ما يفيد إدراك الأوبك لذلك التحدي، بحيث أشار البيان إلى ما يأتي[1]:

- الاستمرار في إمداد الأسواق العالمية بكميات كافية اقتصادية وموثوقة من البترول وبصورة فاعلة في الأوقات المطلوبة.
- التأكيد على العلاقات المتداخلة بين أمن الإمدادات وأمن الطلب العالمي على الطاقة وإمكانية استقرائه.

2- تحدي القوة الشرائية للبرميل وعملية المبادلات

يشير هذا التحدي إلى مدى قدرة المنظمة على المحافظة على مستويات الأسعار بقيمتها الحقيقية، أو بالأحرى تعويض الانخفاض في سعر برميل البترول الناتج عن معدلات التضخم العالمية، وكذا انخفاض سعر صرف الدولار الذي يمثل عملة تسعير البترول أو الوحدة الحسابية المستخدمة في تقييم المبيعات وتسويقها، وذلك كون أسعار زيوت الإشارة التي تربط بها زيوت دول الأوبك تقيّم بالدولار بما فيها الزيت الأوربي برنت، حيث تحدد الدول فارق النوعية بالدولار.

فعملية التقييم بحد ذاتها لا تؤثر في القوة الشرائية للبرميل، إذ أنها لا تعدو أن تكون وحدة حسابية لا أكثر، والدولار هو الوحدة الحسابية لأسعار أغلب المواد الأولية بما فيها البترول بغض النظر عن نقطة التصدير.

أما الخاصية الثانية لعملية المعاملات البترولية، فتتمثل في تسوية المبادلات أو استلام المدفوعات، التي يمكن أن تكون بأية عملة خلاف الدولار(كالأورو مثلا)، اعتماد على ما يرغب فيه البائع ، و هذا ما لا يؤثر بحد ذاته على القوة الشرائية للبرميل، بل يغير من طبيعة تقييم المبيعات، إذ عوضا عن أن تستلم الدولة 90 دولار مثلا لقاء البرميل المباع، فإنها تستلم 57 أورو بحسب سعر صرف الدولار بالمعدلات السارية في ذلك الوقت، وقد ترغب في استلام القيمة بأكثر من عملة تبعا لتفضيلها.[2]

3- تحدي تحقيق التوازن والاستقرار في الأسوق

من منطلق أن الطلب على البترول يتغير من موسم إلى آخر، خصوصا في الدول المتقدمة(الدول الصناعية) ، إذ غالبا ما يزداد في الربع الأول والربع الأخير من العام، وينخفض في الربعين الثاني والثالث، في حين لا يتبع الإنتاج خارج الأوبك عموما نمطا موسميا، الشيء الذي يعني أنه على منظمة الأوبك أن تعدل إنتاجها في موسم الطلب العالي، وكذا في موسم الطلب المنخفض، لغرض تحقيق التوازن والاستقرار في الأسواق.

ونجاحها في ذلك يعتمد على دقة تقديراتها وتحليلاتها ومتابعتها للسوق، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة الألفينيات باستثناء نهاية 2014، قد نجحت المنظمة إلى حدّ ما بالتدخل في الوقت المناسب لمنع تدهور

[1] - Organization of the Petroleum Exporting Countries, **OPEC Solemn Declaration (1975 Algiers, 2000 Caracas, 2007 Riyadh)**,Vienna, Austria, 2009, P 18.

[2] - ماجد بن عبد الله المنيف، **مرجع سابق**، ص82.

الأسعار أو جموحها، من خلال تعديل مستويات السقف الانتاجي بما يتناسب مع حاجة الأسواق من إنتاجها، وتعتبر كفاءة وفاعلية نظام الحصص وتوزيع الأعباء بين الدول الأعضاء أساسا في ذلك.[1]

في نفس السياق نشير إلى أن منظمة الأوبك تولي أهمية بالغة لهذا التحدي، ونتيجة لذلك فقد أشار اعلان الرياض المتمخض عن القمة الثالثة لمنظمة الأوبك إلى ذلك من خلال ما يأتي:

- ضرورة العمل مع جميع الأطراف والفواعل المؤثرة في السوق العالمية للبترول، من أجل تحقيق التوازن في أسواق الطاقة العالمية ومستويات مستقرة وتنافسية لأسعار البترول.
- التأكيد على القيام بالاستثمارات اللازمة من أجل زيادة طاقة إنتاج البترول الخام وطاقة التكرير في الدول الأعضاء بالمنظمة، وكذا إيجاد سبل ووسائل لتعزيز فعالية أسواق البترول من أجل التقليل من التقلبات القصيرة الأمد في الأسعار.[2]

ثانيا: التحديات الخارجية التي تواجه منظمة الأوبك

يعود تصنيف هذه التحديات الخارجية إلى نطاق تأثيرها على منظمة الأوبك، كونها تؤثر عليها بطريقة غير مباشرة، وهذه التغيرات والتحديات ترتبط أساسا بظاهرة العولمة وتداعياتها في جميع المجالات سواء تعلق الأمر بالنظام التجاري العالمي أو النظام البيئي الكوني أو دور الشركات المتعددة الجنسيات(خصوصا العاملة منها في القطاع البترولي)وكذا التقدم التقني.

كما تتعلق أيضا ببرامج الطاقة للدول المستهلكة، وتأثير العوامل السياسية في صياغة تلك البرامج وتنفيذها، هذا إلى جانب انتقال مركز ثقل الطلب الإضافي على البترول من الدول الصناعية إلى الدول النامية، و بالخصوص الأسيوية منها، كالصين والهند، نتيجة لزيادة استهلاك هذه الدول لمادة البترول، بالإضافة إلى منافسة المصادر البديلة للبترول (كالطاقة الشمسية، الطاقة النووية، طاقة الرياح...وغيرها)، ضف إلى ذلك طفرة الغاز الصخري مؤخرا، وعلى هذا نجد أنه من الصعب الإلمام بتفاصيل التغيرات المشار إليها وعلاقاتها المتشابكة، هذا ما يجعلنا نحاول التركيز فقط على تأثير بعض هذه التحديات على دور منظمة الأوبك .

1- تحدي النظام البيئي الكوني

يقصد بالنظام البيئي الكوني ، مجموعة الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تنظم المجال البيئي في العلاقات الدولية ، في هذا السياق يتم التركيز على تلك الاتفاقيات التي تعنى أساسا بقضايا البترول واستهلاكه وتجارته، ولعل من أبرز هذه الاتفاقيات التي عقدت تحت مضلة الأمم المتحدة، ما يعرف "باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية للتغير المناخي" ، و"برتوكول كيوتو" ، بحيث يضع الاثنان مسارا لما يسمى بدول الملحق الأول في الاتفاقية

[1] - ماجد بن عبد الله المنيف، **مرجع سابق**، ص ص 81-82.

[2] - Organisation of the Petroleum Exporting Countries, **Op. Cit.** P 19.

(الدول الصناعية و دول الاتحاد السوفييتي سابقا) لتخفيض انبثاق غازات الاحتباس الحراري التي تساهم بظاهرة التغير المناخي، والحاق أضرار بالغة بالنظام البيئي الكوني . [1]

ومن الأمثلة عن هذه الغازات، **"غاز ثاني أسيد الكربون"** الناتج عن حرق بعض أنواع الوقود الأحفوري (البترول و الغاز الطبيعي و الفحم)، وكون البترول يشمل أحد أهم تلك المصادر فإن سياسات الحد من الانبعاث لابد من أن تشمل تقليص استهلاكه بمختلف الوسائل، و بعضها ورد في أحكام الاتفاقية والبعض الآخر تركته الاتفاقية لظروف كل دولة من دول الملحق، و هنا تجدر الإشارة إلى أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من برتوكول كيوتو، ساهم في إضعافه كونها من أهم الدول الصناعية، ويشكل انبعاث الغازات المشار إليها سلفا نسبة كبيرة في تلك الدول.

ولكن مع دخول البرتوكول حيز التنفيذ منذ عام 2005، أخذت الدول الصناعية التداول حول ما بعد كيوتو بغرض إدماج الولايات المتحدة الأمريكية والصين وغيرهما من الدول ذات الاستهلاك العالي من الطاقة في نطاق التزامات تخفيض الانبعاث.[2]

في نفس السياق تشير بعض الدراسات التي أجرتها الأمانة العامة لمنظمة الأوبك، إلى أن استهلاك البترول، أسعاره، وعائداته، ستتأثر سلبا جراء تطبيق التزامات كيوتو لتخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، بحيث يختلف التأثير باختلاف عدد الدول التي تطبق تلك الالتزامات.

أدركت منظمة الأوبك ودولها مبكرا درجة تأثير النظام البيئي الكوني فيها، وعلى إثر ذلك عملت على المشاركة في المفاوضات التي نتج عنها برتوكول كيوتو، كما عملت بالتنسيق مع الدول النامية الأخرى للتأكيد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، وعلى ضرورة حماية مصالح الدول النامية المصدرة للبترول وتجنب وضع قيود في هذا المجال على الدول النامية الأكثر استهلاكا مثل الهند والصين.[3]

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأوبك قد أولت أهمية كبيرة بهذا التحدي الذي يعنى بالنظام البيئي الكوني، من خلال التعرض إليه بشكل جدي في القمة الثالثة للأوبك التي تم إجرائها في الرياض سنة 2007، التي أشارت إلى ما يأتي:

- مسؤولية النظر في السياسات والإجراءات المتعلقة بالتغير المناخي، بما في ذلك تنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي وبرتوكول كيوتو، وأهمية انتهاج سياسة شاملة فيما يتعلق بظاهرة التغير المناخي.
- استمرار استجابة الدول الأعضاء في المنظمة للتحديات البيئية العالمية ومساندة الجهود الدولية المتعلقة بتلك القضايا بأقل التكاليف الممكنة.

---

[1] - زهرة بوكابوس، **أثر الاتفاقيات البيئية الدولية على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول" الأوبك" فترة الدراسة 1990-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، ص 86.

[2] - **المرجع نفسه**، ص89.

[3] - **المرجع نفسه**، ص ص91-92.

- تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير في قطاع البترول، بين المراكز العلمية والتقنية التابعة للدول الأعضاء في المنظمة إلى جانب التعاون مع المراكز العالمية الأخرى.[1]

2- تحدي التطورات التقنية

تعد التطورات التقنية المستمرة تحدي طويل المدى، سيؤثر في البترول ودوره العالمي، وكذا في خيارات الدول المنتجة له وبشكل خاص منظمة الأوبك، وعلى هذا الأساس تجدر الإشارة إلى أن استخراج البترول وتكريره يتطلبان استثمارات هائلة ومعرفة تقنية عالية، وعلى ذلك تركزت ونمت صناعته في الدول المتقدمة، وعندما اتجه رأس المال والأبحاث التقنية بشكل مكثف إلى تحسين جدوى المصادر البديلة للبترول في عقدي السبعينيات والثمانينيات، تراجع دوره ومركز صناعته.

وللدلالة على ذلك يكفي الإشارة إلى أنه خلال الفترة 1973-2003، كان متوسط الانفاق الحكومي على البحث والتطوير في مجال الطاقة الدولية حوالي 12 بليون دولار سنويا اتجهت على الشكل الآتي: الترشيد 7 % والطاقة النووية 50 % والطاقة المتجددة 6 % والفحم 9 % والبترول والغاز 4 % على التوالي فقط.[2]

وعلى هذا تشكل الأبحاث و الاستثمارات حول الوقود والطاقات البديلة ، تحديا كبيرا للبترول من جهة ودول منظمة الأوبك التي تشكل هذه المادة العصب الحيوي في بعث اقتصادياتها من جهة أخرى، وفي هذا الإطار تتوقع وزارة الطاقة الأمريكية في تقديراتها للطلب على الطاقة أن تنجح الاستثمارات في الوقود البديل بخفض الطلب على الغازولين في الولايات المتحدة بحلول عام 2020 بمعدل 500 ألف برميل يوميا مقارنة بالحالة الأساسية في حالة استمرار الوضع و الأنظمة البيئية على حالها ، أما إذا جرى تبني سيناريو التقنية المتقدمة ، فإن الوقود البديل سيحصل على 11 % من حصة وقود النقل مقارنة بـ5 % حاليا، وينخفض الطلب على الغازولين بمعدل 2.7 مليون برميل يوميا .[3]

نتيجة لذلك أولت منظمة الأوبك أهمية كبيرة لهذا التحدي المتعلق بالتطورات التقنية وازدياد التوجه العالمي للطاقات البديلة، وعلى ذلك تناولت قمة الأوبك الثالثة ذلك التحدي في المحاور الثلاث التي غطّاها البيان الختامي للقمة " إعلان الرياض" وهي: استقرار الإمدادات، الطاقة والتنمية المستدامة، الطاقة والبيئة، وجاء في الإعلان ما يأتي:

- ضرورة تعزيز الكفاءة والاستدامة في إنتاج واستهلاك المورد البترولي، مع تأكيد الدور الفاعل للتقنية والابتكار.
- تشجيع التعاون وتبادل الخبرات في المجالات التقنية وتنمية الموارد البشرية العاملة في الصناعات البترولية في دول الأوبك والجهات الأخرى.
- التنسيق مع الحكومات الأخرى والمنظمات العالمية من أجل تسهيل الاستثمار في التقنية ونقلها إلى الدول الأوبك، بغرض تنويع اقتصادياتها.

[1] - Organisation of the Petroleum Exporting Countries, **Op. Cit**, P 22.

[2] - ماجد بن عبد الله المنيف، **مرجع سابق**، ص84.

[3] -**المرجع نفسه**، ص 85.

- تأكيد أهمية استخدام تقنيات بترولية أنظف وأكثر كفاءة، من أجل حماية البيئة المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك تأكيد أهمية التعجيل بتطوير التقنيات المتعلقة بظاهرة التغير المناخي.[1]

3- تحدي ظهور مناطق استراتيجية في انتاج البترول

من أهم التحديات التي تواجه منظمة الأوبك مؤخرا، هو بروز مناطق استراتيجية في إنتاج البترول إلى جانب منتجي الأوبك، الشيء الذي سيقلل من أهمية المنظمة مستقبلا، فبالإضافة إلى اكتشاف بترول خليج المكسيك وبحر الشمال، ظهر في الأفق بترول بحر قزوين، إذ تتمثل أهميته بالنسبة للاقتصاد العالمي في أنه يساهم في تكوين قاعدة عالمية للمعروض من البترول، مما يحافظ على انخفاض الأسعار، الذي يمثل دفعا كبيرا لحركة الاقتصاد العالمي[2].

إلى جانب ذلك تبدو جودة خام بحر قزوين أفضل بكثير من معظم صادرات دول الأوبك هذا من جهة، ومن جهة أخرى دلّت التقديرات الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية على وجود احتياطيات بترولية مؤكدة في بحر قزوين ما بين 17.5-34 مليار برميل، واحتياطيات محتملة يمكن أن ترفع الإجمالي إلى 320مليار برميل أو أكثر، وتسهم الاحتياطيات المؤكدة في جعل بحر قزوين في مستوى بحر الشمال حاليا.

كما أعدت وكالة الطاقة الدولية تقديرات معتدلة تشير فيها إلى أن الإنتاج البترولي في منطقة بحر قزوين يعادل 194 مليون طن عام2010 ، ويمكن تصدير منها 2,3 مليون برميل في اليوم، كما يمكن أن ترتفع هذه الأرقام، بحيث يصل الإنتاج إلى 308 ملايين طن عام2020 ، بالتالي يمكن تصدير 3.6 ملايين برميل منها في اليوم.[3]

كما أن قيمة صادرات بحر قزوين يمكن أن تهدد بشكل مباشر موقع ومكانة الأوبك مستقبلا، لاسيما إذا توصلت الدول الصناعية إلى تحقيق مشاريع الإنتاج في المنطقة، والوصول إلى إنشاء تكتل يضم بترول بحر قزوين، بحر الشمال وخليج المكسيك.

4- **تحدي سياسات التخزين الاستراتيجي للبترول" Stockpiling Policies"**

يعتبر هذا التحدي بالغ التأثير على منظمة الأوبك ومصالح الدول الأعضاء، بحيث بدأت الدول الغربية تنتهج سياسات جديدة ومحكمة، تهدف وراءها إلى اضعاف قضية بلدان الأوبك على جملة من المعروض من البترول في السوق العالمي، وعلى هذا أصبح جانب غير قليل من الامدادات البترولية يجيء من المخزون البترولي في البلدان الصناعية المتقدمة، الشيء الذي ينعكس سلبا على منظمة الأوبك من خلال ضعف قدرة بلدان الأوبك على التحكم في جانب العرض بواسطة سياسات تحديد حصص الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء.[4]

---

[1] - Organisation of the Petroleum Exporting Countries**, Op. Cit**, P 20

[2] - محمد كريم شكاكطة، **مرجع سابق**، ص ص 72-73.

[3] - مقدم عبيرات ومحمد كريم خيدر، **سياسات الدول الغربية المستهلكة للنفط في مواجهة منظمة الأوبك: الخروج من التبعية النفطية لدول الأوبك(تنويع المصادر الطاقوية)** ، مجلة المستقبل العربي، العدد 334، لبنان: مركز الدراسات العربية، 2006، ص ص62-63.

[4] - محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**،(ط 06 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص 200-201.

بالتالي من خلال ما سبق تجدر الإشارة إلى أن استمرار منظمة الأوبك لحوالي نصف قرن من الزمن، ما هو إلا دليل على مناعة وقدرة المنظمة على التكيف مع الظروف والأوضاع العالمية وكذا قدرتها على الدفاع عن مصالحها ومصالح أعضائها، من خلال الوقوف والصمود لأهم المشاكل والتحديات التي تؤثر على نطاق عملها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المبحث الثاني: عضوية الجزائر في منظمة الأوبك ومكانتها في سوق الطاقة العالمية

يسعى هذا المبحث إلى محاولة تحليل ظروف ودواعي انضمام الجزائر إلى منظمة الأوبك سنة 1969، وكشف أهداف دبلوماسيتها الاقتصادية في هذا الإطار، ثم التعرض لدور الجزائر في تفعيل الحوار شمال-جنوب في إطار عضويتها في المنظمة، وصولا إلى محاولة تحديد مكانة الجزائر في سوق الطاقة العالمية في ظل عضويتها في الأوبك.

المطلب الأول: ظروف وأهداف انضمام الجزائر لمنظمة الأوبك

يشكل القطاع البترولي ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري منذ الوهلة الأولى من الاستقلال، اذ يعتبر إلى حد ما المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة من جانب، ومن جانب أخر يعتبر المصدر الفعّال والعصب الحيوي الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات، بالنسبة لبلد خرج بعد صراع مرير وتضحيات جسيمة دامت أكثر من 130 عام، منهكا في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من هذ المنطلق، تصبح مسألة تطوير هذا القطاع ضرورة ملحة ولابد منها للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما أن إقامة احتياطيات اضافية من المحروقات بشكل عام، كان من الواجب على الحكومة الجزائرية الفتية الدّفع بالقطاع الطاقوي الجزائري إلى ضرورة تبني استراتيجية استكشاف أكثر ديناميكية وفعالية، و استخدام أنجع التقنيات بإدارة استغلال وطنية وبالاشتراك مع أطراف دولية، ويتعين في هذا الصدد أن يعاد تحريك الادارة الوطنية لاستغلال المحروقات بشكل عام والبترول بصفة خاصة، في إطار تنظيمي مناسب يعترف لهذا القطاع بطابعه الاستراتيجي وبخصوصيات ظروف مساره.[1]

1- ظروف انضمام الجزائر إلى منظمة الأوبك

إن فهم مغزى انضمام الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك" في جولية 1969، يقودنا إلى ضرورة تفحص الظروف السائدة في تلك الفترة، من خلال التعرض للإجحاف الذي كانت تعانيه الجزائر جراء السياسة المنتهجة من قبل الشركات الأجنبية العاملة في القطاع البترولي الجزائري، وبشكل خاص منها الفرنسية.

[1] - عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**،(الجزائر: الديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص ص 142-141.

هذا ما يقودنا إلى التعرض ولو بشكل مختصر لأهم البنود التي تضمنتها اتفاقية افيان بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية بشأن البترول من خلال النقاط الآتية[1]:

- تؤكد الجزائر وتضمن جميع الحقوق البترولية التي اكتسبت قبل تاريخ استفتاء تقرير المصير بموجب سندات بترولية كانت قد منحتها الحكومة الفرنسية تطبيقا لأحكام قانون البترول الصحراوي.
- تتعهد الجزائر وفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتعاونا من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء عن طريق جهاز مشترك جزائري-فرنسي يتمثل في الهيئة الفنية لاستغلال باطن الأرض في الصحراء.
- خلال فترة ستة سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ، يكون للشركات الفرنسية حق الأولوية في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال عند تساوي العروض.

ولكن عند تفحص الأرقام عقب الاستقلال مباشرة نلاحظ شيء أخر، وهو السيطرة الكاملة للأطراف الأجنبية على القطاع البترولي الجزائري وبشكل خاص من الطرف الفرنسي، فمثلا فيما يخص رخص التنقيب في تلك المرحلة(1962)كانت موزعة على الشكل الآتي: ما يعادل 67.45% للمصالح الفرنسية، و27.91% كانت من نصيب المجموعات الدولية والشركات الأجنبية، في حين كان نصيب الجزائر يقل عن 04.64 % من مجمل مساحات التنقيب، وذلك من خلال حيازتها نسبة من رأسمال شركة" ريبال" تعادل 40.5 % من أسهم الشركة.

أما فيما يخص السيطرة على الإنتاج البترولي في ذات المرحلة، فقد كانت النسب على النحو الآتي: 71.99 % للمصالح الفرنسية العامة منها والخاصة، و17.86 % للشركات الأجنبية الدولية والخاصة غير الفرنسية، في حين حصة الجزائر من الإنتاج لا تتعدى10.15 % من مجمل انتاج البترول الجزائري.[2]

بالتالي هذا الإجحاف وغيره كان حافزا للبدء بعملية الاستغلال الاقتصادي الشامل، وذلك بالقيام بخطوة ثورية جزئية للبدء بعملية تهدف إلى سلوك الطريق الصحيح والضروري، المتمثل في انشاء المؤسسة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات " سوناطراك" في 31 ديسمبر من عام 1963، من خلال المرسوم رقم 63-491، بحيث تمثل الأداة الوطنية اللازمة لتأمين التدخل على أحسن وجه في ميدان الاستكشاف، والتي اقتصرت أهدافها القريبة في التدخل في عمليات النقل والتسويق واعداد وتحضير التدخل في ميدان الاستكشاف والإنتاج في مرحلة لاحقة.[3]

ومنذ إنشاء تلك الشركة إلى غاية سنة 1965، لوحظ انخفاض في النشاط الاستكشافي مسجلا بذلك أدنى الأرقام من حيث الانجاز، وعيه لم تستأنف الأشغال الاستكشافية حتى بداية عام 1966، بحيث تمثل هذه الأخيرة الانطلاقة الأولى لشركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف وابرام اتفاق من نوع جديد في ميدان البحث والتنقيب المسمى " أسكون" الذي أصبحت سوناطراك بموجبه تتقاسم دور العامل مع شركة

[1] - عبد العزيز وطبان، **مرجع سابق**، ص142.
[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 142-143.
[3] - نبيل زغبي، **مرجع سابق**، ص 28.

"سوبينال"، وفي نفس الوقت بدأت شركة سوناطراك في تنفيذ أول برنامج لها في ميدان البحث بنسبة 100% بناء على رخصة من الحكومة.

وفي نفس السياق تجدر الإشارة إلى بعض الأهداف المسطرة من قبل الحكومة الجزائرية فور إنشائها للشركة الوطنية سوناطراك والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي[1]:

- التعجيل باستعادة السيادة على الثروات الطبيعية (البترولية والغازية).
- إنشاء وتطوير صناعة وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع قطاعاته.
- تعزيز مستوى الاندماج بين صناعة البترول والغاز وسائر الصناعات والنشاطات المكملة أو المتفرعة عنها، أي جعل الصناعة البترولية دعامة أساسية لمخططات التنمية.
- قيام سوناطراك بدور منفذ للأعمال، بمعنى التحول إلى الإنجاز في كافة المراحل التي تسبق وتلي مرحلة الانتاج.
- مضاعفة الاحتياطي بتوسيع عمليات التنقيب.
- تأمين احتياجات السوق الوطنية من الطاقة.

وما يمكن استخلاصه من خلال هذه الأهداف، أن الهدف الرئيسي الذي يصبو لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، والحد من التبعية في جميع أشكالها، يصطدم بواقع لا يمكن إغفاله، هو أن الجزائر الدولة الحديثة الاستقلال قد خرجت من ثورة استنزافية دامت سنوات عدة، قد ورثت غداة الاستقلال تخلف في جميع المجالات، ما يعني نقص الخبرة في جميع الميادين الفنية والتقنية وكذا نقص في الأهلية واليد العاملة الماهرة وكذا ضعف وسائل الانجاز الوطنية.

كل ما سبق ذكره، يشكل عبئ كبير وثقيل على القطاع البترولي الجزائري بشكل عام والمؤسسة الوطنية سوناطراك، التي أصبح لزاما عليها القيام بإعداد اليد العاملة القادرة على سد الاحتياجات، من أجل القيام بالخطوة الهامة وهي عملية "تأميم المحروقات " في فترة لاحقة.[2]

انطلاقا مما سبق ذكره، ونتيجة لمعانات الجزائر من سياسة الشركات الأجنبية العاملة في القطاع البترولي الجزائري وبشكل خاص الفرنسية منها التي سعت جاهدة للإبقاء بالصحراء الجزائرية كجزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى المساعي الجزائرية الهادفة إلى تأميم مواردها الطبيعية واسترجاع سيادتها الكاملة عليها، من خلال دعم الشركة الوطنية سوناطراك للسيطرة على كل مراحل العملية الانتاجية بداية بالحفر والتنقيب وصولا إلى عمليات التسويق، وأمام الإحساس بالغش في الأسعار و الاستنزاف و التبديد للثروة البترولية الاستراتيجية و كذا تضاؤل الاستفادة ماليا منها رغم كونها صاحبة الأرض وما في باطنها من ثروات، إلى جانب تشابك مصالحها الاقتصادية و توافقها مع بعض الدول النامية ، و ازدياد توجه دول العالم نحو التكتل للحفاض على مصالحها من خلال انشاء منظمات دولية، كل هذه الظروف دفعت بالجزائر للانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول في شهر جولية من عام 1969 ، لتكون بذلك عاشر دولة من حيث الانضمام إلى منظمة الأوبك منذ نشأتها في سبتمبر 1960.

[1] - نبيل زغبي، **مرجع سابق**، ص ص 28-29.
[2] - عبد العزيز وطبان، **مرجع سابق**، ص 145.

2- أهداف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك

لقد كان لانضمام الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك" عام 1969، مساعي وأهداف تصبو إلى بلوغها، وذلك من خلال تفعيل دور دبلوماسيتها الاقتصادية على هذا المستوى وللوصول إلى استخلاص هذه الأهداف ومحاولة فهم المغزى من انضمام الجزائر إلى تلك المنظمة يمكن لنا الاسترشاد والاستدلال ببعض الخطب التي ألقاها الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في 24 فيفري سنة 1972، بذكرى مرور عام على إعلان تأميم المحروقات الجزائرية.

النص رقم 01:

"...فيما يخص أسعار البترول الخام، فإن الجزائر التي هي عضو نشيط في منظمة الأوبك قد ناضلت دوما من أجل سياسة متماسكة ومنسجمة للدفاع عن القدرة الشرائية لإنتاجها في إطار سياسة قيل عنها أنها كانت دائما ترمي إلى تسيير عقلاني للاحتياطي المتوفر قصد تهيئة البديل بتطوير مصادر الطاقة البديلة ....

إن الاختيار المناسب للأسواق والفائدة المجنية من خاصيات البترول الجزائري المرغوب فيه وكذلك بداية إنتاج الصافي والبتروكيمياء، كلها عوامل قد حددت إلى حد كبير، التثمين الملحوظ المحصل عليه في السنوات الأخيرة ....

أمام الأزمة وسياسة الهيمنة للشركات المتعددة الجنسيات ظلت الجزائر المهتمة بمصلحة البلدان النامية المصدرة للبترول ومصلحة مجموع بلدان العالم الثالث، تؤيد النظرة القائلة بأن واجب الأوبك هو التضامن لتحقيق الهدف الذي ما فتئت تعمل من أجله عائداتها، وبالتالي تطويرها، وتستفيد البلدان المستهلكة من الاستقرار الذي يجنبها الاضطرابات في توقعاتها الاقتصادية".[1]

النص رقم 02:

"....قبل اليوم كانوا يقولون بأن بترول الصحراء هو بترولنا، لكن بعد قرارات التأميم توقفو حتى عن شرائه، ومنذ 12 أفريل 1971 لم تسوق قطرة واحدة من البترول الجزائري إلى السوق الفرنسية لأن الشركات الفرنسية اعتبرت قرارات 24 فبراير تعديا على حقوقها و لم تكتف بمقاطعة البترول الجزائري بل اتصلت بالشركات الكبرى العالمية و طلبت منها مقاطعة البترول الجزائري على المستوى العالمي، وادعت الشركات الفرنسية بأن هذا البترول " أحمر" و هي تقصد بذلك إفشال قرارات التأميم و شل الاقتصاد الجزائري و القضاء على المخطط الرباعي.....

إننا لو عملنا تحليلا لهذا البترول فإننا سنجده ممزوجا بدم شهدائنا..."[2]

---

[1] - الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، الوحدة التعليمية 03: **دور الجزائر في التكتلات الاقتصادية العالمية**، ص 27، الموقع: http://www.onefd.edu.dz (تاريخ التصفح: 06أفريل2015 على الساعة 13:00).

[2] - **المرجع نفسه**، ص 27.

ما يمكن استخلاصه من هذه الخطابات، هو أن الجزائر وعن طريق دبلوماسيتها الاقتصادية على مستوى منظمة الأوبك تؤمن بحتمية التضامن بين دول المنظمة، وعلى هذا الأساس تسعى لتقديم الطريقة الأمثل لهذه الدول من أجل الاستفادة من هذه المادة الاستراتيجية في التنمية في شتى المجالات والنهوض باقتصاداتها، كما أنها لم تقتصر على النصح بالقول والعبارة فقط، بل جسدته على أرض الواقع من خلال ما يأتي[1]:

- اقدام الجزائر على تأميم ثرواتها البترولية يوم 24 فبراير 1971 وحث سائر الدول المنتجة على ضرورة تبني هذه الاستراتيجية.
- ضرورة التسيير العقلاني للاحتياطي المتوفر من المحروقات بشكل عام والبترول بشكل خاص، وذلك بإيقاف النزيف الإنتاجي الذي تمارسه الشركات الأجنبية.
- العمل بشكل تدريجي على تطوير مصادر الطاقة البديلة.
- تشجيع تطوير الصناعة البتروكيماوية بدلا من تصدير البترول خاما وبأسعار منخفضة.
- الحرص على إيجاد السعر المناسب وضرورة الالتزام على مستوى المنظمة.
- تقنين الإنتاج البترولي خدمة للمصالح الوطنية المشتركة بين دول الأعضاء في المنظمة.
- الحضر البترولي العربي عام 1973 (ما يعرف بحرب أكتوبر ضد إسرائيل) بإيعاز من الجزائر ضد الدول الغربية المساندة لإسرائيل.
- حث الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بضرورة احترام حصصها الإنتاجية المحددة من قبل المنظمة، وعدم تجاوزها لتفادي الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في السوق العالمية.

بالإضافة إلى ما سبق تسعى الجزائر من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية التي توصف دائما بالحنكة، إلى تجاوز الخلافات بين الدول الأعضاء التي كانت مواقفها أحيانا متناقضة، وقد وصل بها الحد إلى النزاع العسكري، وفي هذا المقام يمكن الإشارة إلى الحرب العراقية -الإيرانية سنة 1975، وكذا الغزو العراقي للكويت سنة 1990.

المطلب الثاني: الجزائر وحوار شمال –جنوب في إطار منظمة الأوبك

إن ضرورة تحليل دور الجزائر في تفعيل الحوار شمال-جنوب في إطار عضويتها في منظمة الأوبك منذ سنواتها الأولى، يستدعي منا ضرورة الإحاطة بالسياق التاريخي لفكرة الحوار شمال-جنوب ثم ابراز مدى الدور الجزائري في هذا المستوى.

لقد كان للتحول الذي شهدته فترة 1973-1974 أثر بالغ على منظمة الأوبك وعلى أعضائها فقد تحول الشغل الشاغل لهذه الأخيرة الذي كان منحصرا في الشركات البترولية الكبرى، إلى الالتفات لحقائق وضغوط ومشاكل أوسع من سابقتها.

فقد بدأت التحركات نحو نوع من الحوار الاقتصادي الدولي عقب زيادة أسعار البترول في أوائل1974، بتشجيع فعلي من الجزائر وإيران والسعودية، ومن جهة أخرى فرنسا، بحيث أصبحت الحاجة أكثر فأكثر إلى

[1] - الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، الوحدة التعليمية 03: **دور الجزائر في التكتلات الاقتصادية العالمية**، ص ص 27-28، الموقع: http://www.onefd.edu.dz (تاريخ التصفح: 06أفريل2015 على الساعة 13:00).

مثل هذا الحوار، نتيجة لازدياد الحملة التي باشرتها الدول الغربية ضد منظمة الأوبك وأعضاءها، بقيادة من الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة وزير خارجيتها "هنري كسنجر"، التي توجت بأنشاء ما يعرف بالوكالة الدولية للطاقة في نوفمبر 1974.[1]

وعلى هذا الأساس كانت الاهتمامات الأولية منصبة حول إمكانية اجراء حوار لتبادل الرأي بين الدول المنتجة للبترول والدول الصناعية المستهلكة، وللإشارة فقد كان هذا هو الأسلوب المختار من قبل الدول الصناعية، غير أن سرعان ما تنبهت الدول الأعضاء في الأوبك أن هذا الحوار لن يجدي نفعا دون اشراك بقية دول العالم النامي.

إلى جانب ما سبق، كانت دول الأوبك تدرك دائما وتنظر إلى نفسها على أنها جزء لا يتجزأ من العالم النامي، كونها دول منتصرة حديثا في معركة أسعار البترول، حيث تمكنت ولأول مرة مجموعة من الدول المنتجة للمواد الأولية في العالم النامي من خلال عملها الجماعي، تسجيل نجاح كبير ضدّ الغرب، وعلى هذا الأساس كانت الدول المصدرة للبترول تسعى إلى قيادة رفاقها من الدول النامية نحو تحقيق عقد اقتصادي أفضل تجاه العالم الغربي الصناعي.[2]

بالتالي تجدر الإشارة إلى أن التحالف الناشئ بين الدول النامية المصدرة للبترول في إطار الأوبك والدول النامية المستوردة لنفس المادة كان نتيجة لدعم راسخ بينها يتسم بحس عملي، فالدول النامية المصدرة للبترول كانت بحاجة إلى القوة التفاوضية التي استطاع البترول توفيرها من أجل الحصول على أية فرصة ممكنة لإحداث تأثير في القوى الصناعية، ومن ناحية أخرى كانت دول الأوبك بحاجة إلى دعم سياسي من العالم النامي مجتمعا من أجل مواجهة الضغوط والتهديدات التي كان يفرضها الغرب.

وعلى هذا الأساس اتخذت الخطوة الأولى نحو تدعيم هذا التحالف و تمهيد الطريق لحوار اقتصادي دولي، لمجابهة الدول الصناعية الكبرى بجبهة موحدة للعالم النامي، فخلال شهري أفريل و ماي من عام 1974، في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي خصّصت أساسا لمشاكل المواد الأولية والتنمية، والتي دعت إلى تأسيس" نظام اقتصادي عالمي جديد " ، تم تسجيل تقدم آخر في هذا الاتجاه في مؤتمر القمة لرؤساء وملوك دول الأوبك الذي عقد في شهر مارس من عام 1975، في العاصمة الجزائرية تحت قيادة الأمين العام لمنظمة الأوبك آنذاك الجزائري "عبد الرحمن لمين خان" و هذا ما يتم التفصيل فيه خلال المبحث الثالث.[3]

ومن أهم ما ورد عن هذه القمة هو الاتفاق على عقد اجتماع تحضيري لما عرف فيما بعد بمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي أو **الحوار شمال-جنوب** في العاصمة الفرنسية "باريس" في أوائل عام 1975، وشهد هذا الاجتماع حضور سبعة دول نامية، أربعة من دول الأوبك وهي(الجزائر، السعودية، إيران وفنزويلا)وثلاث دول نامية مستوردة للبترول وهي(الهند، الزائير والبرازيل) ، أما عن الكتلة الصناعية فقد كانت مكونة من الدول التسعة في المجموعة الاقتصادية الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

[1] - إيان سيمور، **مرجع سابق**، ص405.
[2] -**المرجع نفسه**، ص406.
[3] - نواف الرومي، **مرجع سابق**، ص ص198-199.

شهدت تلك الاجتماعات بداية سيئة نتيجة للاختلاف حول التسمية التي يجب إطلاقها على الاجتماع، فكانت التسمية في الأصل هي **" الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدولي حول الطاقة و المشكلات الاقتصادية المتعلقة بها"** غير أن هذه التسمية تغيرت بعد أن رفضت الدول النامية المشاركة في التركيز على الطاقة، وفي هذا السياق نشير إلى أن هذا الخلاف الذي يدور في الظاهر على التسمية التي يجب إطلاقها على الاجتماع، كان يخفي اختلاف أساسي في التوجه بين الغرب والعالم النامي الذي استمر لمدة شهرين طالب فيهما العالم النامي، مناقشة شاملة لجميع القضايا الاقتصادية التي لها علاقة بالموضوع، بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة نظام اقتصادي جديد.[1]

بالفعل تم التوصل إلى اتفاق حول الإجراءات في شهر أكتوبر من عام 1975، وكان عدد الدول الممثلة في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي 27 دولة بين الدول الصناعية و الدول النامية، بحيث كانت 19 دولة من الدول النامية بما فيهم 07 من دول الأوبك، و هي (الجزائر، العراق، السعودية، إيران، فنزويلا، إندونيسيا ونيجريا) ، و 08 دول صناعية تمثلت في (المجموعة الاقتصادية الأوربية ككتلة واحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا، أستراليا، السويد، إسبانيا، وسويسرا)، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء المشاركة من الأوبك و من بينهم الجزائر، اعترضت بشدة على أي مناقشة أو تفاوض حول مستويات أسعار البترول، من خلال توضيحها أن تحديد أسعار البترول هو من حق الأوبك وحدها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التنازل عليه إلى أي جهة أخرى .[2]

وعلى هذا الأساس كانت فكرة الحوار شمال-جنوب تحمل العديد من التناقضات بين الدول الصناعية والدول النامية، فقد كانت الدول المتشددة في مجموعة الـ 08 وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية تشجع إلى إعادة ظهور ظروف الفائض في سوق البترول وانخفاض الأسعار الحقيقية ومحاولة فرض وجهة النظر القائلة بعدم الحاجة إلى تقديم أي تنازل لدول الأوبك أو أي دولة من العالم النامي.[3]

هذه الظروف المشحونة والتناقضات بين الطرفين جعلت من الاجتماعات التي استمرت لمدة عامين 1975- 1977 بين العالم الغربي والعالم النامي تحت غطاء الحوار شمال- جنوب تبوأت بالفشل، وهذا رغم المحاولات المستمرة لمتابعة الحوار في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي بأية صيغة كانت، فقد سعت مجموعة الـ8 لإقناع مجموعة الـ19 للموافق على إقامة منتدى استشاري جديد للطاقة، بحيث كانت الفكرة من الناحية الظاهرية تتلخص في إقامة اطار من التعاون يهدف إلى تطوير موارد الطاقة العالمية تحت الظروف المثلى، غير أن القصد منها هو الاستفادة من المنتدى المقترح على أنه قوة معادلة للأوبك، وهذا ما دفع بدول الـ19 للتخلي عن الفكرة.

ثم تجدد الحوار بين الشمال والجنوب في مؤتمر "كانكون" بالمكسيك المنعقد بين 22-23 أكتوبر عام 1981، غير أنه باء هو الآخر بالفشل نتيجة لاستمرار حدة التناقضات بين العالمين الغربي والنامي.[4]

---

[1] - إيان سيمور، **مرجع سابق**، ص200-201.
[2] - **المرجع نفسه**، ص 406.
[3] -نواف الرومي، **مرجع سابق**، ص201.
[4] - إيان سيمور، **مرجع سابق**، ص411.

من خلال ما سبق عرضه حول الحوار شمال -جنوب بين العالم المتقدم والعالم النامي ، تجدر الإشارة إلى أن الجزائر كعضو فعال في إطار منظمة الأوبك منذ الوهلة الأولى من انضمامها وبفضل دبلوماسيتها الاقتصادية على هذا المستوى قد لعبت دور كبير في تفعيل الحوار شمال -جنوب، فقد تم انعقاد الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تم الإشارة إليها سلفا، في شهر أفريل عام 1974 عقب الأزمة البترولية لسنة 1973 بدعوة من الجزائر بصفتها عضو في منظمة الأوبك و رئيسة **حركة عدم الانحياز*** ، لبعث قضايا التنمية و المواد الأولية ، و على إثرها تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات الجزائر كنواة رئيسية لانطلاق الحوار بين الشمال و الجنوب .

كما يبرز دور الجزائر في محاولاتها لإعادة بعث الحوار شمال-جنوب بعد فشله في سنوات السبعينات والثمانينات، في عدة مناسبات سواء في إطار منظمة الأوبك أو ظل مستويات أخرى، فنجد محاولتها في بعث روح الحوار بين الطرفين بصفتها رئيسة للمجموعة الـ 15 المنبثقة عن **المجموعة 77***في مؤتمر التنمية "بكوبنهاجن" العاصمة الدنماركية في مارس 1995، وكذا في مناسبة مؤتمر حركة عدم الانحياز بالعاصمة الكوبية "هافانا" بتاريخ 13-14 سبتمبر 2006.[1]

بالإضافة إلى مبادرة "النيباد" (التنمية المستدامة في افريقيا) و التي حظيت بدعم كبير من قبل الدول الصناعية الثمانية (و.م. أ، كندا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان وروسيا)، التي أعلنت عن ما سمي بخطة عمل افريقيا من خلال العمل على تحقيق الأمن و السلام و تحقيق الأمن الغذائي و التنمية الزراعية ومكافحة الأمراض و التعاون في مجال تقنية المعلومات، وكذا من خلال احتضانها اللقاء الدولي يومي 24-25 جوان 2003 تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفقر بواسطة التنمية المستدامة والشراكة.[2]

المطلب الثالث: مكانة الجزائر في السوق الطاقة العالمية

بعد التعرض إلى ظروف ودواعي إنظام الجزائر إلى منظمة الأوبك في شهر جولية من عام 1969، وتم توضيح أهداف دبلوماسيتها الاقتصادية على هذا المستوى، وتحليل مدى الدور الذي لعبته الجزائر في محاولة تفعيل الحوار شمال-جنوب في إطار عضويتها في الأوبك، نصل إلى ضرورة توضيح مدى الإمكانيات الطاقوية الجزائرية والمكانة التي تحتلها في السوق الطاقوية الدولية، بشكل يسمح لنا في فهم تحركات

---

[1] - الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، الوحدة التعليمية 02: **دور الجزائر في المنظمات الدولية**، ص 13، الموقع: http://www.onefd.edu.dz (تاريخ التصفح: 06أفريل2015 على الساعة 13:00).

* **حركة عدم الانحياز:** هي عبارة عن تجمع سياسي برز نتيجة قيام الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وجل أعضاء هذه الحركة من دول العالم الثالث المستقلة حديثا، تأسست في بلغراد بيوغوسلافيا في سبتمبر 1961 بمشاركة 25 دولة، ومن بينها الجزائر التي مثلها بن يوسف بن خدة بصفته رئيس الحكومة المؤقتة، ثم ارتفع عدد أعضائها إلى 113 عضو في الفترة الحالة.

* **مجموعة 77**: هي منظمة دولية أسستها 77 دولة نامية ومن بينها الجزائر، في نهاية الجلسة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف بسويسرا يوم 15 جوان 1964 بتوقيعها على البيان المشترك للميثاق الـ 77، وتتلخص أهدافها في: مساعدة دول العالم الثالث وتطوير وتنمية مصالحها الاقتصادية، تحسين قدرتها التفاوضية المشتركة حول جميع المواضيع الاقتصادية العالمية الكبرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، وكذا العمل على تطوير وتنمية التعاون الاقتصادي والفني ضمن الدول النامية.

[2] - الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، الوحدة التعليمية 02: **دور الجزائر في المنظمات الدولية**، ص 14، الموقع: http://www.onefd.edu.dz (تاريخ التصفح : 06أفريل2015 على الساعة 13:00).

(الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية)سواء في فترة الصدمات البترولية أو قمم المنظمة أو حتى في إطار صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

كما أن ضرورة تحليل مكانة الجزائر في سوق الطاقة الدولية، يقودنا إلى الحديث عن امكانيات الجزائر الطاقوية بشكل عام، والبترولية بشكل خاص، وفي هذ الإطار تجدر الاشارة إلى أنه تم اكتشاف البترول في الجزائر سنة 1956، بحيث تم العثور على أول حقل للبترول في الصحراء الجزائرية "حقل عجيلة" في جنوب شرق الجزائر، و في نفس العام تم اكتشاف "حقل حاسي مسعود "الشهير، أكبر حقول البترول في صحراء الجزائرية، ومع مرور الوقت تم اكتشاف حقول أخرى نتيجة لزيادة عمليات الاستكشاف سواء من طرف الشركات الأجنبية وعلى رأسها الفرنسية، أو بفضل النشاط الكبير للشركة الوطنية سوناطراك.

ولكن حتى الآن تبقى العديد من الحقول المحبوسة في مختلف الأحواض الرسوبية خلال التاريخ الجيولوجي لم يتم البحث عنها كلية، أو تم اكتشاف القليل منها فقط، فيبلغ عدد الحقول المكتشفة إلى غاية يومنا ما يعادل 207 حقل للبترول والغاز، منها 73 تقع في حوض إليزي، 57 في أحواض وسط الصحراء، 34 في أحواض غدامس ورود النّوس، 31 في حوض وادي مية[1]، وهي موزعة في الصحراء الجزائرية كما توضحه الخريطة الآتية:

الخريطة رقم (03): توضح أهم حقول البترول والغاز الطبيعي وأنابيب النقل في الجزائر.

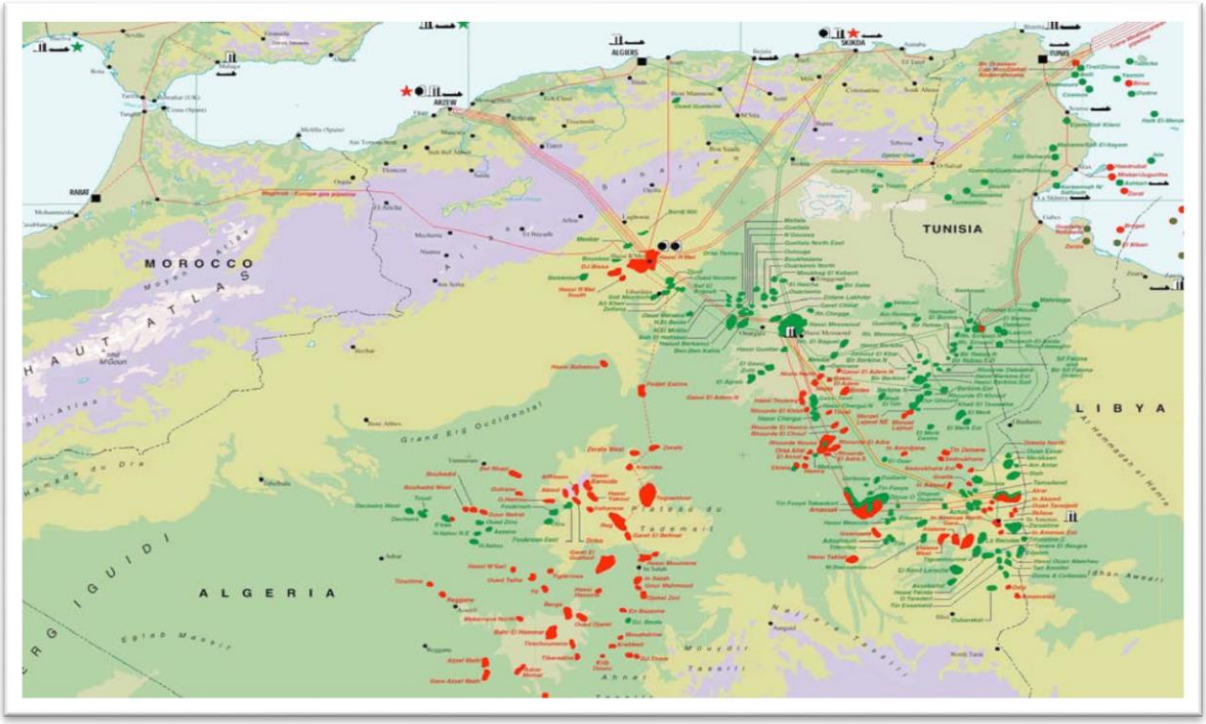

Source: http://www.mem-algeria.org/fr/hydrocarbures/gisements_hydroc.htm.(Consulté Le 12 Avril 2015 A 11 :20)

[1] - عبد القادر بلخضر، **أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة –حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص299.

وعلى هذا الأساس تشير التقديرات الصادرة عن الشركة البريطانية BP لسنة 2014، إلى أن الاحتياطي البترولي الجزائري يمثل ما يعادل 12.2مليار برميل وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجريا، والمرتبة السابعة عشر في العالم، والمرتبة التاسعة في منظمة الأوبك.[1]

أما من حيث الانتاج فتحتل الجزائر المرتبة العاشرة بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم(03): يبين انتاج البترول في دول الأوبك للفترة ما بين 2006-2013(م ب ي)

دول الأوبك	2006	2007	2010	2012	2013
الجزائر	1 368	1 371	1689	1537	1575
أنغولا	1 384	1 694	1863	1784	1801
العربية السعودية	9 207	8 816	10075	11635	11525
إ ع المتحدة	2 568	2 529	2895	3399	3646
الاكوادور	518,4	511	489	505	527
إندونيسيا	883,0	837	1003	918	882
العراق	1 957	2 183	2490	3116	3141
إيران	4 072	4 030	4356	3751	3558
الكويت	2 664	2 574	2536	3165	3141
ليبيا	1 751	1 673	1659	1509	988
نيجيريا	2 233	2 059	2523	2417	2322
قطر	802,9	845,3	1676	1966	1995
فنزويلا	3 035	2 949	2839	2643	2623

Source: OPEP statistiques-mondiales.com mai 2013 et BP Statistical Review of World Energy, June, 2014 bp.com/statistical review

[1] - أنظر الملحق رقم: (02)

من خلال ما سبق نلاحظ أن الجزائر، سواء من حيث الاحتياطي أو الإنتاج لا تضاهي احتياطات بعض دول الأوبك وبشكل خاص دول الشرق الأوسط والخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، إلا أن المكانة التي تكسبها الجزائر في السوق الطاقة العالمية يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب أهمها[1]:

- تمثل الجزائر أحد أهم المصادر الأمنة للبترول البديلة عن تلك غير "الآمنة" في الشرق الأوسط ومن بين أهم المناطق لتنويع الواردات البترولية مستقبلا.
- تمثل الجزائر عضوا نشيط ومنضبط داخل منظمة الأوبك.
- هي بحكم موقعها الجيوستراتيجي قريبة من منابع البترول الإفريقية المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وسلامتها من سلامة هاته المصادر.
- ضخامة الاحتياطي الغازي في الجزائر ما يعادل 4.5 تريليون متر مكعب سنة 2013، وهي بذلك تحتل المرتبة العاشرة عالميا من حيث الاحتياطي[2]، مع الإشارة أن الغاز الطبيعي يمثل حسب العديد من الخبراء أهم مصادر الطاقة في المستقبل.
- المكانة التي تحتلها الشركة الجزائرية "سوناطراك" في السوق الدولية، خصوصا بعد تكوينها لعدة تفرعات في أوربا، إفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في أمريكا اللاتينية.
- ضخامة الاستثمارات في مجال المحروقات، وهذا ما يفسر اهتمام الشركات البترولية العالمية.
- يكتسي قطاع المحروقات بشكل عام في الجزائر أهمية بالغة كونه مادة استراتيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

ومن خلال هاته النقاط، سنحاول تتبع القدرات الطاقوية التي تمتلكها الجزائر، والتي أصبحت تجلب اهتمام الشركات البترولية العالمية، ليست الأمريكية فقط بل الروسية والصينية والأوروبية وغيرها، كسوق واعدة في المستقبل.

فالجزائر بصفتها قطب بترولي وغازي، فهي تمثل بذلك أحد أطراف السوق البترولية العالمية، وتعكس الإحصائيات التي قدمتها النشرة الدولية المتخصصة "ميدل ايست ايكونوميك سورفي" على موقعها الإلكتروني، والتي تعد أحد المراجع الأساسية لقراءة تطورات السوق الدولية للبترول، تطورا مستمرا منذ 2005 لإنتاج البترول الجزائري.

كما تجدر الإشارة إلى أن البترول الجزائري "صحاري بلند" قد استفاد من عدة عوامل، ومن بينها ارتفاع الطلب على البترول الخفيف بالنظر لمحدودية قدرة المصافي الأمريكية على تلبية حاجيات السوق الأمريكي من المواد المشتقة والمواد البترولية، سواء البنزين صيفا أو وقود التدفئة شتاء، علما أنه لا تتوفر الدول المنتجة للبترول كنيجيريا وليبيا وفنزويلا على فوائض كبيرة من هذا النوع من البترول المطلوب بكثرة في السوق الدولية.[3]

---

[1] - **مكانة الجزائر في سوق الطاقة الدولية، الموقع:** http://www.dalipub.com/details.php?id=4125 (تاريخ التصفح: 12أفريل 2015، على الساعة 09:30).

[2] - **أنظر الملحق رقم: (03)**

[3] - **مكانة الجزائر في سوق الطاقة الدولية، الموقع:** http://www.dalipub.com/details.php?id=4125 (تاريخ التصفح: 12أفريل 2015، على الساعة 09:30).

وفي نفس السياق استفادت الجزائر عام 2006 من ارتفاع في العلاوات والرسوم المفروضة على نوعيات البترول الخفيفة، بما في ذلك "صحاري بلند "مقارنة بـ"برنت" بحر الشمال.

أما عن صادرات الجزائر من المنتجات البترولية فتشير إحصائيات ادارة معلومات الطاقة الأمريكية (USEIA) لسنة 2014 أنها تقدر بـ 200000برميل[1]، حيث وجهت معظمها الى الولايات المتحدة التي قدرت بـ 43 % ، مثل ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): دائرة بيانية توضح صادرات الجزائر من المنتجات البترولية سنة 2013 حسب أهم الدول المتعامل معها.

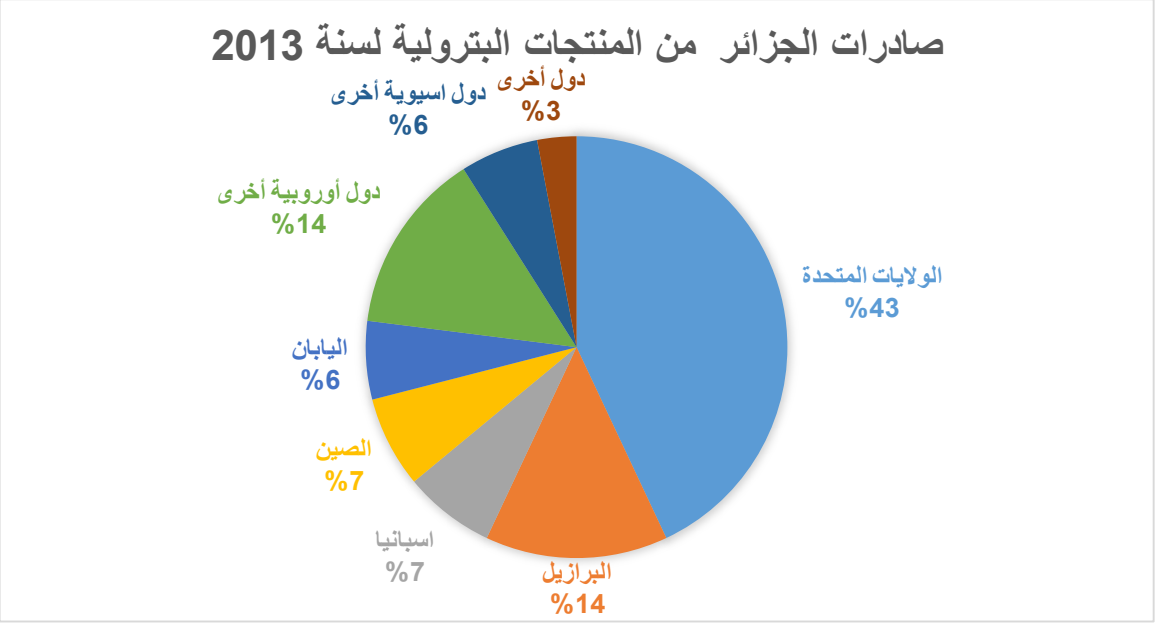

Source : U.S.Energy Information Administartion, 2014, P.08

من خلال ما سبق عرضه، تجدر الإشارة إلى أن كل هاته المقدرات الطاقوية خصوصا منها البترولية تجعل من الجزائر من بين أهم الفواعل الرئيسين في السوق العالمية ، وكذا قطب بالغ الأهمية في منظمة الأوبك وعلى هذا الأساس ستزيد هذه المؤشرات من القدرة التفاوضية للجزائر في السوق الطاقة العالمية من جهة، وكذا من نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك و حتى خارج إطارها سواء تعلق الأمر في التحرك إزاء الدول المنتجة للبترول خارج الأوبك أو اتجاه أهم الاقطار المستهلكة للبترول، مع العلم أن ورقة البترول من أهم الأوراق التي يمكن أن تلعب دور بالغ الأهمية في معالجة العديد من القضايا الدولية الاقتصادية منها وحتى السياسية سواء ذات الطابع الإقليمي أو ذات الطابع الدولي.

[1] - U.S.Energy Information Administartion, 2014 , P 08.

المبحث الثالث: تحركات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك

يسعى هذا المبحث إلى محاولة تحليل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتحركاتها في إطار منظمة الأوبك، بداية بفترة الصدمات البترولية التي شهدتها السوق العالمية للبترول، ثم التعرض لنشاط هذه الأخيرة في ظل قمم رؤساء وملوك المنظمة، وأخيرا في إطار صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

المطلب الأول: التحرك الجزائري في فترة الصدمات البترولية

إن محاولة تحليل تحرك ونشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك خلال فترة الصدمات البترولية التي عرفتها السوق العالمية للبترول، يستلزم فهم المسببات الرئيسة لهذه الصدمات وأهم النتائج المتمخضة عنها، بالتالي استخلاص موقف وتحرك الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ازائها.

ومن هذا المنطلق تجدر الاشارة إلى أن السوق العالمية للبترول قد مرت بعدة أزمات وصدمات اختلفت من مرحلة إلى أخرى وتعددت أسبابها، بحيث خلّفت وراءها آثار ونتائج وخيمة على الاقتصاد العالمي سواء تعلق الأمر بالدول المستهلكة أو المنتجة للبترول.

1- الصدمة البترولية الأولى سنة 1973

لقد شهد العالم في شهر أكتوبر من عام 1973 أزمة طاقة حادّة، وذلك نتيجة لانخفاض المعروض البترولي الذي تزامن مع الحرب العربية– الإسرائيلية، أين لجأت الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك، إلى تقليص كمياتها المعروضة في السوق العالمية للبترول، كوسيلة للضغط على الدول الكبرى الحليفة لإسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ما يصطلح عليه "الحظر البترولي العربي"، الذي يقصد به استخدام الدول العربية وبشكل خاص الأعضاء منها في منظمة الأوبك لمادة البترول كسلاح من أجل دعم قضية فلسطين، ولكن في المقابل أدّى هذا الاجراء إلى التهاب الأسعار نتيجة انخفاض الإمدادات البترولية في السوق العالمية، وهذا بدوره ساهم في خلق منافسة قوية بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على الكميات اللازمة من البترول لتلبية حاجياتها الصناعية[1].

في نفس السياق قام أعضاء دول الأوبك برفع أسعار البترول بمقدار أربع مرات، الشيء الذي زاد من تعميق الأزمة الطاقوية، كما أنها لم تتوقف عند هذا الحد، بل واصلت في مضاعفة الأسعار إلى حد بلوغ السعر المعلن للبرميل الواحد من البترول العربي الخفيف ما يعادل11.60 دولار للبرميل الواحد، وهذا ما يعني أن ما أقدمت عليه الأوبك ما هو إلا بداية التحكم في الإنتاج والسعر بعدما كانت تعاني من سيطرة الشركات الكبرى، فكان بذلك نهاية عصر البترول الرخيص بالنسبة لها.[2]

---

[1] - مولود بوعوينة، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص18.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 18.

ومن بين أسباب هذه الصدمة أيضا، نجد انخفاض قيمة الدولار(العملة التي يتم التعامل بها في تسويق مادة البترول) ، علما أن أي انخفاض في قيمة الدولار يصاحبه ارتفاع في أسعار البترول الإسمية حتى تحافظ على قيمتها الحقيقية، والعكس صحيح.

ففي نهاية1970 ، عرف الاقتصاد الأمريكي تضخما كبيرا وتراجعا في نسبة النمو الاقتصاي، الشيء الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية للتخلي عن قاعدة الذهب في نهاية1971 ، حيث انخفضت قيمة الدولار بنسبة 8 %مقارنة بالذهب، غير أن هذا الانخفاض استمر إلى غاية1973 ، ما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول في تلك المرحلة.[1]

إلى جانب ما سبق ذكره نشير أيضا أن من مسببات تلك الصدمة، ازدياد قوة منظمة الأوبك نتيجة لارتفاع عدد الأعضاء فيها جراء دخول دول جديدة، فقد أصبحت في تلك الفترة ممثلة من 13 دولة و07 منها دول عربية ذات طاقات انتاجية كبيرة، ومن بينها الجزائر التي انظمت سنة 1969.

بالتالي تمخض عن هذه الصدمة نتائج وخيمة، أثرت بشكل كبير على الدول المنتجة والدول الصناعية الكبرى على حدّ سواء، فدول الأوبك تقلصت حصتها في السوق العالمية للبترول من 54.8% إلى 30.3 % بعد 11 سنة، نتيجة للمنافسة التي فرضتها دول منتجة للبترول خارج الأوبك، حيث استغلت الوضعية وقامت برفع إمداداتها البترولية في السوق العالمية نظرا للمستوى العالمي الذي بلغته الأسعار.
ولكن منظمة الأوبك إثر هذه الأزمة حققت الأهم، من خلال تحكمها في الإنتاج البترولي الذي كانت تسيطر عليه الشركات البترولية الكبرى.

كما أن المستويات العالية التي بلغتها أسعار البترول، شجعت العديد من الدول على تكثيف عمليات البحث والتنقيب خاصة في بحر الشمال وخليج المكسيك، التي أفرزت عن اكتشاف حقول هامة وبطاقة إنتاجية كبيرة.[2]

من هذا المنطلق، وكمحاولة لإبراز تحرك الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية خلال هذه الصدمة نعود لنؤكّد أن الجزائر كانت من بين الدول المدعمة للحركات التحررية بشكل عام و القضية الفلسطينية بشكل خاص، فقد سبق إعلان الثورة الفلسطينية من الجزائر سنة 1965، بحيث كانت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الأوبك مدعمة بشكل كبير لمسألة الحضر البترولي العربي ضدّ الإمبريالية الغربية و ضد الدول المساندة لإسرائيل، هذا إلى جانب الإجراء الذي قامت به الجزائر في شهر فيفري 1971 من خلال تأميم محروقاتها، وكذا حثت جميع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك على ضرورة استرجاع سيادتها الكاملة على ثرواتها الطبيعية ، الشيء الذي حفز الدول الأعضاء في منظمة الأوبك للقيام بتخفيض المعروض البترولي في السوق العالمية للبترول، الذي كان السبب الرئيسي لوقوع أول صدمة بترولية عالمية ، كانت في صالح الدول المنتجة على حساب الدول المستهلة.

[1] - محمد كريم شكاكطة، **مرجع سابق**، ص 62.
[2] - **المرجع نفسه**، ص 63.

2- الصدمة البترولية المضادة 1985-1986

إن الصدمة البترولية لسنة 1986 تختلف عن الصدمة البترولية الأولى، كون هذه الأخيرة عادت أثارها السلبية على الدول المصدرة للبترول، وبالخصوص أعضاء منظمة الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها، بسبب زيادة المعروض البترولي على الطلب منه، وعلى هذا الأساس سميت بالصدمة البترولية المضادة، لأنها كانت بعكس الصدمة الأولى من حيث الآثار، لكن السبب الرئيسي مشترك بحيث تعلق أساسا بوجود خلل بين الكميات المطلوبة والمعروضة للبترول.

وفي إطار الحديث عن مسببات الصدمة البترولية الثانية، تجدر الإشارة إلى أحد المشاكل الداخلية لمنظمة الأوبك والمتمثلة في الغش الممارس بين أعضاءها فيما يخصص حصص الانتاج.

فمنذ بداية الثمانينات لجأت الأوبك إلى نظام الحصص الذي فرضته على جميع الدول الأعضاء للدفع بالأسعار حتى تبقى عند المستوى الذي يتناسب مع احتياجاتها والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس فقد حددت منظمة الأوبك حصتها الكلية بـ 17 مليون برميل في اليوم سنة1983، بحيث لعبت السعودية الدور الفعال للمحافظة على مستوى إنتاج يتناسب مع الأسعار باعتبارها أكبر الدول المنتجة في إطار المنظمة.

فقد كانت السعودية تعمل بطاقة تصل إلى 06 مليون برميل في اليوم سنة 1985، لكن رأت بأن حصتها في السوق تقلصت في تلك الفترة، الأمر الذي دفعها إلى تخفيض سعر بترولها بـ 03 دولار بحيث أصبح سعر البترول العربي الخفيف يعادل 25.11 دولارا للبرميل وهو أقل من السعر الرسمي المحدد من طرف الأوبك عند حدود 28 دولار في نفس السنة.[1]

ما يعني أن الأوبك عرفت أزمة حقيقية في تحديد الكميات المنتجة التي لم تحترم من طرف الدول الأعضاء وحتى السعر المتفق عليه، وهنا يمكنا الاستدلال ببعض الأمثلة : كلجوء السعودية إلى إبرام عقود الصافي بكمية تصل إلى 1.25 مليون برميل في اليوم، ونيجيريا التي قامت برفع حصتها من الإنتاج بما يعادل 200000برميل في اليوم، نفس الشيء بالنسبة للإمارات العربية التي وصلت زيادتها إلى30000 برميل في اليوم، وليبيا التي قدرت زيادتها بـ 200000 برميل في اليوم، وعلى هذا كانت النتيجة النهائية انخفاض سعر البترول في جولية 1986 إلى أقل من 10 دولار للبرميل[2] .

من بين مسببات الأزمة أيضا، ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقة إنتاجية كبيرة، منها بريطانيا، النرويج، المكسيك...إلخ، وذلك في إطار دعوة الوكالة الدولية للطاقة(AIE)لتشجيع عمليات البحث والتنقيب على البترول.

[1] - مولود بوعوينة، **مرجع سابق**، ص ص22-23.

[2] -Chems Eddine CHITOURE, **La politique et le nouvel ordre pétrolière nationale**, (Alger : Ed Dahleb,1995), P 171.

ضف إلى ذلك انخفاض الاستهلاك العالمي للبترول وتعويضه بمواد بديلة، فنتيجة لارتفاع الأسعار خلال سنوات السبعينات حتى منتصف الثمانينيات، أجبرت العديد من الدول الصناعية الكبرى على تخفيض استهلاكها من البترول، واللجوء إلى مصادر بديلة، فمثلا قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض استهلاكها للبترول من 868 مليون طن في سنة 1979 إلى 720 مليون طن سنة 1985 ، كما أن استهلاك المجموعة الأوروبية للبترول تقلص من 716 مليون طن إلى أقل من578 مليون طن خلال نفس الفترة، وتم تعويض هذه الكميات بمصادر أخرى من أهمها الفحم والغاز الطبيعي.[1]

بالتالي تمخض عن هذه الصدمة عدة نتائج وأثار ايجابية وسلبية باختلاف الأطراف المتأثرة، فبالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للبترول وبشكل أخص دول الأوبك، أدّت تلك الصدمة من جهة إلى رفع حصتها من الانتاج في السوق البترولية العالمية بعدما أقدمت هذه الدول على زيادة إمداداتها البترولية نتيجة لفشلها في الوصول إلى اتفاق بينها وبين دول خارج المنظمة، ومن جهة أخرى أدت هذه الأزمة إلى خلق أزمات اقتصادية داخلية لهاته الدول، بسبب انخفاض عائداتها المالية التي أثرت على استقرار اقتصادياتها.

أماعن الدول الصناعية والمستهلكة للبترول، فقد أثرت عليها هذه الأزمة بشكل ايجابي، بحيث عرفت هذه الأخيرة معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير لأسعار البترول من جهة، ورفع كمياتها المستهلكة من جهة أخرى، كما ساهم هذا الانخفاض في تقليص معدلات التضخم العالمي ولو بنسبة قليلة خاصة في الدول الصناعية الكبرى.[2]

من هذا المنطلق وفي سبيل استخلاص نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل هذه الصدمة المضادة التي كانت كما سبق الإشارة في صالح الدول المستهلكة على حساب الدول المصدرة، وبشكل أخص دول الأوبك وعلى رأسها الجزائر التي تضررت كثيرا جراء هذه الصدمة.

تجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، كانت منذ الوهلة الأولى من انضمامها تسعى إلى تحقيق تكتل متكامل ومتفاهم بين الدول الأعضاء، بشكل يجعلها أكثر قوة وتنسيق في مواجهة الأزمات الخارجية، وعليه فقد فشلت في تحقيق هذا التنسيق نتيجة لتصرف كل دولة على هواها وعدم احترامها لحصصها المحددة الشيء الذي ساهم بشكل أو بآخر في حدوث هذه الصدمة ، فكما سبق الاشارة أن من أهم مسببات هذه الأخيرة هو عدم احترام دول الأوبك لحصصها المحددة مسبقا من حيث كميات الإنتاج، فقد تعدت غالبية الدول الأعضاء على هذه الحصص مما أدى إلى وجود فائض بترولي في السوق العالمية، الشيء الذي انعكس مباشرة على أسعار الخام من خلال انهيارها إلى أدنى الدرجات ، الشيء الذي أدخل بعض الدول في دوامة هدّدت استقرار اقتصادياتها ومن بينها الجزائر التي دخلت في أزمة مديونية خارجية خانقة دامت لسنوات.

[1] - مولود بوعوينة، **مرجع سابق**، ص ص23-24

[2] - Jean ségnert, **un troisième choc pétrolier**, Bulletin de l'industrie pétrolier N° 6550, 7mars 1991,P 02.

3- الصدمة البترولية الثالثة 1990-1991

عرّفت هذه الصدمة، بصدمة الخليج نتيجة للأحداث السياسية والاقتصادية التي عرفتها المنطقة والتي سببت بشكل أساسي في وقوعها.

وفي سياق الحديث عن مسببات هذه الصدمة تجدر الإشارة إلى أن أثار الصدمة البترولية الثانية قد امتدت بوادرها إلى حدوث صدمة بترولية أخرى، وذلك من خلال استمرار اجتياز بعض أعضاء الأوبك لحصصها الإنتاجية.

فقد كانت منظمة الأوبك تنتج في أوائل عام 1990 ما يعادل 24 مليون برميل في اليوم، ولكن مع مرور الوقت زاد العرض، مما أدى إلى ضغوط قوية على أسعار البترول العالمية، ففي جوان من نفس العام هبط سعر البرميل إلى 14 دولار بعد أن كان ما بين 18 و 20 دولار في بداية العام، نتيجة لعدم احترام بعض دول الأوبك لحصصها الإنتاجية، هنا نعود لنؤكد أن عدم احترام أي عضو داخل المنظمة لحصته الانتاجية قد يخلق فائض انتاجي في حال رفعه من قيمته الانتاجية أو ظاهرة ندرة و مشكلة تمويل من منتوج ما، في حال تخفيض قيمته الإنتاجية ، وهذا ما يعرض باقي الدول الأعضاء إلى الخروج عن القواعد التي رسمتها[1].

فبعد التوصل إلى اتفاق جديد في نهاية جولية 1990 بين جميع أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر لمعالجة مشكلة الخروج عن الحصص، لم يتحقق هذا الأمر نظرا لتجاوز كل بلد الحصة المخصصة له.

وفي نفس السياق تجدر الاشارة إلى أن بعد نهاية الحرب العراقية-الإيرانية، قامت العراق باسترجاع حصتها الإنتاجية من البترول في السوق العالمية، من خلال وضع برنامج يحتوي على 30 مشروع لزيادة الطاقة الإنتاجية من أجل أن تكون ثاني أكبر منتج داخل الأوبك بعد السعودية، بالإضافة إلى ذلك غزوها للكويت بسبب خلاف حدودي.[2]

كل هذه المسببات وغيرها ساهمت في حدوث أزمة بترولية ثالثة كانت نتائجها وخيمة على الدول الأعضاء في الأوبك، خصوصا منها ذات الإنتاج المتوسط مثل الجزائر، وذلك من خلال ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية في هاته الدول.

ومن جانب أخر سمحت هذه الصدمة بعودة الشركات البترولية العالمية للنشاطات الإنتاجية في الدول المنتجة، نتيجة لعجز الدول المنتجة على تمويل المشاريع البترولية وكذا تأمين المتطلبات التكنولوجية لصناعتها، مما دعاها إلى اللجوء للشركات البترولية العالمية الكبرى لغرض استرجاع وإنتاج البترول في إطار عقود وأشكال قانونية بينها.

كما تجدر الإشارة إلى أن من أهم نتائج هذه الأخيرة هو بروز القوة البترولية السعودية والقوة الأمريكية، فبعد التقارب الذي حدث أثناء حرب الخليج تم تحديد معالم التعاون السعودي الأمريكي في مجال إمداد السوق

[1] - مولود بوعوينة، **مرجع سابق**، ص25.
[2] - **المرجع نفسه**، ص25.

البترولي بما يكفي لتغطية الطلب، فهذا التفاهم راجع لكون السعودية أكبر منتج في العالم للبترول وأمريكا أكبر مستهلك، فهاذين البلدين يستطيعان التأثير مباشرة على العرض والطلب، وبالتالي على أسعار البترول[1].

في هذا الإطار نشير إلى التغير الحاصل في الفواعل البترولية العالمية مع مرور الوقت، فبعد مرحلة سيادة الشركات العالمية، جاء نظام الأوبك وظهور قوة المنتجين ثم في مرحلة لاحقة برز نظام عالمي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، التي سطرت هذا النظام الجديد، والذي يمكن من خلاله تحديد الأسعار عن طريق خلق آليات العرض والطلب وضمان الإمدادات البترولية لاقتصادها وللدول الصناعية الأخرى.

ومن خلال ما سبق عرضه وكمحاولة لاستخلاص تحرك الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل هذه الصدمة تجدر الإشارة إلى الموقف الذي اتخذته الجزائر بالتزامها الحياد إزاء الغزو العراقي للكويت سنة 1990، و عدم ترجيحها لكفة العراق و لا الكويت، عكس الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الأوبك التي تباينت بين مؤيد للدولة العراقية و أخرى مؤيدة لدولة الكويت، وبهذا تكون الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية قد عملت بمبدأ هام من مبادئ سياستها الخارجية ألاو وهو "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" ، ومن جانب أخر حثها المستمر للدول الأعضاء بضرورة التكامل والتنسيق بين سياساتها البترولية، الذي يعتبر مبدأ رئيسي عبر عليه دستور المنظمة، و كذا الحث على وجوب احترام الدول الأعضاء لحصصها الانتاجية بشكل يجعل من الإنتاج الكلي للمنظمة مستقر في النسبة المحددة، ما يساهم في الإبقاء على استقرار الأسعار في السوق العالمية للبترول.

4- الصدمة البترولية لسنة 1997 -1998

إن حدوث هذه الصدمة كان نتيجة لأسباب عدة، اقتصادية وسياسية، فبعد غزو العراق للكويت سنة 1990 فرضت الأمم المتحدة حظرا على صادرات العراق البترولية في السوق العالمية، وعوّض بإنتاج كل من إيران والسعودية.[2]

ومن جانب أخر عرفت ذات المرحلة ما يعرف بالأزمة الاقتصادية الآسيوية التي كان من نتائجها تراجع الطلب العالمي على البترول، فلقد بدأت آثار هذه الأزمة التي ظهرت في منتصف عام 1997، وبشكل واضح على الساحة الدولية خلال عام 1998، مع استمرار الانكماش الاقتصادي في معظم تلك الدول، وكذا عدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها وخاصة إفلاس المؤسسات المالية والمصرفية.

كما أن انخفاض النمو الاقتصادي لليابان وبعض الدول الآسيوية: كوريا الجنوبية، تايلاند، ماليزيا وغيرها، أثر بشكل كبير على انخفاض الطلب العالمي على البترول بالتالي انخفاض الأسعار.

[1] - **La politique énergétique américaine et ses incidences sur les prix**, BIP N° 7651, août 1994, PP 01 - 02 .

[2] - مولود بوعوينة، **مرجع سابق**، ص25.

ومن الأسباب أيضا، أثر زيادة المخزون البترولي في الدول الصناعية على العرض البترولي العالمي، فقد ارتفع عام1998 بشكل كبير مما أثر على العرض العالمي ومنه زيادة الفائض البترولي في الأسواق وتردي الأسعار.[1]

هذا ما نتج عنه أثار وخيمة على الاقتصاد العالمي، سواء تعلق الأمر بالدول المنتجة أو المستهلكة ويظهر ذلك من خلال ما يأتي:

- انخفاض عائدات الدول المنتجة خصوصا منها دول الأوبك، فقد انخفضت عائدات الدول العربية الأعضاء في المنظمة ، من108.9 مليار دولار عام 1997 إلى 76.1 مليار دولار عام1999.
- انخفاض أرباح الشركات البترولية العالمية، ففي بداية عام 1997 بدأت أسعار البترول في التراجع من حوالي24 دولار للبرميل حتى وصلت إلى أقل من 10 دولار للبرميل في بداية عام 1999، الشيء الذي أدى إلى تراجع أرباح الشركات الكبرى في النصف الأول من عام1999 ثم لجوء هذه الأخيرة إلى الاندماج من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج[2].

و من خلال ما سبق عرضه حول صدمة 1997-1998 و نتائجها الوخيمة على الدول الأعضاء في منظمة الأوبك جراء تراجع أسعار البترول إلى أدنى درجاتها ، ما انعكس بشكل كبير على العائدات المالية لتلك الدول، نأتي لنحاول استخلاص التحرك الدبلوماسي الجزائري في ظل تلك الأزمة، من خلال الإشارة أولا أنه في حال تراجع نشاط منظمة الأوبك ككل، فذلك يعني تراجع نشاط دولها بشكل انفرادي، ففي ظل الصدمة البترولية لسنة 1997-1998، لاحظنا عدم تمكن منظمة الأوبك من الحفاض على استقرار الأسعار نتيجة لأسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة ، في هذا الإطار نشير إلى أن السياسة المنتهجة من قبل الدول الصناعية و المستوردة للبترول باعتمادها على المخزون البترولي، يجعل من الصعب جدّا على المنظمة التحكم في الأسعار، إذ أن في حال اعتمد الدول الصناعية على المخزون البترولي فان ذلك يؤثر مباشرة على توازن العرض و الطلب في الأسواق، ما يؤدي إلى وجود فائض في العرض والذي ينتج عنه انخفاض الأسعار، و هذا ما يوحي إلى تراجع دور منظمة الأوبك بشكل عام في التحكم بزمام الأمور فيما يتعلق بالسوق العالمية للبترول.

كما تجدر الإشارة أن الجزائر في هذه الفترة كانت تحاول الخروج من أزمة أمنية داخلية حادة جعلتها تختفي عن الساحة الدولية نظرا لاهتمامها باستعادة الاستقرار الداخلي، وبالتالي تراجعت دبلوماسيتها الاقتصادية في هذه الفترة ما انعكس على دورها داخل هذه المنظمة.

5- الصدمة البترولية الأخيرة سنة 2014

لقد بدأت مؤشرات الصدمة البترولية الأخيرة منذ شهر جوان سنة 2014، بحيث بدأت أسعار البترول في الانخفاض بشكل تدريجي ومستمر من 115 دولار للبرميل الواحد في جوان 2014، إلى أقل من 50 دولار للبرميل في جانفي 2015، أي أكثر من نصف قيمته[3].

[1] - محمد كريم شكاكطة، **مرجع سابق**، ص80.
[2] - مولود بوعوينة، **مرجع سابق**، ص 26.
[3] - **أنظر الملحق رقم: (04).**

بالاعتماد على تحليل "عبد المجيد عطار" رئيس مدير عام سابق لشركة سوناطراك، التي تم نشرها في الجريدة اليومية الجزائرية "الخبر"، سنحاول تحليل مدى حدّة هذه الأزمة و مسبباتها و أثارها سواء على الدول المنتجة أو المستهلكة للبترول ، في هذا الإطار أشار عبد المجيد عطار في تحليله، أن الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار البترول في الأشهر الأخيرة من 2014، مرتبط بالركود الكبير الذي ضرب أكبر المناطق المستهلكة للطاقة، و الأمر يتعلق بأوروبا، و التي لا يمكن توقع نهايتها و لكن هذا التراجع في الأسعار له جوانبه الإيجابية على المنطقة كونه يساهم في تخفيض حدة الركود و الانكماش، بل وحتى في بعث النمو خلال سنة 2015.[1]

ومن جانب أخر رد فعل منظمة الأوبك وحتى الدول الأخرى المنتجة خارج المنظمة، بحيث تفاجئ هؤلاء بحدة الانخفاض، فقد توقع الجميع انخفاضا في الأسعار ولكن ليس بمثل هذه الحدة والمستوى المتدني، الشيء الذي سيقوض عدة مشاريع استثمارية في المنبع(مرحلة الاستكشاف والبحث) التي تظل ضرورية لتجديد الاحتياطات بصفة عامة، فضلا عن الاستثمارات الموجهة لتطوير واستغلال المحروقات غير التقليدية.

إلى جانب الفرضية القائمة لدى العديد من المحللين بوجود أهداف جيوستراتيجية تسعى إلى إضعاف في المقام الأول روسيا، وميلاد كتلة سياسية اقتصادية أوربية-أسيوية وكذا مواجهة الطموح النووي الإيراني مقابل دول الشرق الأوسط ومشكلات فينزويلا وأمريكا اللاتينية، إلى جانب مسألة البترول والغاز الصخريين.

وعلى هذا يشير عبد المجيد عطار إلى أن السداسي الأول من 2015 سيكون بمثابة سداسي للترقب والملاحظة وربما أيضا للتشاور المتعدد الأطراف.[2]

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن اجتماع الأوبك، المنعقد يوم الخميس 27 نوفمبر 2014 في فيينا، شهد نوع من الانقسام بين أعضائها، فهناك من يدعم قرار تخفيض قيمة الانتاج للبعث بالأسعار، وغالبيتها الدول المتوسطة من حيث الإنتاج في حين الطرف الأخر الأكثر انتاجا يرفض أي تخفيض من سقف الانتاج وعلى رأسهم السعودية التي لا تسعى إلى خفض إنتاجها معتبرة أن خفض الانتاج يمسّ بحصة الأوبك في السوق العالمية.

كما أن حصت الأوبك في السوق العالمية للبترول قد تتراجع بكثير، بحيث سقطت من 42% في 2008 وإلى نحو 35% في 2014، وعلى هذا الأساس فالسعودية الّتي تسيطر على 12% من الاحتياطي العالمي من البترول لا تريد أن تتحمّل بمفردها ثقل خفض الإنتاج والّتي ذهبت إلى حدّ منح تخفيضات لشركات التكرير الآسيوية والأوروبية والأمريكية العاملة على أراضيها.

وبعد سنوات من الأسعار المرتفعة، حصلت السعودية على احتياطات ضخمة من العملة الأجنبية، مثل سائر مملكات البترول في الخليج العربي، ولكن ليس كل دول الأوبك تتمتع بجيوب عميقة كهذه، بحيث أن

[1] - عبد المجيد عطار، **الطاقة والتقلبات الكبرى لسنوات 2020: الجزائر مستعدة للرهانات التي تنتظرها ؟**، مساهمة في جريدة الخبر الجزائرية، صفحة اقتصاد، يوم السبت 14 فيفري2015، ص 07.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 07.

هناك من الدول التي يجب أن يكون معدل سعر البرميل 105 دولار لتحقيق توازن ميزانياتهم، حسب الشركة العربية للاستثمارات البترولية.[1]

هناك عامل آخر للانقسام وسط الأوبك، هو الصعوبات المؤخرة الّتي يواجهها عدد من أعضائها، إذ أن إيران والعراق وليبيا لم يجدوا مستواهم الأمثل للإنتاج بعد أن بلغ 10 مليون برميل يوميًا في ذروته تراجع إلى أقلّ من 7 مليون، وذلك نتيجة للظروف الأمنية التي تعرفها كل من ليبيا والعراق، والبرنامج النووي بالنسبة لإيران.[2]

ومن منطلق التضرر الكبير للجزائر جراء هذه الصدمة، سعت جاهدة من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية في إطار منظمة الأوبك، لتفادي الأضرار والتقليل منها، وعلى هذا الأساس بدأت الجزائر سلسلة من المشاورات مع البلدان المنتجة للبترول سواء الأعضاء منها في الأوبك أو غير أعضاء من أجل ايجاد أرضية توافقية تحد من انهيار أسعار البترول.

وإثر ذلك كلف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عدة شخصيات وطنية بما فيهم الوزير الأول عبد المالك سلال بتسليم رسائل خطية لرؤساء الدول الأعضاء بجمعية منتجي البترول الأفارقة من أجل التشاور نتيجة الانخفاض المذهل لأسعار البترول، ويتعلق الأمر بنيجيريا والغابون وأنغولا والكونغو وغينيا الاستوائية.

نفس الشيء فقد أرسل الرئيس رسالة إلى ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز، ووزير نفطها علي بن ابراهيم النعيمي، وتناولت رسالة الرئيس الجزائري **"ضرورة التشاور بين البلدان المنتجة الأعضاء وغير الأعضاء بالأوبك لمعالجة الوضع الراهن لسوق البترول الذي يتميز بانخفاض مذهل للأسعار وانعكاسها السلبي على مداخيل البلدان المصدرة والتي تستدعي حوارا مستمرا بين كل البلدان المعنية"** وسبق للرئيس بوتفليقة أن التقى الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو خلال زيارة الأخير إلى الجزائر في شهر جانفي 2015، واتفقا على تنسيق جهودهما على نطاق أوسع أمام الانخفاض الكبير لأسعار الخام[3].

إلى جانب هذا، كان موقف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الاجتماع الأخير لمنظمة الأوبك في فيينا 27 نوفمبر 2014، الذي سجل انقسام المواقف بين الأعضاء إلى موقفين ، الأول والذي ساندته الجزائر ودول أخرى مثل فنزويلا، رافعت للتخفيض من سقف الإنتاج بمليون ونصف برميل يوميا حفاظا على مستوى الأسعار ومداخيل الدول الأعضاء، أما الموقف الثاني والذي دافعت عنه السعودية و بعض دول

[1] - سلمان العماري، **لماذا ترفض الأوبك خفض انتاجها من النفط؟**، الموقع : http://altagreer.com/ (تاريخ التصفح: 18أفريل 2015، على الساعة 17:30).

[2] - **المرجع نفسه.**

[3] -عثمان لحياني، **الجزائر تبدأ مشاورات دولية لوقف أزمة النفط**، الموقع:-http://www.alarabiya.net/ar/north africa/algeria/2015/02/12 (تاريخ التصفح: 22أفريل 2015، على الساعة 13:00).

الخليج الأخرى التي رفضت مقترح الجزائر، مؤيدة استمرار الإنتاج في مستوى السقف الحالي، بهدف الحفاظ على حصة الأوبك في السوق وعدم تعويضها بالبترول الصخري الأمريكي[1] .

بالتالي تكون الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية قد فشلت في اعادة سيناريو 2008 عندما نجحت في تمرير مقترحها المتعلق بخفض الإنتاج في اجتماع أوبك المنعقد بوهران بالجزائر، والذي سمح بإعادة دفع الأسعار.

المطلب الثاني: نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في قمم المنظمة

إن ضرورة تحليل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الأوبك، يستلزم منا ضرورة تفحص مضمون ومغزى تلك القمم بشكل يجعل من الامكانية في استخلاص مدى النشاط الدبلوماسي الجزائري في تلك القمم.

من هذا المنطلق تجدر الاشارة إلى أن مسار منظمة الأوبك حافل بالاجتماعات واللّقاءات سواء تعلق الأمر باجتماعات ولقاءات وزارية أو لرؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، وبالتركيز على هذه الأخيرة، كونها تعقد لظروف استثنائية، ولأمور بالغة الأهمية، يمكن القول أنّها قد عرفت ثلاث قمم منذ نشأتها سنة 1960 إلى يومنا وهي كالآتي:

1- قمة الأوبك الأولى " الجزائر" سنة 1975

لقد كان من نتائج الأزمة البترولية الأولى لسنة 1973 المشار إليها سابقا، إعطاء دفعا قويا لمنظمة الأوبك، لمواصلة سلسلة المؤتمرات التي تمكنها من فرض نفسها أكثر في سوق الطاقة العالمية.

ومن بين الاجتماعات الهامة التي عرفتها تلك الحقبة والتي تركت صدى تاريخي في مسار المنظمة، نجد **"قمة الجزائر"** التي عقدت في الفترة الممتدة ما بين 4 إلى 6 مارس1975، والتي جمعت رؤساء وملوك الدول الأعضاء في المنظمة، بمبادرة من الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، وذلك تحت شعار **"الأوبك هي درع العالم الثالث".**[2]

وعلى إثر هذه القمة حاولت دول الأوبك انتهاز واغتنام الفرصة التي منحت للدول النامية آنذاك في إطار المفاوضات بينها وبين الدول الصناعية، التي كانت في حقيقة الأمر تطرح مفهوم جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال الاعتماد على أسلوب" الرد المرن "، أو التفاوض من منطق قوة ، بحيث كانت الفرصة مواتية لدول الأوبك لاستعمال البترول كقوة في تفاوضها مع الدول الصناعية، وهو ما دعا إليه الرئيس الراحل هواري بومدين في خطابه، حيث جاءت القمة باقتراحات شاملة لاتخاذ إجراءات خاصة بالتعاون والتنمية بين الدول، وتدعيم الحوار شمال- جنوب في إطار نظام اقتصادي جديد، يمنح دول العالم الثالث مكانة مناسبة في المجتمع الدولي.

---

[1] - عثمان لحياني، **الجزائر تبدأ مشاورات دولية لوقف أزمة النفط**، الموقع:http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/02/12 (تاريخ التصفح: 22أفريل 2015، على الساعة 13:00).

[2] - محمد كريم شكاكطة، **مرجع سابق**، ص67.

أوضح مؤتمر الجزائر لدول الأوبك في إعلانه الرسمي الختامي فيما يخص قضية أسعار البترول، أنها يجب أن تتحدد مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الآتية:(ضرورة المحافظة على البترول ويشمل ذلك نضوبه وزيادة ندرته في المستقبل، وقيمة البترول بالنسبة لاستخدامه في مجلات أخرى غير توليد الطاقة، وشروط توفير واستغلال وتكلفة مصادر الطاقة البديلة).

بالإضافة إلى ذلك يجب المحافظة على سعر البترول وذلك بربطه بمعايير موضوعية معينة، تتضمن أسعار السلع المصنوعة، ومعدل التضخم، وشروط نقل السلع والتكنلوجيا من أجل تنمية دول الأوبك.[1]

وفيما يتعلق بعرض البترول، فقد أكد إعلان القمة استعداد دول الأوبك لضمان الامدادات التي ستلبي المتطلبات الأساسية لاقتصاديات الأقطار المتقدمة، بشرط عدم لجوء الأقطار المستهلكة إلى استخدام عوائق مصطنعة من شأنها تشويه المسار الطبيعي لقوانين العرض والطلب، وفي نفس السياق أشار الإعلان إلى أن دول الأوبك مستعدة للتفاوض على شروط، من أجل استقرار أسعار البترول التي من شأنها تمكين الدول المستهلكة من اتخاذ التعديلات الضرورية لاقتصادياتها.[2]

ومن ناحية أخرى فقد تضمن الإعلان، إرشادات جديدة فيما يتعلق بالسياسات البترولية، وذلك في ضوء تغير نمط العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وقد أشارت تلك الإرشادات إلى أنه يتعين على منظمة الأوبك، من خلال التشاور والتنسيق مع بقية دول العالم، أن تسعى إلى تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد، مبنيٍ على أسس العدالة والتفاهم المشترك والاهتمام برفاهية جميع الشعوب وازدهارها.[3]

من خلال ما سبق عرضه، يمكن اعتبار نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل هذه القمة كان كبيرا، وذلك كون هذه القمة كانت نتيجة استدعاء من الدبلوماسية الجزائرية، وعلى رأسها الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، كما تم ترتيبها و تنظيمها في العاصمة الجزائرية، هذا إلى جانب دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ونشاطها أثناء الاجتماع الذي دام مدة يومين من 4 إلى 6 مارس 1975، من خلال اقتراحاتها، التي باءت بالقبول من أغلبية الأعضاء الأخرين، ومن أهمها الترتيب لعقد اجتماع تحضيري، لما عرف فيما بعد بمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي، أو الحوار شمال - جنوب ، والذي تم حقيقة اجراؤه بداية من شهر أفريل من نفس السنة كما سبق الإشارة إليه في المبحث الثاني، هذا إلى جانب كونها من بين الأعضاء المقترحين لفكرة انشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الذي تم التوقيع على اتفاقية انشائه سنة 1976.

2- قمة الأوبك الثانية " كاركاس" سبتمبر 2000

من بين قمم منظمة الأوبك التي كان لها صدى تاريخي كبير، تلك التي عقدت في العاصمة الفنزويلية "كاراكاس" بموجب دعوة من الرئيس الفنزويلي الراحل " هوقو شافاز " خلال يومي 27-28 سبتمبر 2000، بحيث جمعت رؤساء وملوك الدول الأعضاء في المنظمة.

---

[1] - إيان سيمور، **مرجع سابق**، ص403.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 403.

[3] - الاقتصادية، **من الجزائر إلى فنزويلا وصولا إلى الرياض..."أوبك" والدور العالمي**، الموقع: http://www.aleqt.com/2007/11/15/article_116782.html (تاريخ التصفح:22 أفريل 2015،على الساعة 10:35).

فقد كان من دواعي عقد هذه القمة، هو حرص الدول الأعضاء على الحفاض على مصالحها من خلال وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة من أجل تحقيق المنفعة الاقتصادية من ثرواتها الطبيعية، وكذا دعم التعاون المشترك وتبادل المنفعة بين شركات البترول الوطنية والأجنبية، بالإضافة لدعم أواصر التعاون بين الأوبك والدول الأخرى المصدرة للبترول من أجل تحقيق استقرار الأسعار في السوق العالمية.[1]

تعرض خلالها رؤساء وملوك الدول الأعضاء في المنظمة، إلى تعزيز دور البترول في مجال الطلب العالمي على الطاقة في المستقبل، وأكدوا على الرابطة القوية التي تربط بين أمن الواردات وأمن الطلب على البترول وشفافيته، كما أكدوا الحاجة إلى تحسين سبل الحوار والتعاون بين جميع الأطراف العاملة في هذا القطاع، وأعادوا النقاش في مسألة الخدمة التي يقدمها البترول للعالم بصفة عامة، والحاجة إلى ربط واردات الطاقة بالتنمية الاقتصادية والتوافق والانسجام في المسائل البيئية، وذلك من أجل المساعدة في تقليل المعاناة وحالات الفقر التي تواجهها الدول النامية، وكذا من أجل تحفيز اقتصادياتها على النمو والازدهار.[2]

وعلى هذا الأساس فقد جاء في البيان الختامي لهذه القمة، أن المنظمة قررت تطوير سياسات أسعار البترول بشكل يجعل منها مربحة ومستقرة وتنافسية مع مصادر طاقة أخرى، هذا إلى جانب البحث باستمرار عن سبل وطرق جديدة للتنسيق الفعّال والمناسب بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، فقد جاء في البيان الختامي ما يأتي[3]:

- ضرورة تعزيز وتطوير قدرات ومهارات المنظمة بهدف التماشي مع التغيير والتطور التكنولوجي.
- تشجيع التعاون المتبادل والمفيد بين الشركات البترولية المحلية في الدول الأعضاء.
- تعزيز التعاون بين منظمة الأوبك والدول الأخرى المصدرة للبترول بهدف تحقيق استقرار السوق العالمية للبترول.
- ضرورة البحث بفعالية عن قنوات جديدة وبناءة للحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول.
- حث الدول المستهلكة على التعامل بعدل ومساواة مع البترول في أسواق الطاقة العالمية والتأكيد على عدم معاملة البترول بانحياز في سياساتها البيئية والضرائبية والتجارية.
- تشجيع البرامج وبذل الجهود من أجل تنويع الاقتصاديات والتركيز أكثر على التجديد التكنولوجي.
- ضرورة تعميق البحث العلمي والتقني وإجراء اتصالات بين مختلف مراكز الأبحاث للدول الأعضاء بهدف المساهمة في اتخاذ قرارات ناجعة في إطار الأوبك.

كما تجدر الإشارة إلى أنّه تم التركيز في ختام بيان هذه القمة على أن النمو الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على الفقر، يجب أن تكون أولويات شاملة، وأن المنظمة ستواصل جهودها القياسية التاريخية بدراسة مشاكل الدول النامية، هذا إلى جانب العمل على تثبيت قمم رؤساء دول الأوبك، بحيث تعقد في فترات منتظمة

[1] - OPEC bulletin, **II Summit of OPEC Heads of state**, Caracas, Venezuela: Special Edition, September 27-28, September, 2000, p 40.

[2] - **Ibid,** P40.

[3] - DGRM, **LE SOMMET DE L'OPEP Caracas le 27-28 Septembre 2000**, Algérie : ministère des affaires étrangers , octobre 2000.

بهدف تعزيز قدرة المنظمة على تمديد إنجازاتها العديدة التي حققتها في السنوات الأربعين الأولى من تاريخها.[1]

ومن خلال ما سبق عرضه حول القمة الثانية لمنظمة الأوبك، التي تم عقدها في العاصمة الفنزويلية، تجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية عرفت نشاط كبير في ظل هذه القمة، وذلك من خلال مواقفها وأراءها وكذا اقتراحاتها، وبالحديث عن الاقتراحات نشير إلى اقتراح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية والفنزويلية بأنشاء بنك للأوبك، ولكن لم يحظى بالقبول من غالبية الدول الأعضاء وبشكل خاص دول الخليج العربي[2]. وفي سياق آخر، دعمها لطلب العراق في رفع الحضر المفروض عليها منذ حرب الخليج، الشيء الذي يساعد على استقرار السوق، من خلال انتاج العراق لحصتها المحددة في المنظمة، بالتالي تفادي تسويق البترول العراقي في السوق السوداء، ما قد يخلق فائض في المعروض البترولي، بالتالي خلل في الأسعار.

3- قمة الأوبك الثالثة " الرياض" سنة 2007

شهدت العاصمة السعودية " الرياض" ثالث قمة لرؤساء وملوك دول منظمة الأوبك، وذلك خلال الفترة الممتدة من 9-18 نوفمبر 2007، بموجب دعوة من الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، بحيث كانت على ثلاث مستويات (اجتماعات قادة الفكر) الممتدة من 9-11، وتلتها الاجتماعات الوزارية من 15-16، وتلتها اجتماعات القمة التي عقدت في الفترة من 17-18نوفمبر2007.[3]

جاء انعقاد هذه القمة في الرياض، لتأكيد حرص أعضاء المنظمة على استقرار أسواق البترول العالمية بما يخدم مصالح الدول المنتجة والمستهلكة والصناعة البترولية والاقتصاد العالمي وبالأخص اقتصادات الدول النامية.

وبالاعتماد على نص حوار أجرته وكالة الأنباء الجزائرية مع وزير الطاقة والمناجم الجزائري في تلك الفترة شكيب خليل والذي تم نشره في المجلة الدولية لقطاع الطاقة والمناجم الصادرة في الجزائر سنة 2008، يمكن استخلاص أهم المحاور التي تم تداولها خلال القمة، فقد أشار الوزير أن قمة الأوبك التي اختتمت بالرياض تميزت عن سابقتيها بكونها سمحت بالمصادقة لأول مرة على استراتيجية طويلة المدى، وهذه الاستراتيجية تدور حول محاور ثلاثة وهي كالآتي[4]: استقرار سوق البترول عبر ضمان عرض كاف ومنتظم، مساعدة البلدان المعوزة، وأخيرا الربط بين الطاقة والتنمية المستدامة.

أولا: بخصوص استقرار السوق، فإن منظمة الأوبك أثارت مرة أخرى نهج الحوار مع البدان المستهلكة، وذلك لأن البلدان المنتجة والمستهلكة غالبا ما لا تتوفر على نفس المعلومات عن حالة وأفاق الانتاج أو

[1] - OPEC bulletin, **II Summit of OPEC Heads of state, Op. Cit**, PP 43.

[2] - DGRM, **LE SOMMET DE L'OPEP Caracas le 27-28 Septembre 2000**, **Op. Cit**.

[3] - المجلة الدولية لقطاع الطاقة والمناجم، العدد 08، الجزائر: جانفي 2008، ص105.

[4] - **المرجع نفسه**، ص 106.

الاستهلاك في كل بلد على حدا، أو على المستوى العالمي، مما يؤدي إلى نشوب أزمات حادة في بعض الأحيان.

ثانيا: بخصوص محور مساعدة البلدان المعوزة، فدول الأوبك تريد تعزيز المساعدات نحو البلدان الفقيرة عبر المبادرة بمشاريع تنموية من أجل السماح لها باستعمال البترول كمصدر للطاقة، وفي هذا المجال أرادت الأوبك أن تعيد توجيه نشاطات صندوقها نحو المناطق المعوزة، والعمل على خلق بنك يرمي إلى مساعدة البلدان الفقيرة في هذا الاتجاه.

أما عن المحور الثالث فيتعلق بالعلاقة الواجب إقامتها بين الطاقة والتنمية المستدامة، من خلال العمل على الحفاض ولمدة طويلة على المكانة الهامة التي يتبوؤها البترول في الحصيلة الطاقوية العالمية مع العمل على حماية البيئة ضد أثاره الملوثة، وفيما يخص مخطط حماية البيئة فقد أشار الوزير إلى أنه سبق للجزائر أن أعطت المثل كونها تطهر الغاز من الكربون منذ عدة سنوات، بالتالي تجدر الإشارة إلى أن قمة الرياض قد سمحت بحصر كل الأبعاد المحيطة بالإشكالية التي تثيرها انبعاثات الكربونات في الجو، الشئ الذي يعتبر نتيجة إيجابية تحسب للمنظمة[1] .

وفي هذا الإطار شهدت قمة الرياض مشاركة فعالة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، الشيء الذي جعل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يعتبر في مداخلته التي ألقاها خلال الجلسة الختامية للقمة، أن تلك الدورة سمحت بتحقيق نقلة نوعية مكنت من تعزيز أركان المنظمة ودعم صفوفها في ضرف دولي متميز يستدعي منها جميعا وأكثر من أي وقت مضى ترقية فضائل التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء ومدّ جسور الحوار والتبادل مع الشركاء في العالم حفاضا على مصالح الدول الأعضاء المشتركة.

في نفس السياق فقد ساهمت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تحرير التصريح النهائي بنفسها، ولعبت دور كبير في تقريب وجهات النظر حول المسائل المحورية، كما تجدر الاشارة إلى الاعتراف الذي أدلى به الأمين العام لمنظمة الأوبك آنذاك السيد عبد الله البدري، أن الدبلوماسية الجزائرية أدت دور إجابي جدّا في إعداد استراتيجية المنظمة على المدى الطويل، خصوصا في مسألة حماية البيئة وعملية دعم البلدان الفقيرة.[2]

4- اجتماع وهران 2008

من بين الاجتماعات التي كان لها صدى كبير في مسار منظمة الأوبك، إلى جانب اجتماعات القمة التي سبق الاشارة اليها، نجد الاجتماع الوزاري الاستثنائي الـ 151، الذي دار في مدينة وهران الجزائرية يوم 17 ديسمبر 2008، بموجب دعوة من الوزير الجزائري للطاقة والمناجم آنذاك شكيب خليل، مع الإشارة أنه كان الأمين العام لمنظمة الأوبك في تلك الفترة.[3]

[1] - المجلة الدولية لقطاع الطاقة والمناجم، العدد 08، الجزائر: جانفي 2008، ص 106.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 106.

[3] - Azeddine RIACHE، **La151 éme Conférence ministérielle de l'OPEP، Oran le 17 décembre 2008,** Algérie : DGRECI, ministère des affaires étrangère.

إلى جانب الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، شهد هذا الاجتماع حضور بعض الدول الأخرى المصدرة للبترول بدعوة من أمين عام المنظمة، وتمثلت أساسا في دولة أذربيجان، عمان، روسيا، سوريا، بصفتها دول ملاحظة.

كما افتتح الاجتماع بكلمة من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الذي كان له الفضل في افتتاح أعمال الجلسة.

وكما سبق الاشارة إلى أن الاجتماع كان استثنائي، بحيث كان نتيجة للانهيار الكبير لأسعار البترول الذي شهدته السوق العالمية، ففي ظرف مدة وجيزة، فقد سعر البرميل الواحد قيمته بما يعادل 70 %، بعد أن وصل سعر البرميل أعلى مستوياته في صيف 2008، إلى ما يعادل133.19 دولار للبرميل[1]، وهنا تجدر الاشارة أن من بين أسباب هذا التراجع الكبير في أسعار الخام، نجد ما يعرف بأزمة العقار في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008، أو ما يعرف بالأزمة المالية لسنة 2008، التي امتدت لتمس أغلب الدول الصناعية وحتى دول الخليج العربي.

وعلى هذا الأساس حظيت منظمة الأوبك في ظل هذا الاجتماع بدعم كبير من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة من أجل إعادة التوازن للسوق العالمية للبترول، وللإشارة فقد ألح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، على الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة على اتخاذ القرار الذي يكون في صالح الدول المنتجة، بدون الحاق الضرر بمصالح الدول المستهلكة، والتي دعاها إلى ضرورة احترام قرارات المنظمة حفاضا على مصداقيتها.

أما عن الأمين العام للمنظمة والمتمثل في وزير الطاقة الجزائري شكيب خليل، خلال تدخله بصفته أمين عام المنظمة فقد أشار إلى ضرورة وضع حد لتطور غير العادي لسعر البرميل وضرورة التدخل لتصحيح اللاتوازن في السوق، عن طريق إعادة كميات الانتاج الزائدة.

من أهم نتائج هذا الاجتماع، هو الوصول إلى اتفاق حول تخفيض قيمة الإنتاج لمنظمة الأوبك ككل بـ 2.2 مليون برميل لليوم، وذلك ابتداء من جانفي 2009 بالإضافة إلى تخفيض بقيمة 2 برميل لليوم في شهر أكتوبر 2009 وعلى هذا وصلت قيمة التخفيض إلى 4.2 مليون برميل لليوم بحيث انخفضت من 29.05(م ب ي)إلى 24.8(م ب ي) ، وللإشارة يمثل أعلى قيمة تخفيضية شهده تاريخ المنظمة منذ نشأتها.

وعلى هذا الأساس تم تخفيض قيمة الإنتاج لكل دولة بحسب حصتها المحددة في المنظمة، وبالنسبة للجزائر تمثلت قيمة التخفيض بـ 200000 برميل لليوم.[2]

إلى جانب ما سبق دعا الأمين العام لمنظمة الأوبك، الدول غير الأعضاء إلى ضرورة مساعدة الأوبك في تنفيذ قراراتها المتعلقة بتخفيض انتاجها، من خلال تفادي رفعها لإنتاجها لتعويض النسب التي تم تخفيضها

[1] **- أنظر الملحق رقم:(01).**

[2] - Azeddine RIACHE, **Op. Cit**.

من قبل الأوبك، وذلك لإعادة التوازن إلى السوق العالمية للبترول بشكل يسمح بإعادة بعث الأسعار بشكل تدريجي.

من خلال ما سبق عرضه، تجدر الإشارة أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية شهدت نشاط كبير في ظل هذا الاجتماع الاستثنائي، وذلك نظر للدور الذي لعبته في ترتيب و تنظيم هذا الاجتماع في مدينة وهران غرب الجزائر، وكذا الدور الكبير الذي لعبه الأمين العام للمنظمة المتمثل في وزير الطاقة و المناجم الجزائري شكيب خليل، خلال دعوته للدول الأعضاء وغير الأعضاء في الأوبك لعقد اجتماع استثنائي بسبب التراجع الكبير لأسعار البترول، وعلى هذا الأساس نشير أيضا، أن وصول أعضاء المنظمة إلى اتخاذ قرار التخفيض في حصص الإنتاج كان له الدور في إعادة بعث الأسعار وارتفاعها بشكل تدريجي[1]، إلى جانب الدور الذي لعبته الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في اقناع الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك وعلى رأسها روسيا في عدم رفعها لقيمة انتاجها لتعويض النسبة المنخفضة من حصة الأوبك ، بشكل يسمح بإعادة التوازن إلى السوق العالمية للبترول بالتالي ارتفاع الأسعار.

المطلب الثالث: نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID)

إن ضرورة تحليل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID)، يستلزم منا أولا التعريف بهذه المؤسسة من خلال التعرض لنشأتها وتركيبتها وأهدافها وأهم إنجازاتها بشكل يجعل من الامكانية في تحليل الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في هذا الإطار.

من هذا المنطلق، تأسس صندوق الأوبك للتنمية الدولية، بفضل الاقتراح الذي قدمته الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ونظيرتيها الإيرانية والفنزويلية في إطار القمة الأولى للأوبك، التي عقدت في العاصمة الجزائرية من 4 إلى 6 مارس 1975، وذلك على إثر صدور إعلان رسمي أكد على التضامن الطبيعي والدائم الذي يوحد بين دول الأوبك وسائر الدول النامية الأخرى في سعيها الدؤوب للتغلب على مشكلة التخلف الإنمائي والعمل على اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز التعاون بين هذه الدول.[2]

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن هناك نوع من الاختلاف بين الدول الأعضاء في الأوبك سنة 1975 فيما إذا كان يجب على صندوق الأوبك أن يصبح هيئة دائمة على مسرح المعونات الدولية، وذلك من حقيقة أنه كان يفتقر إلى الشخصية القانونية الخاصة به، بالإضافة إلى الاسم الأولي المحدد بـ" صندوق الأوبك الخاص"، ولكن تم تعديل اتفاقية صندوق الأوبك من أجل تمكين الصندوق من استخدام القروض المستردة لتمويل العمليات في المستقبل، وبهذا توافر للهيئة صفة الدوام. ومن الناحية الرمزية قد تم ضمان بقاء صندوق الأوبك في جانفي عام 1980 عندما قرر وزراء مالية الأوبك تحويل الصندوق إلى " هيئة دولية لتقديم المساعدات المالية إلى الأقطار النامية" ومنحها الشخصية القانونية.[3]

[1] - **أنظر الملحق رقم: (01).**
[2] - إيان سيمور، **مرجع سابق**، 390.
[3] - **المرجع نفسه**، ص 390.

وعلى هذا الأساس يعتبر صندوق الأوبك للتنمية الدولية، مؤسسة تمويل انمائي حكومية دولية تسعى لتمتين وتقوية التعاون المالي بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، والدول الأخرى في طريق النمو من خلال تمويل هذه الأخيرة عن طريق قروض ومساعدات مالية بشرو ط ميسورة، وكذا دعم تلك الدول في مجهوداتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التعاون جنوب –جنوب.

يقع مقر صندوق الأوبك للتنمية الدولية في العاصمة النمساوية " فيينا "، ويتكون من 12 عضو وهي الدول الأعضاء في منظمة الأوبك (الجزائر، الغابون، إندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا).[1]

يدار صندوق الأوبك للتنمية الدولية، من قبل **مجلس وزاري** الذي يعتبر الهيكل الأعلى في الصندوق، ويتكون من عضو واحد عن كل دولة عضو، وغالبا ما يكون وزير مالية تلك الدولة، و**مجلس المحافظين** (المجلس الإداري) الذي يتكفل بقيادة العمليات العامة للصندوق، ويكون هذين المجلسين تحت قيادة **المدير العام** الذي يتم تعيينه عن طريق المجلس الوزاري لمدة 5 سنوات.

أما عن تمويل الصندوق، فيكون عن طريق المساهمات الطوعية التي تقدمها البلدان الأعضاء في الأوبك، ومن إجمالي الاحتياطات التراكمية المتأتية من عمليات الصندوق، ففي ختام عام 2013 مثلا، بلغ مجموع المساهمات التي تعهدت البلدان الأعضاء في الأوبك بتقديمها مبلغ قدره 4431 مليون دولار بمساهمات مباشرة إلى الصندوق، وعن المبلغ الاحتياطي لنفس السنة فيبلغ 2624 مليون دولار.[2]

كما يعرف صندوق الأوبك للتنمية الدولية نشاط كبير وذلك من خلال العمليات التي يقوم بها سواء تعلق الأمر بتمويل **القطاع العام** الذي يشمل بدوره ثلاث أنواع مختلفة من القروض وهي:

- **قروض المشاريع:** التي تقدم لتنفيذ مشاريع إنمائية محددة.
- **قروض البرامج:** التي تغطي نطاق أوسع، بحيث تستخدم لإعادة تأهيل قطاع معين ومساعدة الدولة المستفيدة في الحصول على مستلزمات الإنتاج والمعدات، الأمر الذي يتطلب اتفاق الصندوق مع الدولة المستفيدة على قائمة محددة بوضوح من السلع والمعدات التي يتم شراؤها لهذا الغرض.
- **قروض دعم موازين المدفوعات:** والتي تستخدم بمرونة أكثر، إذ تشترط فقط أن توجه حصيلة القروض لاستيراد المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية أو السلع الرأسمالية اللازمة للإنتاج الزراعي.[3]

ويقوم الصندوق كذلك بتمويل التجارة وتقديم الدعم لمؤسسات **القطاع الخاص**، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى التسهيل المستحدث من قبل الصندوق سنة 1998 و المتعلق بتقديم الدعم المباشر للقطاع الخاص، والذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية عبر تشجيع نمو وتطور مؤسسات القطاع الخاص المنتجة في الدول النامية وبوجه خاص الدول الأقل نمو، وكذا دعم تطوير أسواق رأس المال المحلية، وعلى هذا الأساس يرتكز

[1] -DGRECI, **Fiche synoptique sur le Fonds de l'OPEP pour le Développement International(OFID),** Algérie : ministre des affaires étranger ,janvier 2010.

[2] - **Ibid**.

[3] - حازم الببلاوي وآخرون، **المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي**،(أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2005)، ص107.

نشاط التمويل لهذا التسهيل بصورة رئيسية على الاستثمار في المنشأت الصغيرة والمتوسطة وبدرجة أقل المشاريع الكبيرة المرتبطة بالقطاعين الزراعي والصناعي.[1]

إلى جانب ما سبق ينشط صندوق الأوبك للتنمية الدولية في العديد من البرامج المتعلقة بالمعونات والمنح، من خلال تقديم منح على شكل مساعدات فنية، ومساعدات موجهة للمنشآت الصغيرة ورعاية الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية، إضافة إلى المساعدات التي تقدم في حالات الإغاثة والطوارئ، وفي هذا السياق نشير إلى توسع هذه الأنشطة في السنوات الأخيرة من خلال انشاء ثلاث حسابات خاصة، الأولى لمكافحة" الإيدز" و مرض "إبولا"، والثاني لرعاية جهود الإعمار والإغاثة في فلسطين المحتلة، والثالث، حساب خاص بالمعونة الغذائية [2].

وعلى هذا الأساس تتعدد قطاعات نشاط الصندوق لتشمل ما يأتي: الزراعة والصناعات الزراعية، التعليم، الطاقة، القطاع المالي، الصحة، البنية التحتية، الصناعة التحويلية، الحد من الفقر، التنمية الريفية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، السياحة، التجارة، النقل، إمدادات المياه والصرف الصحي...وغيرها.

من جهة أخرى نشير إلى أن البرامج الاقراضية لصندوق الأوبك، منذ بداية عمله سنة 1976 كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى الدول النامية التي هي في أمس الحاجة " الدول الأكثر تخلفا "والدول الأخرى ذات الدخول المنخفضة، من خلال تقديم المساعدات للمشروعات التنموية، ودعم موازين المدفوعات لاستيراد السلع الاستهلاكية الضرورية، بحيث تم تحديد المعدل العام لعنصر الإعانة من 60إلى 70 %، وكانت شروط اقراض صندوق الأوبك ميسرة إلى حد كبير.

كما اتسمت القروض بفترات سداد طويلة الأجل، وأغلبها كانت من دون فائدة ولو أنه تم فرض نسبة قليلة من 0.5 إلى 0.75 % لقاء تكاليف خدمة القروض، فقد تم تخصيص حوالي 200 مليون دولار للبرنامج الاقراضي الأول لصندوق الأوبك، الذي ابتدأ العمل به في نهاية عام 1976، والذي صمم لتوفير الدعم لموازين المدفوعات لـ49 دولة من الدول الأكثر تخلفا، وأدى النمو السريع للمعونات المدفوعة إلى تحقيق الإنجاز الفعلي للبرنامج خلال سنة واحدة من بدأ التنفيذ[3]، ثم شهد الصندوق برامج أخرى عرفت تطورا مع مرور الوقت حتى وصل عدد الدول المستفيدة من مساعدات الصندوق حتى الآن ما يعادل 134 بلد من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي والشرق الأوسط وأوروبا[4] .

بالإضافة إلى ذلك، تم تحويل معونات كبيرة على أساس منح من قبل دول الأوبك، عن طريق صندوقها إلى مؤسسات أخرى متعددة الأطراف وبخاصة صندوق الائتمان التابع لصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية FIDA.

[1] - حازم الببلاوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 110.
[2] - **المرجع نفسه**، ص 111.
[3] - إيان سيمور، **مرجع سابق**، ص ص 391-392.
[4] - **أنظر الملحق رقم: (05).**

بالتالي مع توسع نشاط صندوق الأوبك أصبح بالإضافة إلى مكتبه الرئيسي في فيينا، لديه ما يعادل 22 مكتب في الدول المقترضة والمستفيدة من خدمات الصندوق.[1]

انطلاقا مما سبق عرضه حول صندوق الأوبك للتنمية الدولية، نستخلص أنه يمثل أحد أهم الأطر المتفرعة عن منظمة الأوبك منذ عام 1976، والمستوى الذي يعرف نشاط وحيوية كبيرين منذ الوهلة الأولى من انشائه، فقد عرف تطور تدريجي مع مرور الوقت نتيجة لحجم المعونات التي يقدمها للدول النامية في شتى أقطار العالم، ويعود الفضل في ذلك إلى اسهامات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، وعائدات الصندوق أثناء عملياته.

وبالحديث عن دور الجزائر في هذا الإطار، تجدر الإشارة أولا إلى أن فكرة إنشاء هذا الصندوق تعود إلى الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ونظيرتيها الفنزويلية والإيرانية خلال القمة الأولى للأوبك في العاصمة الجزائرية سنة 1975، والتي كانت كرد فعل غير مباشر للسياسة التي انتهجتها الدول الغربية ضد الأوبك وأعضائها عقب الحظر البترولي سنة 1973 ولجوء الدول الغربية إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة.

كما تمثل الجزائر أحد الأعضاء الملتزمين والأكثر نشاطا وذلك بفضل حنكة دبلوماسيتها الاقتصادية من خلال حرصها على تقديم الاسهامات اللازمة وفي الوقت المناسب، وحجم المعونات التي تقدمها خصوصا عندما يتعلق الأمر بأعمال الإغاثة والطوارئ، فلقد بلغ قيمة مساهمات الجزائر المباشرة في صندوق الأوبك خلال سنة 2013 ما يعادل 105 640 دولار[2].

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى الإنفاق المالي الخارجي الجزائري في باب المساعدات المباشرة للدول الفقيرة ودعم نشاط وبرامج الهيئات والمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق الأوبك للتنمية الدولية، من أقل من 50 مليون دولار سنة 2000 إلى 150 مليون دولار عام 2005 إلى نحو 300 مليون دولار سنويا خلال 2014[3]، بحسب ما تظهره النفقات المسجلة ضمن ميزانية وزارة الخارجية والمصاريف المشتركة للدولة، وتأثر ذلك إيجابا بزيادة إيرادات البترول وتحسن مداخيل الدولة منذ بداية القرن الحالي، وطموح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بشكل عام للعب دور أكبر في محيطها الإقليمي، واستعادة بعض الدور المفقود بسبب الأزمة الأمنية والاقتصادية التي عاشتها خلال فترة التسعينيات، وإن بقيت هذه الأرقام بعيدة عن مبالغ كبيرة تنفقها دول أخرى أعضاء في منظمة الأوبك وفي صندوق الأوبك للتنمية الدولية، مثل السعودية وليبيا في العالم العربي وإفريقيا، إلا أن الموقع الجزائري الجديد يبدو منسجما مع نفس الاستراتيجية التي كانت معتمدة سنوات السبعينيات، وهي أن يكون الدعم المالي مكملا لدبلوماسية نشطة وليس العكس.

[1] - DGRECI, **Fiche synoptique sur le Fonds de l'OPEP pour le Développement International(OFID), Op.Cit**.

[2] - **أنظر الملحق رقم:(06).**

[3] - عبد النور بوخمخم، **المساعدات و المساهمات المالية الجزائرية للخارج تضاعفت ست مرات في 10 سنوات**، الموقع: file:///C:/Users/star/Desktop (تاريخ التصفح 02 ماي 2015، على الساعة 15:20).

خلاصة الفصل:

إن ما يمكن استخلاصه خلال هذا الفصل، هو أن الجزائر منذ الاستقلال عملت جاهدة على استعادة سيادتها الكاملة على قطاعها الحيوي المتمثل في قطاع المحروقات، وبالنظر للظروف التي عاشتها خلال العقد الأول من الاستقلال، من إجحاف واستغلال لثرواتها الباطنية، من طرف الشركات الأجنبية وعلى رأسها الفرنسية، اتخذت مجموعة من الإجراءات الداخلية (إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك وتأميم محروقاتها بشكل تدريجي إلى غاية إعلان فيفري 1971)، وأخرى خارجية تمثلت أساسا في الانضمام إلى منظمة الأوبك سنة 1969، و في إطار هذه الأخيرة سطرت الجزائر مجموعة من الأهداف والغايات التي تصبو إلى تحقيقها سواء في الأجل القريب أو البعيد، وعملت من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية في هذا المستوى على تفعيل الحوار شمال-جنوب منذ عام 1975، كما كثفت نشاطها خلال فترة الصدمات البترولية التي شهدتها السوق العالمية للبترول، بداية بالصدمة البترولية الأولى الناتجة عن الحظر البترولي العربي سنة 1973، مرورا بالصدمة المضادة والصدمات التي شهدها العالم في عقد التسعينيات وصولا إلى الصدمة الأخيرة في سنة 2014.

وفي نفس السياق شهدت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نشاط وحيوية كبيرين، خلال قمم منظمة الأوبك الثلاث(الجزائر 1975، كاراكاس 2000، الرياض 2007)، هذا إلى جانب الدور الكبير الذي لعبته خلال الاجتماع الاستثنائي لمنظمة الأوبك في مدينة وهران الجزائرية سنة 2008، وفي إطار التعاون مع الدول النامية سعت الجزائر لتكثيف نشاط دبلوماسيتها الاقتصادية في إطار صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID) منذ إنشائه سنة 1976.

وعليه نلاحظ أن نشاط وفاعلية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك كان انعكاسا للظروف البيئة البترولية الدولة التي تشهد فترات ارتفاع وفترات انخفاض لأسعار البترول في السوق العالمية.

ولكن الحديث عن نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، يقودنا إلى ضرورة الاحاطة بأهم التحديات والمشاكل التي تواجهها هذه الأخيرة، والتي تقف كعقبة أمام تحركاتها، بالتالي توضيح أهم السبل والأليات المستحدثة لمجابهتها، وهذا ما يتم التفصيل فيه خلال الفصل الثالث.

الفصل الثالث

تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك وسبل مواجهتها

يسعى هذا الفصل إلى محاولة تحديد أهم التحديات التي تقف كعقبة لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، ثم الكشف عن السبل والآليات المستحدثة لغرض تجاوز هذه التحديات، وأخيرا محاولة تقديم تصور مستقبلي لمكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك في آفاق 2030، وذلك بالاعتماد على أحد تقنيات الدراسات المستقبلية والمتمثلة في تقنية السيناريوهات.

المبحث الأول: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك

إن نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، تصادفه عدة تحديات سواء تعلق الأمر بتحدي الفواعل الدولية في المجال البترول ؛ بداية بالسياسات الجديدة للشركات البترولية الكبرى مرورا بسياسات الوكالة الدولية للطاقة وصولا إلى التحدي الناتج عن بروز دول أخرى مصدرة للبترول خارج الأوبك وباحتياطات معتبرة، إلى جانب التحدي الناتج عن التنافس الداخلي بين دول الأوبك الذي ينعكس سلبا على وحدة القرار فيها، وأخيرا تحدي التوجه إلى الطاقات البديلة للبترول، وازدياد الاستهلاك الداخلي لهذه المادة من قبل دول الأوبك، وهذا ما يتم التفصيل فيه خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: تحدي الفواعل الدولية في مجال البترول

إن من بين التحديات التي تشكل عقبة لدور ونشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك خصوصا منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، نجد تحدي الفواعل الدولية التي تعمل في مجال البترول، والمتمثلة أساسا فيما يأتي:

1- تحدي السياسات الجديدة للشركات البترولية الكبرى

إن محاولة تحليل أثر السياسات الجديدة للشركات البترولية الكبرى على الدور والنشاط الدبلوماسي الجزائري في إطار منظمة الأوبك يستدعي منّا التعريف أولا بهذه الشركات، وفي هذا الإطار نشير إلى أن هذه الأخيرة تمثل أهم الفواعل التقليدية التي تنشط في المجال البترولي، فهي بذلك تمثل أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في قطاع الطاقة وبشكل أخص في مجال البترول، حيث سيطرت هذه الشركات الكبرى على مجال الصناعة البترولية منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن 19 ، و تعد شركة "ستاندارد أويل" الأمريكية و الشركة البريطانية برتيش بتروليوم BP و الشركة الهولندية Shell أولى هذه الشركات.[1]

كما يعود تاريخ بروز هذه الأخيرة كفاعل رئيسي على المستوى الدولي إلى بداية القرن العشرين وذلك خلال عقد **"اتفاقية أكنا كاري*"** التي جمعت الشركات البترولية الغربية الثلاثة ومنها الشركات الوريثة

---

[1] - أمينة مخلفي، **مرجع سابق**، ص 56.

* تم التوقيع على **اتفاقية أكناكاري** في أوت من عام 1928 في برج أكناكاري بـ إيكوس البريطانية، بحيث جمعت ثلاث شخصيات رئيسية وهي الهولندي هنري دي ترتيل الملقب بنابليون البترول الذي يستغل حقل البترول في أندونيسيا والذي تحالف مع ماركوس أنوهال اللذان أسسا روايال دوتش شال، والأمريكي والتر ستيغل الذي يمثل شركة ستندارد اويل (ايكسون مستقبلا) التي أسسها جون روكفيلر التي تتحكم بالنفل والتوزيع والصناعة البتروكيماوية وسير جون كادمان الإنجليزي مدير انجلاند داشا(Bp مستقبلا) التي تأسست لاستغلال البترول الإيراني ليدخل الرأسمال البريطاني من خلال وزير البحرية آنذاك ونستون تشرشل واتجهت شركة رويال نيفي من الفحم نحو البترول. والاجتماع السري أسس لاستغلال مشترك بين الشركات الثلاثة لكل ما هو مرتبط بالصناعة البترولية، أنظر:(Tonolli Frédéric Et Hamelin Arnaud**, Le Secret Des Sept Sœurs-t,** Film Documentaire, Arte Tv, Production Sunest Presse Et De Planète, France, 2011.)

لتفكك شركة ستندارد أويل أوف نيوجرسي SOONG لتقسيم مناطق انتاج البترول على المستوى العالمي، وهي شال، ايكسون، بريتيش بيتروليوم[1].

ومع مرور الوقت شهد العالم في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بروز منافسين لهذه الشركات الكبرى يحملون إرادة استراتيجية للتواجد والتأثير في سوق العالمية للبترول، وذلك بعد اكتشاف البترول في بعض الدول كالجزائر وليبيا، تمثلت أساسا في الشركات الوطنية في الدول المصدرة للبترول التي أضحت هي الأخرى شركات منافسة أمام الشركات العملاقة، وبرز دورها في سياق سياسة التأميم التي تبنتها الدول المنتجة في السبعينيات، ثم تضاعف دورها في بداية الثمانينيات والتسعينيات.

ومن أهم هذه الشركات نجد شركة **أرامكو** السعودية التي تمثل أكثر هذه الشركات حضورا في سوق العالمية نظرا للحجم الذي تنتجه، بالإضافة إلى شركة سوناطراك الجزائرية **SONATRACH**، الشركة الإيرانية **NIOC**، العراقية **SOMO**، الكويتية **KPC**، والفنزويلية **PDVSA.**[2]

نتيجة لما سبق عملت الشركات البترولية الكبرى على تفعيل استراتيجياتها من أجل الحفاض على صدارتها في السوق العالمية للبترول، من خلال رسم سياسات جديدة تمثلت أساسا فيما يأتي:

- **سياسة الاعتماد على نشاطات غير بترولية**

اعتمدت هذه السياسة خلال الثمانينيات لأول مرة من طرف شركة شيفرون الأمريكية عام 1983 بعد انكشاف احتياطاتها البترولية على المدى البعيد، ونتيجة لسياسات التأميم البترولي التي انتهجتها معظم دول الأوبك وهو ما جعل الشركات البترولية تتوجه نحو ما بعد البترول،[3] كشركة هاليبورتون Haliborton الأمريكية التي تنشط في الأشغال العمومية وصناعة الفولاذ، وأحسن مثال على ذلك، هو مشاركتها في بناء مستشفى عين النعجة بالجزائر[4].

- **سياسة دفع عمليات الإدماج والامتصاص في القطاع البترولي لاكتساب موارد جديدة وتجاوز خسارة المناطق التقليدية**

لقد حددت هذه السياسة بعاملين هما ارتفاع أسعار استغلال مناطق الإنتاج البترولي الجديدة، واستمرار تراجع أسعار البترول منذ 1981 ما سمح للشركات البترولية برفع احتياطياتها إلى ثمن أقل من خلال نشاطات الاستكشاف وكسب الاحتياطيات من خلال العمليات التمويلية، فقد استفادت من هبوط الأسعار وابتلعت الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بالخسارة المالية.[5]

---

[1] - أمينة مخيلفي، **مرجع سابق**، ص 58.

[2] - Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko, **Géopolitique Du Pétrole: Un Nouveau Marché, De Nouveaux Risques , Des Nouveaux Mondes,(** Paris : Ed Technip, 2005), P115.

[3] - Merdaoui, Mustapha, Bezzi, Abdelkrim, **Stratégies Des Grands Acteurs De L'énergie : La Compagnie Total, Laboratoire De Valorisation Des Energies Fossiles,** (Alger : Ed Naftal Ecole Nationale Polytechnique(Enp), Le 29 Aout 2009), P88.

[4] - Hocine Malti, **Op. Cit**, P 329.

[5] - Merdaoui, Mustapha, Bezzi, Abdelkrim**, Op.Cit**, P89.

- **إعادة بناء القطاع البترولي العام (سلسلة الصناعة البترولية)**

وتبرز الغاية من هذه السياسة في ثلاثة أهداف أساسية تشمل: تخفيض توجيه الشركات البترولية الكبرى لاستثماراتها نحو الاستكشاف والإنتاج بهدف تحقيق الاندماج مع الشركات الصغرى، بتركيز هذه الاستثمارات على صناعة المنبع التي تتطلب التكنولوجيا العالية ما يسمح لها باحتكارها أمام صعود شركات الدول المنتجة التي أصبحت تتحكم بالسلسلة البترولية، إلى جانب تحديث أداة الإنتاج في أجزاء التكرير من خلال استثمارات عالية المستوى، و كذا الاستغناء عن القطاعات الأقل مردودية أو المعرضة للتنافس خاصة صناعة المصب التي تتأثر الشركات الكبرى بصعود أسواق صاعدة تتحكم شركاتها الوطنية بالتسويق والنقل، خاصة الشركات البترولية الصينية والروسية.[1]

- **سياسة تنويع الانتشار الجغرافي**

تتمثل في التوجه نحو مناطق أخرى حديثة الاكتشاف، والانتشار في جميع القارات على غرار منطقة الشرق الأوسط، كالتوجه إلى منطقة شمال افريقيا وبحر الشمال وخليج المكسيك، وبحر قزوين.

- **سياسة توجيه الاستثمارات البترولية نحو مناطق الإنتاج الجديدة**

إن الهدف من هذه السياسة هو تخفيض الخسارة الناتجة عن سياسات التأميم في دول الأوبك، ولقد نشطت هذه السياسة في المناطق الصناعية (ألاسكا وبحر الشمال) مع الإشارة أن هذه المناطق تتميز بخاصيتين هما: صعوبة استغلالها تقنيا (حقول أعماق البحر والمناطق القطبية)، ونفقاتها الباهظة.[2]

- **سياسة إعادة التوازن في العلاقات التجارية مع شركائها**

تشير هذه السياسة التي تنتهجها بشكل خاص الشركات البترولية الأمريكية، إلى تحويل تبعية أوروبا واليابان والصين من بترول الأوبك إلى تبعيتها لمصادر الطاقوية الأخرى كالفحم والطاقة النووية والغاز الصخري الذي تملك أولوية في هذا المجال لتفوقها التكنولوجي، ونجاح هذه الاستراتيجية قائم على ديمومة دول الأوبك في فرض ضرائب باهظة على الشركات لاستغلالها للبترول، وعدم قدرة أوروبا على توحيد سياسة طاقوية، وكذلك الدور الدائم للشركات البترولية الأمريكية كمتعامل رئيسي في دول الأوبك وفي أكبر أسواق الاستهلاك لتراكم الموارد المالية المهمة لتحريك الاستغلال في الأراضي الأمريكية.[3]

- **سياسة الاندماج بين الشركات الكبرى ضد الشركات الصاعدة في دول الأوبك**

لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات البترولية الكبرى أحد أهم الاستراتيجيات الجديدة للشركات الكبرى من أجل الحصول على أكبر حصة في السوق، وإعادة السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي كما

[1] - Merdaoui, Mustapha, Bezzi, Abdelkrim, **Op. Cit**, P 89.

[2] - **Ibid**, PP 84-85.

[3] - Khelif, Amor**, Le Marché Pétrolier Face Aux Nouvelles Stratégies Et Domination,** Cread, Algérie, 1989, P14

كان عليه الحال قبل إنشاء منظمة الأوبك، فعملية الاندماج بين هذه الشركات، يؤثر دون شك على الموقف التنافسي للشركات الوطنية لدول الأوبك بشكل عام والشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك بشكل خاص[1].

وعلى هذا الأساس فالسياسات الجديدة للشركات البترولية الكبرى، تشكل تحدي كبير لدور الأوبك بشكل عام في السوق الدولية للبترول، وتحدي لدولها وعلى رأسها الجزائر، من خلال اضعاف قدرتها التنافسية من جهة، والتفاوضية مع المستهلكين من جهة أخرى.

2- تحدي سياسات الوكالة الدولية للطاقة

تعد الوكالة الدولية للطاقة إحدى أهم الأطراف الفاعلة في السوق العالمية للبترول، وذلك كونها الإطار الجامع لمعظم الدول المستهلكة له، تعود نشأتها إلى سنة 1974، نتيجة للحظر البترولي العربي سنة 1973 والذي تأثر به الاقتصاد الغربي بشكل كبير، وتعود فكرة انشاء هذه الوكالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية **"هنري كيسنجر"**.

فبعد أن تحققت سلطة تحديد الأسعار ولأول مرة في تاريخ سوق البترول للدول المنتجة من خلال تحديد سعره المرجعي بـ 11.65 دولار (العربي الخفيفArabian Light) في جانفي 1974، برزت في الشهر الموالي جبهة من الدول الصناعية ضد الأوبك، أين قال **هنري كيسنجر** بعد تأسيس الوكالة الدولية للطاقة، بأنه**" خلال عشر سنوات لن يكون للأوبك أي وجود"**[2].

استهدفت الوكالة الدولة للطاقة منذ انشائها، الوقوف بوجه تحركات منظمة الأوبك في شتى المجالات وبالخصوص في مجال تحديد هذه الأخيرة لأسعار بترولها، ما يعني أن هدفها سياسي بالدرجة الأولى يتلخص في مواجهة قوة الأوبك، هذا إلى جانب اتهام دول الأوبك بحصولها على عوائد مالية عالية عن طريق بيع بترولها بأسعار مرتفعة، مما يتطلب حسب وجهة نظر دول هذه الوكالة، ضرورة **تدوير الأموال البترولية** *.[3]

وعلى هذا الأساس سطر هذا التنظيم جملة من السياسات تمثلت فيما يأتي:

- العمل على خفض استهلاك أعضائها من البترول وذلك من أجل خلق فائض اصطناعي في بترول الأوبك، أي تحقيق زيادة في المعروض البترولي لدول الأوبك، مقابل تقليص الطلب من قبل دول الوكالة الرئيسيين لإحراج الأوبك ودفعها إلى خفض أو تجميد أسعار بترولها الخام.
- تنسيق العمل بين بلدان الوكالة من أجل السيطرة على العمليات اللاحقة لإنتاج البترول الخام.

---

[1] - مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس-سطيف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، أيام 07-08 أفريل 2008، ص 16.

[2] -Kherab A, Tybeche S, **L'aie,L'aiea, L'irena**, Ecole Nationale Polytechnique, Algerie, 2009 , P 293.

[3] - نواف الرومي، **مرجع سابق**، ص 194.

***تدوير الأموال البترولية:** مصطلح أطلق من قبل المسؤولين في البلدان الغربية المتقدمة بعد أن أجرت منظمة الأوبك تعديلات الأسعار البترولية خلال الربع الأخير من عام 1973، ويقصد بالتدوير، إعادة تشغيل أموال البترول العربية في تلك البلدان، أو إعادة تصديرها إلى البلدان المذكورة مرة أخرى، للمساهمة في زيادة انمائها ورفع درجات التقدم الاقتصادي فيها.

- الاتفاق على خطة شاملة لاقتسام البترول في الحالات الطارئة، كعملية الحظر البترولي العربي سنة 1973.
- تطبيق برنامج المخزون البترولي الكبير الذي قد يصل إلى مستوى يكفي الاستهلاك المحلي لبلدان الوكالة لمدة سنة كاملة، في حالة انقطاع الاستيرادات البترولية لأي سبب كان.[1]
- رسم سياسات ترشيد الطاقة في إطار عالمي، وهذا بفضل علاقات التعاون مع الدول خارج الوكالة والمنظمات العالمية.
- البحث عن مصادر بترولية خارج مناطق الأوبك وعدم الاعتماد كليا على مصادر هذه الأخيرة.
- متابعة أحداث السوق البترولية وتبادل المعلومات بين الوكالة والشركات البترولية التابعة لدول الوكالة.
- تحسين هياكل الطلب والعرض العالمي للطاقة وتشجيع استهلاك المصادر الطاقوية غير البترولية مع ترشيد استخدامها.
- دفع التكامل بين السياسات الطاقوية والمحافظة على البيئة.[2]

من خلال ما سبق عرضه، نلاحظ أن أغلب السياسات التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة ليست في صالح منظمة الأوبك ودولها، وبذلك تشكل تحديا كبيرا لنشاط ودور المنظمة بشكل عام ونشاط دولها بشكل خاص وعلى رأسها الجزائر، ما يعني أن هذه السياسات تشكل تحدي لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الأوبك من خلال تضيق هامش تحركاتها والتقليل من قوتها التفاوضية في إطار المنظمة وفي السوق العالمية للبترول.

3- تحدي صعود الدول المنتجة والمصدرة للبترول خارج الأوبك

لقد كان من نتائج الحظر البترولي العربي سنة 1973، بالإضافة إلى انشاء الوكالة الدولية للطاقة من قبل الدول الصناعية الكبرى سنة 1974، تبني هذه الأخيرة لسياسة تشجيع تنويع مناطق الانتاج على غرار دول الأوبك من خلال شركاتها البترولية الكبرى.

ونقصد بالمناطق خارج دول الأوبك، البلدان الصناعية وبلدان العالم النامي التي تمتلك احتياطات معتبرة من البترول ولا تدخل ضمن غطاء الأوبك، وعلى سبيل المثال، روسيا، والمكسيك، ودول غرب إفريقيا، والهند النرويج، كازخستان... وغيرها.

ونلاحظ من خلال الجدول الآتي أهم الدول المنتجة والمصدرة للبترول خارج الأوبك حسب تموقعها القاري:

[1] - نواف الرومي، **مرجع سابق**، ص 195.
[2] - أمينة مخلفي، **مرجع سابق**، ص ص 129-130.

الجدول رقم(04): يوضح أهم الدول المنتجة و المصدرة للبترول خارج الأوبك حسب القارات.

القارة	الدول المنتجة خارج الأوبك
إفريقيا	مصر، غينيا الاستوائية، الكنغو، السودان
أسيا	روسيا، كزاخستان، أوز باكستان، اذربيجان، تركمنستان، عمان، سوريا، اليمن، الصين، الهند، ماليزيا، تيلاندا، فيتنام
أوربا	النروج، بريطانيا، الدنمارك
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك
أمريكا الجنوبية	البرازيل، الأرجنتين، كولمبيا، البيرو

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لشركة BP لسنة 2014، ص 08.

وقد بدأت هذه السياسة تعطي ثمارها في أوائل الثمانينيات، حيث بدأت دول الأوبك ترغم على خفض إنتاجها، بينما أخد إنتاج الدول خارج الأوبك في الزيادة بصورة مضطردة.

فمنذ منتصف الثمانينيات ازداد نصيب الدول المصدرة غير الأعضاء، بحيث ورثت في مجال التصدير ما فقدته الأوبك، فللإشارة عرفت الفترة الممتدة من 1973- 1982، إضافة ما يعادل 5 ملاين برميل يوميا خارج انتاج الأوبك[1]، ولكن تمثلت نقطة الضعف الرئيسية في موقف الدول غير الأعضاء أنها لا تحاول تنسيق مواقفها رغم أنها صارت طرفا مهما في الصناعة البترولية، ودعت الأوبك وقتها الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء لتنسيق سياستهم الإنتاجية معها دفاعا عن هيكل الأسعار وحفاظا على استقرار الأسواق، ولكن الدعوة لم تلقى استجابة كافية ، ومن ثم أعلنت الأوبك تخليها عن الالتزام بسقف الإنتاج وأنها سوف تحافظ على نصيبها العادل في السوق بتبني مبدأ الحرية للجميع أي الخروج المطلق عن الالتزام بالحصص .

في نفس السياق استطاعت الدول المنتجة للبترول خارج الأوبك، بصورة تدريجية أن ترفع من حصتها في السوق العالمية على حساب دول الأوبك، فعلى سبيل المثال ازداد الإنتاج الداخلي للبترول لمجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية من 15 مليون برميل لليوم عام 1981إلى 18.2 مليون برميل

[1] - محمد كريم خيدر، **جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 114.

عام1985[1]، واستمر هذا الوضع خلال فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات، خصوصا مع اكتشاف مناطق بترولية جديدة ذات احتياطي عالي كمنطقة بحر قزوين وخليج المكسيك. الشيء الذي انعكس سلبا على المداخيل المالية لدول منظمة الأوبك وعلى رأسهم الجزائر، مع العلم أن غالبية دول هذه الأخيرة ريعية، يقوم اقتصادها على عائدات صادرات البترول.

وعليه فازدياد انتاج هذه الدول، يقابله تراجع لحصة الأوبك في السوق العالمية للبترول من جانب، ومن جانب أخر تراجع المركز شبه الاحتكاري الذي كانت تتمتع به دول الأوبك في السوق العالمية، وعلى إثر ذلك تقلص هامش تحرك منظمة الأوبك في السوق العالمية وضعفت قوتها التفاوضية مع الدول المستهلكة[2].

ومن خلال ما سبق عرضه، نجد أن من بين التحديات التي تقف كعقبة في مسار نشاط منظمة الأوبك ككيان جامع لأهم الأقطار المصدرة للبترول، ونشاط دولها بشكل انفرادي وعلى رأسهم الجزائر، بروز الدول المنتجة والمصدرة للبترول خارج الأوبك، كونها تضعّف من القوة التفاوضية لدول الأوبك مع الدول المستهلكة، كما قد تساهم في احداث خلل في موازين العرض والطلب في السوق العالمية، خصوصا عند رفض هذه الدول تنسيق سياساتها البترولية مع دول الأوبك.

وعليه يظهر تأثير صعود هذه الدول وازدياد دورها ومكانتها في السوق العالمية على دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، من خلال تضيق هامش تحرك هذه الأخيرة في إطار المنظمة، والتقليل من قوتها التفاوضية مع الدول المستهلكة للبترول، ومنافستها في السوق العالمية للبترول.

المطلب الثاني: تحدي التنافس الدبلوماسي بين الدول الفاعلة في المنظمة وأثره على وحدة القرار فيها

إن من أهم التحديات التي تقف في وجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك نجد تصاعد حدّة التنافس الدبلوماسي بين أهم الدول الفاعلة في هذه المنظمة، بشكل يؤثر على نشاط وقوة المنظمة بشكل عام، والنشاط الدبلوماسي للدول الأعضاء فيها بشكل خاص، كما قد يصل الحد في هذا التنافس إلى التأثير سلبا على قرارات المنظمة، بصعوبة التوصل إلى إجماع حول القرارات المصيرية، وهذا ما يتم التفصيل فيه خلال هذا المطلب.

تجدر الإشارة أولا أن العضوية في إطار منظمة الأوبك يتخللها عدم التوازن بين الدول الأعضاء منذ بداية مسارها وفي مختلف النواحي، سواء تعلق الأمر بالانتشار الجغرافي ، اللغة، الدين أو من حيث حصص الإنتاج، فأغلب الدول الأعضاء في الأوبك تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط، فمن معدل 12 دولة نجد 06 دول من هذه المنطقة، ضف إلى ذلك فارق اللغة فمن معدل 12دولة نجد06 دول لغتها الرسمية هي اللغة العربية، نفس الشيء بالنسبة للديانة الغالبة فنجد 07دول تدين بالإسلام، لكن رغم كل هذه الفروق إلا أن المصلحة المشتركة جعلتهم متحدين في كيان واحد، للدفاع عن ثرواتهم الباطنية، والبترول بشكل خاص ضد الجشع و الإجحاف الذي كانت تمارسه الشركات البترولية الكبرى قبل فترة الستينات.

[1] - محمد كريم خيدر، **مرجع سابق**، ص 114.
[2] - **المرجع نفسه**، ص 115.

أما عن الاختلاف وعدم التوازن بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بحصص الإنتاج داخل المنظمة، فنلاحظ احتكار كبير من قبل السعودية التي تنتج لوحدها ما يعادل ثلث إنتاج الدول الأعضاء مجتمعة، وذلك بطبيعة الحال نتيجة لحجم احتياطاتها، وقدراتها الإنتاجية مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى.

ومع مرور الوقت بدأت المشاكل الداخلية المتعلقة بالقضايا السياسية والاقليمية تطغى على قرارات المنظمة، ويظهر ذلك في صعوبة التقاء الآراء في ظل اختلاف المصالح وسعي كل طرف لتولي القيادة، وهذا ما يمكن ملاحظته في الاجتماعات الوزارية للمنظمة خصوصا عند انهيار أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها، و أحسن دليل على ذلك الاجتماع الوزاري الاستثنائي الذي عقد في العاصمة النمساوية فيينا في 27 نوفمبر 2014، والذي شهد انقسام الآراء إلى طرفين رئيسيين، طرف تقوده السعودية و يضم بعض دول الخليج الأخرى كالإمارات العربية المتحدة و الكويت و قطر التي كانت تصر على إبقاء سقف الإنتاج كما كان ، و طرف أخر يضم كل من إيران و فنزويلا و الجزائر نيجيريا و العراق، الذي ينادي بتخفيض سقف الإنتاج بمليون برميل لليوم .

كما أن مشكلة الأوبك الأزلية ليست في قدرة المنظمة على خفض الإنتاج، بل في البحث عمن سيبدأ في تخفيض إنتاجه أولا، ففي حالات قليلة يتفق الجميع على قرار الخفض، كما حدث في اجتماع وهران في الجزائر عام 2008 عندما تراجعت أسعار البترول في السوق العالمية من 133.19 دولار إلى ما يقارب 40 دولار في ضرف فترة زمنية وجيزة[1]، بحيث قرر وزراء أوبك في ذلك الاجتماع خفض الإنتاج بنحو 4.2 مليون برميل يوميا، ما سمح بإعادة بعث الأسعار بعد مرور بعض الأشهر فقط.

إلى جانب ما سبق تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف بين الدول الأعضاء في الأوبك من حيث الاحتياطات، القدرة الانتاجية، طبيعة الأنظمة الاقتصادية، السياسية، عدد السكان، و درجة النمو الاقتصادي، ساهم في خلق إشكال كبير اليوم داخل المنظمة وهو ما يعرف بـ**"سعر تعادل الميزانية"** الذي أصبح يؤرق الجميع، وسعر تعادل الميزانية هو سعر برميل البترول الذي تحتاج إليه كل دولة عضو حتى لا تشهد ميزانيتها عجزا ماليا وتضطر إلى الاستدانة أو استخدام موارد أخرى، كالاحتياطيات المالية لتغطية وسد العجز، وبسبب تزايد اعتماد دول الأوبك على البترول كمصدر رئيسي لمواردها من العملة الصعبة، وفشل الكثير في تقليل الاعتماد عليه، أصبح الكل رهين تقلبات الأسعار وسياساتهم مرهونة بمصير البرميل، وعليه تحتاج دول الأوبك أن تبقي سعر سلتها في المتوسط عند 105 دولار عام 2014 حتى لا تسجل ميزانيتها أي عجز مالي، بحسب تقديرات نشرتها مؤسسة الاستثمارات البترولية العربية (أبيكورب)، لسنة 2014 .[2]

ولكن قد يختلف السعر المناسب باختلاف الدولة، فبحسب تقديرات "دويتشه" خبير ألماني في مجال الطاقة، فإن السعودية تحتاج إلى متوسط سعر بترول 99 دولارا لميزانية 2014، فيما تحتاج الكويت إلى 75 دولارا والإمارات إلى 80 دولارا، في حين تحتاج نيجيريا إلى 126 دولارا، أما فنزويلا فتحتاج إلى 162 دولارا، وهو الأعلى بين كل أعضاء الأوبك[3].

---

[1] - **أنظر الملحق رقم: (01).**

[2] - وائل مهدي، **فنزويلا وإيران تشعلان الدبلوماسية في "أوبك" لرفع الأسعار: راميراز يتجول يتجول في المنطقة ويتجه إلى روسيا**، الموقع: http://aawsat.com/home/article/222246 (تاريخ التصفح: 25 أفريل2015، على الساعة 17:10).

[3] - **المرجع نفسه.**

هذه الاختلافات سمحت ببروز ما يعرف **"بسياسة المحاور"** داخل منظمة الأوبك، أين انشقت الدول الأعضاء إلى محورين رئيسيين، فهناك دول لها احتياطات و قدرة انتاجية كبيرين ، وهي معظم دول الخليج وعلى رأسها السعودية التي لها أكبر احتياطي عالمي مؤكد سنة 2013[1] ، إلى جانبها كل من الكويت وقطر و الإمارات العربية المتحدة، وهذه الدول تعتمد على **سياسة أكبر عرض**، من خلال محاولتها الدائمة للحفاض على حصصها الإنتاجية سواء داخل الأوبك أو على المستوى العالمي، في حين هناك دول أخرى الأقل احتياطا و الأقل انتاجا، مثل الجزائر و نيجيريا والعراق وإيران وفنزويلا والإكوادور التي تعتمد على **سياسة دفع الأسعار إلى الارتفاع** بغض النظر عن أي عوامل أخرى، ويرون أن على المستهلكين خاصة في الدول المتقدمة أن يتخلوا عن أنانيتهم ويشاركوا الثروة مع الدول الأقل نموا والتي يتكون منها أعضاء الأوبك.

وفي سياق أخر تجدر الإشارة إلى أن التنافس الدبلوماسي بين الدول الفاعلة داخل منظمة الأوبك، تحكمه عوامل أخرى على غرار العوامل الاقتصادية، كتصادم المصالح السياسية والإقليمية، فعلى سبيل المثال التنافس الإيراني-الخليجي، وبشكل خاص التنافس الإيراني-السعودي حول القضايا الإقليمية، كقضية سوريا، اليمن، الملف النووي الإيراني...، الشيء الذي يستدعي تحليل استراتيجي وجيوسياسي، للاحتقان الذي تشهده منظمة الأوبك في الفترة الحالية.

وفي هذا الإطار تشير التحاليل حول الأزمة الأخيرة التي شهدتها أسعار البترول بداية من جوان 2014، أين فقد سعر البرميل نصف قيمته، في ضرف زمني قصير، إلى أن هناك توافق أمريكي-سعودي للضغط على موسكو و طهران، سواء في أكرانيا أو في مباحث الملف النووي الإيراني ، بحيث تقول كل من روسيا و إيران أن الانخفاض في الأسعار وقع بسرعة كبيرة ولا يمكن أن يكون انعكاسا لوضع الاقتصاد العالمي و إنما وقع بفعل الفائض الكبير في كميات البترول المطروحة في السوق، ويشيرون إلى أنه بالرغم من أن حصة الأوبك لا تتعدى ثلث السوق، فان السعودية هي الموازن لهذه السوق، لأنها المنتج الوحيد الذي يستطيع بسهولة إنتاج ما بين 6 و 12 مليون برميل في اليوم، و الواضح أن السعودية ترفض خفض إنتاجها بأية صورة من الصور، ولا حتى التفاهم مع منتجي أوبك الأخرين والمنتجين خارج الأوبك لخفض متزامن في الإنتاج .[2]

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن ازدياد التنافس بين الدول الفاعلة داخل الأوبك في إطار سياسة المحاور، ينعكس بشكل سلبي على وحدة القرار في المنظمة، ما يهدد مصداقية المنظمة والغاية الرئيسة من إنشائها، المتمثل أساسا في الدفاع عن مصالح الدول المصدرة للبترول والحفاض على استقرار الأسعار، بحيث يشكل هذا التنافس تحديا كبيرا للمنظمة ككل ولأعضائها بشكل انفرادي، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مصير هذه المنظمة في ظل احتدام التنافس الدبلوماسي والسياسي فيها، و عن مصير الدول المتواضعة فيها كالجزائر والإكوادور وحتى أنغولا التي انظمت سنة 2007.

[1] - OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, Vienna, Austria, 2013, P11.

[2] - مركز الجزيرة للدراسات، **موازين مختلفة: مكاسب إيران وتحديات السعودية**، 22 جانفي 2015، ص 03.

المطلب الثالث: تحدي التوجه إلى الطاقات المنافسة للبترول وازدياد الاستهلاك الداخلي لدول المنظمة

1- تحدي التوجه إلى الطاقات المنافسة للبترول

إن من أبرز التحديات التي تواجه منظمة الأوبك بشكل عام، ونشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار هذه الأخيرة، نجد ازدياد التوجه إلى الطاقات المنافسة للبترول من قبل الدول الصناعية والمستهلكة له، نتيجة لعدة أسباب أهمها الحظر البترولي العربي سنة 1973، الذي كان دافع أساسا لتفكير الدول الصناعية لما بعد البترول.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الاعتماد المفرط على البترول كمصدر هام من مصادر الطاقة من قبل الدول الصناعية الكبرى، كان نتيجة للخاصيات التي يتميز بها مقارنة بالمصادر الأخرى، كسهولة نقله ودرجة احتراقه العالية، وقلة تكاليفه، إضافة إلى كونه مصدر لعدة منتجات بتروكيماوية أخرى.

كما أن من أبرز الدوافع التي حفزت الدول الصناعية والشركات البترولية الكبرى على البحث عن مصادر طاقوية بديلة للبترول، خصوصا في مطلع القرن 21، نجد الارتفاع المستمر لأسعار البترول من جهة، ومحدودية الاحتياطات البترولية من جهة أخرى، بشكل قد لا يساير حجم المكتشف منها معدلات الاستهلاك، وكذا احتمال نضوب البترول مقارنة بالمعدلات الاستهلاكية المتزايدة، هذا إلى جانب الحاجة الدائمة والمتزايدة للطاقة في العالم. [1]

نتيجة لهذه الدوافع، وسعيا من الدول الأكثر استهلاكها للبترول لضمان مصادر أمنة للطاقة، عملت على التحول بشكل تدريجي من استهلاك البترول الخام، إلى الاعتماد على مصادر طاقوية غير بترولية، علما أن هذه الأخيرة أكثر وفرة في الدول الصناعية كالفحم الحجري والطاقة النووية والطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والمائية.

عموما يمكن تصنيف الطاقات المنافسة للبترول إلى نوعين:[2]

الطاقات التقليدية المنافسة للبترول، كالغاز الطبيعي، الفحم الحجري، الطاقة النووية...إلخ

الطاقات الجديدة والمتجددة: كالطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية " طاقة الرياح"، الطاقة المائية "الكهرومائية"، الطاقة الحرارية الجوفية، الطاقة العضوية، وطاقة الهيدروجين، هذا إلى جانب طاقة الغاز الصخري والبترول الصخري، الذي يعتبر من أحدث مصادر الطاقة من حيث الاكتشاف، ولكن لا يصنف ضمن الطاقات المتجددة.

وفي نفس السياق تسعى كل دول العالم وبشكل خاص الدول المستوردة للبترول، إلى تطوير الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها وبأقل التكاليف الممكنة، وفي سبيل تحقيق ذلك وضعت الكثير من الاستراتيجيات وخصصت ميزانيات ضخمة، سواء على مستوى البحث العلمي أو على مستوى الإنتاج والتوزيع، وقد

[1] - محمد كريم خيدر، **مرجع سابق**، ص 123.
[2] - وحيد خير الدين، **مرجع سابق**، ص 134.

حققت الطاقات المتجددة على مستوى الدولي تطورا لا بأس به في الآونة الأخيرة، وأصبحت محل اهتمام حتى من طرف الدول البترولية.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى بعض هذه الطاقات البديلة والمتجددة، من أجل توضيح الصورة أكثر وليس في سبيل الحصر، ولعل من أهم هذه الطاقات التي حظيت باهتمام كبير نجد:

الطاقة الشمسية: التي لم يبقى الاهتمام بها حكرا على الدول المستوردة للبترول فقط، بل امتد هذا الاهتمام الى كل دول العالم وبدون استثناء، وهذا لأن الطاقة الشمسية تتميز بمواصفات تجعلها أفضل وأهم مصادر الطاقة المتجددة خلال هذا القرن ، والمرشح الأول لزعزعة مكانة الطاقة البترولية مستقبلا، فهي طاقة هائلة يمكن استغلالها في أي مكان، وتشكل مصدرا مجانيا للوقود الذي لا ينضب، كما أنها طاقة نظيفة لا تنتج أي نوع من أنواع التلوث البيئي، خاصة مع بداية تصاعد مخاطر تغير المناخ، فخلال السنوات القليلة الماضية بدأت مجموعة من التكنولوجيات الجديدة المناسبة في الانتقال بهدوء ولكن بحسم ، من نطاق الاهتمام التدريجي إلى نطاق الواقع التجاري مما أتاح تقدما سريعا في كفاءة استخدام الطاقة والاستفادة من أشعة الشمس .[1]

وبالاستناد إلى الإحصائيات التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة AIE سنة 2013، نلاحظ جيدا حجم الأهمية التي حظيت بها الطاقة الشمسية خصوصا من قبل الدول الصناعية، فقد بلغ إجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الشمسية نهاية سنة 2012، حولي 13500 ميغاواط مقارنة بـ 7866 نهاية سنة 2007، حيث تصدرت ألمانيا قائمة البلدان المستخدمة للخلايا الفوتوفولية المنتجة للطاقة الشمسية، ببلوغ إجمالي الطاقات لديها في سنة 2013حولي 6400 ميغاواط[2].

طاقة الهدروجين: يعتبر الهيدروجين من أهم الطاقات المنافسة للبترول، ومن بين بدائل الطاقة التقليدية الناضبة، فهو غاز لا رائحة له ولا لون له وليس بغاز سام، وله خصائص فيزيائية وكيميائية جيدة، فهو يحتوي على كل المقومات التي تجعله وقودا ناجحا، كونه الأخف والأنظف، ومن الممكن تحويله إلى أشكال أخرى من الطاقة وبكفاءة تامة، ويعتبر الهيدروجين أيضا من أكثر العناصر تواجدا في الكون" فهو موجود في كل الظروف الطبيعية وفي أي مكان من الكرة الأرضية.

وعليه تعتبر الطاقة الهيدروجينية حضارة هذا العصر وسر تقدمه، ويعد الهيدروجين أخف العناصر وزنا، وموجود في الأجواء في جميع حالات الطقس المختلفة، ويتوقع أن يستخدم غاز الهيدروجين مستقبلا في تشغيل الطائرات والسيارات والقطارات، السفن ، المصانع ، تدفئة المنازل والمستشفيات والمدارس وغيرها من المرافق العامة، كما يوفر للمستهلكين الكهرباء والماء الصالح للشرب، ومع تزايد المخاوف من ندرة ونفاذ مصادر الطاقة التقليدية خاصة " الثروة البترولية " تزداد أهمية الهيدروجين ليكون مصدرا

[1] - بيته ساندر وآخرون، **التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة: الشمس-الرياح-المياه-حرارة باطن الأرض**،(ترجمة حسام الشيمي، مصر: مجموعة النيل العربية، 2005)، ص 52.

[2] - أمينة مخلفي، **مرجع سابق**، ص 30.

للطاقة في المستقبل، ولكن هنا تجدر الإشارة أن مصدر الهيدروجين الأساسي هو الماء، و عليه في حال نضوب هذه المادة الأخيرة فإنه سيهدد مباشرة بنضوب الهيدروجين .[1]

ومن خلال ما سبق عرضه حول ازدياد التوجه من قبل الدول الصناعية والمستهلكة للبترول نحو تطوير الطاقات المنافسة له، نجد أن هذا التوجه يشكل تحديا حقيقيا لمنظمة الأوبك، بحيث تتخذه الدول الصناعية الكبرى المستهلكة، كورقة رابحة للضغط على دول هذه المنظمة، الشيء الذي ينعكس سلبا على النشاط الدبلوماسي لتلك الدول وعلى رأسها الجزائر، ما يجعلنا نتساءل عن مستقبل ومصير هذه المنظمة من جهة ودولها بما فيهم الجزائر من جهة أخرى، والتي تعد غالبيتها دول ريعية تعمد اقتصادياتها اعتمادا كليا على عائدات صادراتها البترولية، ولعل هذا السبب الذي دفع بهذه الأخيرة هي الأخرى للتفكير لما بعد البترول.[2]

2- تحدي ازدياد الاستهلاك الداخلي لدول المنظمة لمادة البترول

لقد برز تحدي أخر لا يقل أهمية عن سابقيه، والذي لم تتنبه له معظم الدول الأعضاء في الأوبك، والمتمثل في ازدياد الاستهلاك الداخلي لمادة البترول بشكل مستمر وملحوظ من قبل هذه الدول، فخلال السنوات الأخيرة خصوصا مع بداية القرن 21، ونتيجة لتحرك عجلات التنمية في معظم دول هذه المنظمة من خلال تبنيها لعدة مشاريع اقتصادية ضخمة، ازداد حجم استغلالها الداخلي لثرواتها الباطنية.

فإذا لا حضنا بتمعن الإحصائيات التي قدمتها الشركة البترولية البريطانية BP، في تقريرها السنوي لسنة 2014، حول حجم الاستهلاك العالمي لمادة البترول، بالألف برميل، منذ سنة 2005 إلى غاية 2013، نلاحظ التطور الكبير للاستهلاك الداخلي لمعظم دول الأوبك بما فيهم الجزائر، كما يوضحه الجدول أدناه.

[1] - وحيد خير الدين، **مرجع سابق**، ص 132.
[2] - محمد كريم خيدر، **مرجع سابق**، ص 127.

الجدول رقم: (05)يوضح تطور الاستهلاك الداخلي للبترول لبعض دول الأوبك من 2005-2013: (أ ب ي)

الدول/السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعودية	2012	2083	2201	2376	2592	2803	2847	2989	3075
الجزائر	250	258	286	309	327	327	345	368	386
قطر	120	135	153	173	172	193	237	248	267
إيران	1699	1843	1874	1959	2011	1873	1909	1927	2002
فنزويلا	606	633	640	716	727	691	689	712	777
الكويت	257	251	264	259	244	236	249	289	231
إ.ع. المتحدة	493	527	565	586	566	630	718	748	773
الإكوادور	169	180	183	188	191	220	226	233	248

Source : BP Statistical Review of World Energy, June 2014.

إن ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الإحصائيات، أن حجم الاستهلاك الداخلي للبترول من قبل الدول الأعضاء في الأوبك، التي هي في الأصل دول مصدرة للبترول، في تزايد مستمر، وبشكل واضح، ما يجعلنا نتساءل عن تأثير هذه الظاهرة على مستقبل الأوبك ككيان جماعي ودولها بشكل انفرادي.

في هذا الإطار نشير إلى بعض الأحداث التي شهدتها منظمة الأوبك خلال مسارها الطويل، وهو مسألة انسحاب وتجمد عضوية بعض أعضائها، والأمر يتعلق بالغابون التي كانت أحد الدول الفاعلة في منظمة الأوبك في فترة سابقة وانسحبت عام 1995، وكذا تجمد عضوية إندونيسيا منذ سنة 2008، ويرجع ذلك إلى تراجع قيمتهما الإنتاجية وحصصهما في الأوبك، نتيجة لضعف احتياطهما من جهة، وازدياد استهلاكهما الداخلي من جهة أخرى، زد على ذلك فقد تحولتا من دول مصدرة إلى دول مستوردة للبترول.

وعلى هذا الأساس، يشكل الازدياد في حجم الاستهلاك الداخلي لمادة البترول بالنسبة للجزائر، كما تبينه الأرقام في الجدول السابق تحديا كبيرا، لضمان مكانتها ودورها على مستوى الأوبك، وتحديا لدبلوماسيتها الاقتصادية في هذا المستوى، من خلال تراجع قوتها التفاوضية في السوق الدولية للبترول، في حال استمرار هذه الظاهرة وعدم إيجاد البديل، بالتالي احتمال وقوعها في نفس سيناريو إندونيسيا والغابون.

المبحث الثاني: آليات وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة التحديات

يسعى هذا الجزء إلى محاولة الإحاطة بأهم الأليات المستحدثة من قبل السلطات الجزائرية لغرض مواجهة التحديات التي تقف كعقبة في مسار نشاط دبلوماسيتها الاقتصادية في إطار منظمة الأوبك، وذلك من خلال التعرض أولا إلى أهم الاصطلاحات الجديدة في قطاع المحروقات التي تمثل القاعدة التي تنشط على أساسها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطارها الخارجي، ثم محاولة توضح دور الشركة الوطنية سوناطراك في تفعيل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مجا ل المحروقات بشكل عام و في إطار الأوبك بشكل خاص، وأخير التعرض إلى اعتماد نفس النهج الذي تبنته الدول الصناعية من خلال تكثيف جهودها في مجال الطاقات البديلة و المتجددة كألية لدعم القدرة التفاوضية لدبلوماسيتها الاقتصادية في مجال الطاقة.

المطلب الأول: الإصلاحات الجديدة في قطاع المحروقات وربطها بالدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

إن من بين الأليات المستحدثة، لغرض مواجهة التحديات التي تصادف نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، نجد الإصلاحات التشريعية المتتالية والمنظمة للقطاع البترولي الجزائري، وعليه فضرورة تحليل أهم الإصلاحات التي شهدها القطاع البترولي الجزائري، يستلزم منّا الرجوع إلى أول قانون إصلاحي الذي يعود إلى سنة 1986، والذي كان نتيجة للصدمة البترولية المضادة التي شهدتها السوق العالمية للبترول في تلك السنة، وتتبع أهم الإصلاحات التي واكبتها إلى يومنا هذا.

فلقد سارعت الجزائر بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 إلى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات، من خلال الغائها للقانون السابق واصدار قانون أخر جديد، الذي حاول إرساء نظام يقوم على عقود تقاسم الإنتاج، وفتح القطاع البترولي الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر.

تعود أسباب هذه الإصلاحات إلى جملة من النقاط التي يمكن اختصارها فيما يأتي[1]:

- التراجع الكبير لأسعار البترول في السوق العالمية سنة 1986إلى ما دون 10 دولار للبرميل، الذي يقابله تراجع في المداخيل الجزائرية من العملة الصعبة.
- عدم تنافسية القانون السابق " قانون 1971"، الناتج عن عملية التأميم، كونه منغلق ولا يمنح للشركات الأجنبية الحوافز والامتيازات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاع.
- الضغوط المالية والاستثمارية، من خلال معانات قطاع المحروقات في تلك الفترة من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع ما ترتب عنه تراجع الإنتاج البترولي.
- التطور التكنلوجي في القطاع، فنتيجة لعدم توفر التكنلوجيا اللازمة واستمرار شركة سوناطراك في العمل بنفس الأدوات وبنفس الأساليب الموروثة عن عهد التأميم، والذي كان له انعكاسات على النتائج المحققة في تلك المرحلة.

[1] - بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 99.

- التحول في أساسيات السوق العالمية للبترول، بحث برزت مؤشرات تحول كبيرة في السوق العالمية منذ بداية الثمانينات وتراجع دور الأوبك لصالح الشركات البترولية الكبرى.

وعليه شرعت الجزائر ابتداء من 1986، في أول عملية اصلاح كبيرة في تاريخ قطاع محروقاتها، تم خلالها التخلي عن وضعية الاحتكار السابقة وفتح المجال للأطراف الأجنبية من خلال السماح للشركات البترولية الأجنبية التي أصبح بمقدورها في إطار عقود الشراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك، القيام بكل الأنشطة الإنتاجية المتعلقة بالاستكشاف والحفر والتكرير، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال القوانين الآتية:

1- قانون 86-14

و هو أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، صدر هذا الأخير في 19 أوت 1986، وكان كرد فعل من السلطات الجزائرية إزاء الصدمة البترولية سنة 1986، و كان الغرض منه هو احداث تغيرات في المجال الاستثماري الذي يمكن الرأسمال الأجنبي من المشاركة في الاقتصاد الجزائري، تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 34 لسنة 1986 ، وعليه منح هذا القانون دفعا قويا لنظام الجباية البترولية و أرسى قواعد قانونية تسمح للشريك الأجنبي أن يقوم بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها ونقلها و ممارسة المؤسسات التي تعمل في هذا المجال حقها وواجبها في الأعمال السالفة الذكر.[1]

وبعد مرور خمس سنوات من إصدار قانون 1986، اتضح للمشرع الجزائري أن هذا القانون تشوبه عدة نقائص مما يستدعي إجراء بعض التحسينات تماشيا مع الظروف التي تشهدها السوق العالمية للبترول، وعلى إثر ذلك تم إصدار قانون 91-21.

2- قانون 91-21

صدر هذا القانون في 04 ديسمبر 1991، لغرض تطوير الاستثمار ورفع مستوى الإنتاج في القطاع البترولي، وعلى إثره قامت السلطات الجزائرية بإجراء جملة من التعديلات على القانون 86-14 قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاستكشاف والاستغلال وكذا التسويق، بشكل أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل الاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنلوجيا الحديثة في هذا المجال.

وأهم ما استحدثه هذا القانون هو توسيع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز الطبيعي بعدما حصر القانون السابق إطار الشراكة في قطاع البترول فقط، إلى جانب توسيع نطاق الامتيازات الجبائية الممنوحة لغرض جلب استثمارات الشركات الأجنبية.[2]

3- قانون 05-07

صدر هذا القانون بتاريخ 28 أفريل 2005، ويهدف أساسا إلى تنظيم النشاط في مجال المحروقات من الوجهة القانونية، بحيث يوضح بشكل أساسي حقوق وواجبات كل المتعاملين في القطاع، من خلال ممارستهم لكل النشاطات في مختلف المراحل البترولية والغازية، بحيث أصبح بفضل هذا القانون من حق كل متعامل

[1] - La Loi N° 86-14 Du 19 Août 1986 modifiée et complétée relative aux activités de prospection, de recherche, d'exploitation et de transport, par canalisation, des hydrocarbures, Publiée Au Journal Officiel N° 35 Du 27 Août 1986.

[2] - La Loi N° 91-21 Du 04 Décembre 1991 modifiant et complétant la loi N°86-14 Du 19 Août 1986, Publiée Au Journal Officiel N° 63 Du 07 Décembre 1991.

اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس عمله في هذا المجال بحرية، وفي كل حلقات النشاط البترولي، بداية من المنبع إلى غاية المصب، الشيء الذي يعني إنهاء الاحتكار في القطاع البترولي الذي كانت تمارسه شركة سوناطراك.

يهدف هذا القانون الذي يتضمن 115 مادة والذي ألغيت بموجبه أغلب أحكام قانون 86-14، إلى تشجيع وترقية عملية البحث في المناطق الناقصة والمنعدمة التنقيب، وبموجبه تم أيضا استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية وكذا الاستقلالية المالية وهما:

- **الوكالة الوطنية لتثمين مواد النفط (ALNAFT):** وأنيط بها مجموعة من المهام، من بينها العمل على ترقية استثمارات قطاع المحروقات ومنح مساحات البحث، إلى جانب مراقبة تطبيق عقود البحث والاستغلال، إضافة إلى تطوير بنوك المعلومات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.
- **الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها (ANRH):** والتي تتكفل أساسا بالسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالنشاطات التي يحكمها هذا القانون، وكذا دراسة طلبات منح النقل بواسطة الأنابيب.[1]

4- الأمر رقم 06-10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات رقم 05-07

صدر هذا الأمر بتاريخ 29 جولية 2006 وذلك لتعديل القانون 05-07، بحيث تمثلت أهم التعديلات التي جاء بها هذا الأمر، في تحديد نسبة مساهمة مؤسسة سوناطراك في عقود الشراكة بـ51 %على الأقل بتطبيق رسوم غير قابلة للحسم على الأرباح عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري للأسعار 30 دولار للبرميل الواحد، وذلك فيما يخص العقود المبرمة بين سوناطراك و الشركاء الأجانب في إطار القانون رقم 86-14، وتم تحديد هذه الرسوم بـ 05% كحد أدنى و 50 % كحد أقصى -**المادة 12 من القانون نفسه**-.

وعلى هذا الأساس يعد هذا القانون الذي تم مراجعته، القاعدة القديمة التي تجعل من سوناطراك الطرف الذي يستحوذ على الأغلبية في جميع العقود سواء تعلق الأمر بالبحث والاستغلال أو النقل والتكرير، وتتضمن أحكام القانون الجديد فرض رسوم على الفوائد الاستثنائية لتشمل عقود تقاسم الإنتاج المبرمة مع سوناطراك.[2]

5- قانون 13-01 المعدل والمتمم لقانون المحروقات رقم 05-07

صدر هذا القانون بتاريخ 20 فيفري 2013، ويعتبر أخر قانون في قطاع المحروقات الجزائري كما أنه يعدل ويتمم بعض أحكام قانون رقم 05-07 بحيث يتضمن هذا القانون الجديد تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون السابق، إلى جانب إدراجه لعشرة مواد جديدة، وتتعلق التعديلات بتسهيلات جديدة للاستثمارات خاصة الأجنبية منها في التنقيب عن المحروقات واستغلالها، كما يتضمن مزايا جبائية جديدة، ويحدد الخطوط العريضة للتنقيب عن الطاقة غير التقليدية واستغلالها ومنها الغاز الصخري.

[1] - La Loi N° 05-07 Du 28 Avril 2005 Relative Aux Hydrocarbures, Publiée Au Journal Officiel N° 50 Du 19Juillet 2005.

[2] - Ordonnance N° 06-10 Du 29 Juillet 2006 modifiant et complétant la loi N° 05-07du 28 avril 2005 Relative Aux Hydrocarbures, Publiée Au Journal Officiel N° 48 Du 30 Juillet 2006.

وأقرت السلطات الجزائرية في القانون الجديد -**المادة 35**-تخضع من خلالها ممارسة النشاطات المتعلقة باستغلال الغاز أو الزيت الصخري إلى موافقة مجلس الوزراء الذي يترأسه رئيس الجمهورية.

ويتضمن عقد البحث والاستغلال الخاص بالمحروقات غير التقليدية مرحلتين، الأولى مرحلة البحث ومدتها 11 سنة على الأكثر، ابتداء من تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ، والثانية مرحلة الاستغلال ومدتها 30 سنة لاستغلال المحروقات غير التقليدية السائلة، و40 سنة بالنسبة لاستغلال المحروقات غير التقليدية الغازية، يضاف إليها مدة تمديد اختياري بـ 5 سنوات بناء على طلب المتعاقد، و5 سنوات أخرى بموافقة سلطة الضبط.

وعلى هذا الأساس يهدف هذا القانون إلى تحسين أداء قطاع المحروقات ومن أجل منافسة متزايدة في سوق المحروقات وكذا استكمال لمسار الإصلاحات التي بدأت منذ قانون 1986.[1]

من خلال ما سبق عرضه حول أهم الإصلاحات التي شهدها القطاع البترولي الجزائري منذ سنة 1986، نلاحظ التوجه الجديد للجزائر، من خلال العمل على فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال المحروقات وذلك بتوفير الأرضية اللازمة لذلك من تحفيزات وتسهيلات، بشكل يساهم في تنمية وتطوير قطاع المحروقات الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى توفير القاعدة التي يتم التفاوض على أساسها من خلال الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية سواء في إطار منظمة الأوبك، أو في السوق العالمية.

المطلب الثاني: الاعتماد على دور الشركة الوطنية سوناطراك في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

إن محاولة تحليل دور الشركة الوطنية سوناطراكSONATRACH في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مجال المحروقات بشكل عام والبترول بشكال خاص، من خلال الاعتماد عليها كألية لمواجهة التحديات التي تواجهها في إطار الأوبك، يقتضي منّا التعريف أولا بهذه الشركة ونطاق نشاطاها، بشكل يجعل الصورة أوضح.

تعتبر الشركة الوطنية سوناطراك من بين المؤسسات التي تم إنشاؤها بعد الاستقلال، بحث تأسست بموجب الأمر 63-491 بتاريخ 31 ديسمبر 1963، وأوكلت إليها مهمة نقل وتسويق المحروقات، وبموجب المرسوم 66-996 الصادر في 22 سبتمبر 1966، تم توسيع نطاق نشاطها لتشمل كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول البترول والمواد المشتقة.[2]

ومع إعلان تأميم المحروقات الجزائرية في 24 فيفري 1971، انفردت بنشاط البحث والانتاج والنقل بالإضافة إلى معالجة الغاز وتسويق المحروقات، وفي هذا الإطار نشير إلى أن مهام الشركة تتوسع وتعرف

[1] - La Loi N° 13-01 Du 20 Février 2013 Relative Aux Hydrocarbures, Publiée Au Journal Officiel N° 11 Du 24 Février 2013.

[2] - Hocine Malti, **Op. Cit**, P45.

تحولات مع صدور كل مرسوم رئاسي جديد، فمع حلول 1998، واصدار المسوم 98-48 بتاريخ 11 فيفري 1998، أضحت الشركة تتولي المهام الأتية[1]:

- التنقيب على المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- نقل المحروقات عن طريق البحر والبر.
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة تقويم المحروقات الغازية.
- تحويل المحروقات وتكريرها.
- تسويق المحروقات ومشتقاتها داخل الوطن وخارجه.
- تطوير مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر وخارجها مع مختلف الشركات الجزائرية والأجنبية.
- رفع امكانية تصدير البترول والغاز المميع.

وعلى هذا الأساس أصبحت الشركة الوطنية سوناطراك في الوقت الحالي مؤسسة متكاملة، تستطيع التدخل مباشرة في كافة مراحل نشاطات قطاع المحروقات.

وبالنظر إلى التوسع الكبير في نطاق نشاطات الشركة سوناطراك أضحت لها أهداف قريبة وبعيدة المدى في نفس الوقت، بحيث تسعى أساسا إلى[2]:

- تلبية الحاجيات الوطنية المتزايدة.
- وعلى المستوى الدولي تسعى أن تكون القائد في ميدان الغاز الطبيعي المميع.
- المشاركة في الانجازات الصناعية والتجارية في الخارج لكي تكون أكثر قرابة من الزبون في الخارج إلى جانب العمل على تنويع منتجاتها.
- التحكم في توزيع نشاطاتها، مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات لتحقيق الشهرة لعلاماتها.
- الحصول على حصة في السوق العالمية لكل منتوج على حدا(البترول والغاز) على مستوى مختلف الدول المستهلكة.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، رسمت الشركة الوطنية سوناطراك، استراتيجية جديدة مماثلة للاستراتيجيات الجديدة التي اعتمدتها الشركات البترولية الكبرى، تمثلت في **" استراتيجية التنويع"**، من خلال تطوير نشاطات أخرى على غرار البترول والغاز الطبعي كتوليد الكهرباء، الاستثمار في الطاقات الجديدة والمتجددة، تحلية المياه وكذلك البحث واستغلال الطاقات المنجمية.

ومن جهة أخرى، في إطار تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مجال المحروقات، وفي ظل احتدام التنافس في السوق العالمية للبترول، سطرت الشركة الوطنية سوناطراك استراتيجية أخرى بعيدة المدى تهدف أساسا إلى الانتشار قدر المستطاع على المستوى العالمي، من خلال انشاء فروع في عدة دول

[1] - المرسوم الرئاسي رقم 98-48، المؤرخ في 11 فيفري 1898، المتضمن للقانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها نقلها وتحويلها وتسويقها، الجريدة الرسمية رقم 07، نشرت في 15 فيفري 1998.

[2] - أمينة مخلفي، **مرجع سابق**، ص 106.

وفي كل القارات، فكما يشير التقرير السنوي لشركة سوناطراك لسنة 2012، أضحت هذه الشركة تنشط في الدول الآتية[1]:

إفريقيا: كل من مالي، النيجر، ليبيا، مصر، وفي **أوربا**: اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا، وفي **أمريكا اللاتينية**: البيرو، وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية برقم أعمال يقدر ب 56.1 مليار دولار محقق خلال 2011.

الخريطة رقم:(04) توضح النشاط الدولي لشركة سوناطراك.

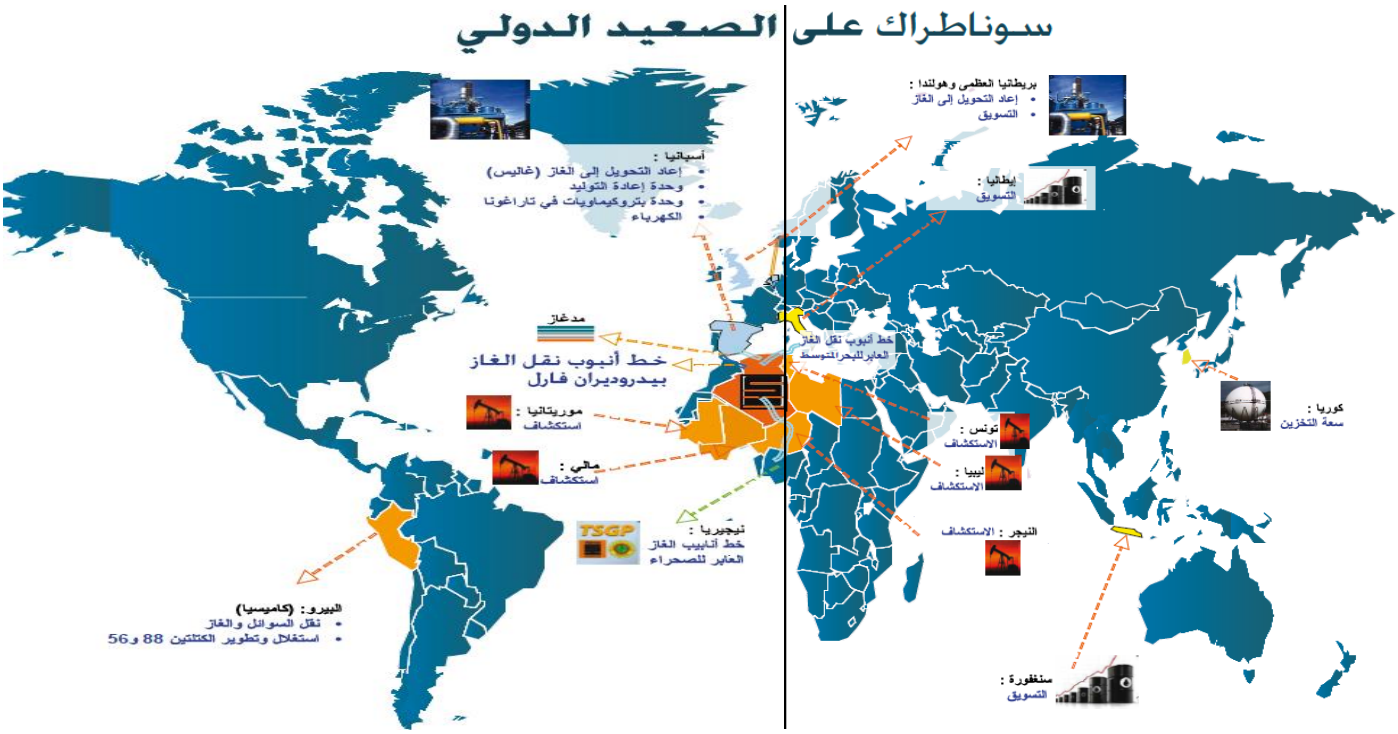

المصدر: التقرير السنوي لشركة سوناطراك لسنة 2012، ص 71.

وعليه تنشط الشركة الوطنية سوناطراك تقريبا في القارات الخمسة، حيث تشمل خدماتها القاعدية الاستكشاف وإنتاج المحروقات، صناعة المصب البترولية والغازية، النقل البحري وعبر القنوات والتسويق، حيث تتواجد استثماراتها في افريقيا من خلال فرعها سيباكس Sipex في كل من تونس وليبيا(الاستكشاف)، موريتانيا بامتلاكها لجناح استكشاف، وفي مالي بـ 5 أجنحة استغلال، وفي النيجر جناح استكشاف بـ كافرا kafra ، وفي نيجيريا (TSGP) وفي مصر من خلال المناطق المغمورة (العميقة).

كما تنشط في أوروبا في كل من فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وهولندا في عمليات التسويق، وفي إسبانيا من خلال المشروع البتروكيماوي لـ **تاراغون Tarragone** ووحدات تمييع الغاز بـ Galicia،

[1] - التقرير السنوي لشركة سوناطراك لسنة 2012، ص70.

حيث تتمتع برأسمال يقدر بـ 36 % في مشروع ميدي غاز وتصدير الغاز نحو اسبانيا وإيطاليا وفي البرتغال باكتساب 2% من EDP ، كما تنشط في البيرو من خلال تطويرها لحقول بترول Camisea ومشروع نقل البترول والغاز من الحقل نفسه.

وتنشط أيضا في كوريا الجنوبية من خلال قدرات التخزين. بالإضافة الى حصتها في انجاز خط نقل الغاز العابر للصحراء من نيجيريا، النيجر، الجزائر، أوروبا.[1]

وفي نفس السياق تسعى الشركة الوطنية سوناطراك في الفترة الحالية جاهدة إلى كسب مكانة عالمية لكي تصبح لاعبا أساسيا في السوق العالمية للبترول، وعلى هذا الأساس فالدولة الجزائرية تسعى إلى تحويل مجمع سوناطراك إلى مجمع بترولي وغازي عالي الأداء والمنافسة، وتحاول دائما الولوج إلى عالم الاستثمار في قطاع المحروقات خارج الجزائر وأصبح بذلك مجمع سوناطراك يحتل المرتبة الأولى في إفريقيا والمرتبة 13 على المستوى العالمي.[2]

وهذا ما يزيد من قوة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مجال البترول، من خلال زيادة حضورها في مختلف مناطق العالم، وكذا تطوير شبكاتها البترولية العالمية ما يزيد من حجم قوتها التفاوضية وحضورها على مستوى الهيئات الطاقوية المختلفة في العالم، وعلى رأسها منظمة الأوبك، وعليه إن كان حجم إنتاج الجزائر ليس بالكبير، غير أن التواجد خارج حدودها يدعم مكانتها ودورها في إطار هذه الهيئات، خاصة وأن شركة سوناطراك تعتبر أكبر شركة في مجا ل المحروقات على المستوى الإفريقي من خلال رقم أعمالها.

المطلب الثالث: الاعتماد على الطاقات البديلة لدعم القدرة التفاوضية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

إن ما يميز العالم خلال القرن العشرين و بداية القرن الحالي هو الاعتماد المفرط على مصادر الطاقة التقليدية و بشكل خاص البترول لتحريك عجلات التنمية الاقتصادية ، لهذا أصبحت كل دول العالم خاصة الدول الصناعية تبحث عن استراتيجية طاقوية بديلة، بشكل يخلصها من التبعية الكاملة لهذه المادة، علما أن الوقود الأحفوري، يعتبر موردا ناضبا، و لذلك ارتأت مختلف القوى العالمية أن الطاقات الجديدة و المتجددة، هي أفضل سبيل يخفّض على الأقل من نسبة الاعتماد على الثروة البترولية، وعليه قامت بتسخير كامل إمكانياتها من أجل الحصول على الطاقة اللازمة و بأسلوب راشد وبيئي في نفس الوقت، بالإضافة إلى خلق نظام طاقوي قابل للاستمرار والتجدد بشكل يلبي احتياجات الجيل الحالي والمستقبلي وتحقيق التنمية المنشودة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة .

من هذا المنطلق نشير أن هذا التوجه الاستراتيجي من قبل الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للطاقات التقليدية (البترول والغاز الطبيعي)، يشكل بطريقة مباشرة تحديا لمصير منظمة الدول المصدرة للبترول

[1] - Abdelmadjid Bouzidi, **L'ambitieux programme d'investissement de Sonatrach**, El Djazair Le Magazine ; N° 85 - Avril 2015, file:///F:/Nouveau dossier/ El Djazair Com L'ambitieux programme d'investissement de Sonatrach.htm (consulté le 02 mai 2015, A 11 :20).

[2] - التقرير السنوي لشركة سوناطراك لسنة 2012، ص 70.

وأعضائها، كون هذه الأخيرة ينحصر نطاق عملها على مصادر الطاقة التقليدية ، والبترول بشكل خاص، وعليه يعتبر السبيل الوحيد للوقوف أمام هذا التحدي ومحاولة تجاوزه، هو عمل دول هذه المنظمة على تطوير قدراتها الطاقوية من خلال انتهاج نفس النهج، وذلك باستثمار كامل إمكانياتها في تطوير قدراتها في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة.
وبالحديث عن الجزائر، يعد الاعتماد والتوجه إلى الطاقات البديلة أحد أهم السبل المعتمدة من قبلها، لمواجهة التحديات التي تصادف دبلوماسيتها الاقتصادية في إطار منظمة الأوبك، وأحد السبل في بناء اقتصادها الوطني بشكل قوي ومتكامل.

فلقد وسّعت الجزائر في السنوات الأخيرة نطاق اهتماماتها، بترقية الطاقات البديلة للمحروقات ، التي تتميز بخاصية عدم الاستقرار في الأسعار وكذا احتمال نضوبها في أي وقت، وذلك من خلال إعداد الأرضية اللازمة لذلك، بداية بفتح السوق الوطنية للمنافسة من أجل التمكن من انتاج القدر الطاقوي المحدد ضمن البرنامج الوطني لترقية الطاقات الجديدة والمتجددة ، وإعداد الإطار القانوني والتشريعي اللازم لذلك، بداية بقانون 98-11 لسنة 1998، الذي يعتبر أول اهتمام تشريعي فعلي جسّد وبصورة حقيقية اهتمام الجزائر بالطاقات المتجددة ، من خلال اعطاءه أهمية بالغة لهذا النوع من الطاقات ، وإثره تم تحديد حجم الموارد الموجودة لهذه الطاقات من خلال امتلاك الجزائر لحقل شمسي هائل بطاقة تفوق 3000 ساعة اشماس سنويا، إضافة إلى طاقة معتبرة من الرياح و نسبة حرارية جوفية .[1]

ثم تلتها قوانين ومراسيم أخرى لتدعيم هذا المشروع وذلك بإصدار القانون رقم 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة، من خلال الإجراءات والنشاطات التطبيقية بغية ترشيد الطاقة المتجددة والحد من تأثير النظام الطاقوي على البيئة.
إلى جانب القانون رقم 02-01 لسنة 2002، المعروف بقانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز، ويعتبر هذا القانون أول إطار تشريعي تناول من خلاله المشرع الجزائري آليات تسويق الطاقة الكهربائية الناتجة عن المصادر المتجددة، ضف إلى ذلك قانون رقم 04-09 لسنة 2004، والمتعلق أساسا بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى الأرضية القانونية المسخرة من أجل دفع مشروع الطاقات الجديدة والمتجددة، نشير إلى بعض الهياكل المؤسساتية المستحدثة لنفس الغرض من خلال إنشاء المركز الوطني لتطوير الطاقات المتجددة CDER و وحدة البحث في الطاقات المتجددة URAER بالإضافة إلى وحدة البحث في الطاقات المتجددة بالمنطقة الصحراوية URERMS، وغيرها.[2]

بالتالي نجد أن الجزائر قد مهّدت للانطلاق بشكل جدي بمشروع الطاقات البديلة للمحروقات، بحيث أصبحت هذه الأخيرة في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية الجزائرية الطويلة الأمد، ولكن تجدر الإشارة أن مشروع الطاقات البديلة للمحروقات خصوصا المتعلقة بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح،

[1] - وحيد خير الدين، **مرجع سابق**، ص 161.
[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 162 -163.

تستدعي جهد أكبر وتكنلوجيا عالية ما دفع بالجزائر للتوجه إلى الطرف الأجنبي بمحاولة جذب استثمارات أجنبية مباشرة في هذا المجال.

وعلى هذا تعمل وزارة الطاقة بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية، على تفعيل سبل الشراكة مع بعض الدول ذات الخبرة في الميدان، ذلك لضمان إمكانيات السيطرة على التكنولوجيا المتصلة بتطويرها، وقد شرعت خلال السنوات الأخيرة على وضع السياسات اللازمة لتطوير وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال التأسيس لقاعدة قانونية و تشريعية جديدة كما سبق الإشارة ، و كذا إنشاء الهيئات التي تتكفل بتطبيق التوجه الجديد، كما تشرف حاليا على انجاز عدد من المشاريع الحيوية في الصحراء ترمي من خلالها إلى رفع القدرة الإنتاجية من الطاقة الشمسية لتعادل 06 % من الإنتاج الوطني للطاقة خلال عام 2015و لتعادل 10% بحلول عام 2020 .

كما شهدت الجزائر خلال سنة 2014 وبداية 2015 إطلاق قدر معتبر من الاستثمارات اللازمة التي سترتفع إلى أن تصل في آفاق 2030 مستوى إنتاج يعادل 22000 ميغاواط من الكهرباء باستعمال الطاقات الجديدة والمتجددة، وهو ما يمثل أكثر من ضعف القدرات الحالية التي تعتمد على الغاز الطبيعي.[1]

في نفس السياق أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوربي ويمكن ذكر على سبيل المثال العقد الذي أبرمته مع ألمانيا سنة 2009حول الطاقات المتجددة وحماية البيئة، ومنذ 2012 بدأت الجزائر في إطار شراكة علمية مع ألمانيا على انطلاق عملية انجاز أكبر برج علمي للطاقة الشمسية في العاصمة الجزائرية وتم خلاله التوقيع على عقد اتفاق تعاون وشراكة بين الطرفين، لإعداد الدراسة والتصميم العلمي الكبير الذي سيسمح بإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية.

بالإضافة إلى مشروع أخر لا يزال في قيد الإنجاز وهو مشروع "ديزرتيك" بين الجزائر وألمانيا والذي يتوقع انتهاء إنجازه في أفاق 2050، كما يتوقع أن تصل المساحة الإجمالية للمنطقة الصحراوية التي يتم استغلالها 27000 كلم^2، وعليه من المتوقع أن يغطي هذا المشروع كامل احتياجات دول المنطقة وأروبا من الطاقة الكهربائية، و قد تم رصد غلاف مالي يعادل 400 مليار أورو لهذا المشروع.[2]

يعتبر هذا التوجه الاستراتيجي و الأهمية البالغة التي منحت للطاقات البديلة خصوصا منها المتجددة كالطاقة الشمسية، في السنوات الأخيرة من قبل السلطات الجزائرية، أحد السبل لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال على المستوى الدولي من جهة، وتجسيد عملية الاستخدام المستدام للثروة البترولية الوطنية سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية البيئية من جهة أخرى، والإبقاء على نصيب من هذه الثروة للأجيال اللاحقة ، خاصة وأن الصحراء الجزائرية، تعتبر أكثر من ملائمة للاستثمار في مثل هذه الطاقات وعلى وجه الخصوص في الطاقة الشمسية.

[1] -C.D.E.R**, Bulletin des énergies renouvelables**, semestriel N°13, , Alger, juin2008, P08.

[2] - وحيد خير الدين، **مرجع سابق**، ص 169.

كما يمثل هذا التوجه أحد الأليات اللازمة لتفادي العقبات والتحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، من خلال توفير البديل للتفاوض مع المستهلكين في السوق العالمية للطاقة، وكذا تخفيف الأثار الوخيمة التي تترتب على الاقتصاد الجزائري كلما شهدت أسعار البترول تراجعا بنسب ملحوظة.

وما يمكن إضافته إلى الآليات المذكورة سلفا، هو الإشارة إلى أن التاريخ الدبلوماسي الجزائري المجيد يعتبر ورقة مهمة في يد الجزائر كدولة فاعلة في إطار علاقاتها مع دول الجنوب، واستخدام ذلك لتفادي بعض التحديات التي تواجهها في لإطار الأوبك، وذلك على مستويين: الأول داخل المنظمة، من خلال العمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة داخل المنظمة، على أساس الاحترام الذي تكنه هذه الدول للجزائر واعترافها بحنكة دبلوماسيتها.

ثانيا: في علاقاتها مع الدول المنتجة خارج المنظمة، في آسيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى الدول المنتجة الجديدة في إفريقيا، على اعتبار الجزائر فاعل قوي إفريقيا.

المبحث الثالث: المنظور المستقبلي لمكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك في آفاق 2030

لقد سؤل يوما ما عالم الفيزياء الألماني "ألبرت أينشتاين" لماذا يبدي اهتماما بالمستقبل، فكانت إجابته ببساطة " **لأننا ذاهبون إلى هناك**".[1]

من منطلق الأهمية البالغة للدراسات المستقبلية، ومحاولة منّا تقديم تصور مستقبلي حول مكانة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، نجد أنه من الضروري أولا توضيح ماهية الدراسة المستقبلية أو الاستشرافية وتحديد منهجيتها، بشكل يجعل من الممكن القيام بهذه الخطوة.

يعتبر المؤرخ الألماني "أوسيب فلختاهيم "**Ossip K.Flechtein** " أول من توصل إلى اصطلاح دراسة المستقبل وذلك عام 1930، من خلال تسميتها باللغة الإنجليزية " Futurology"، ويقابله المصطلح الفرنسي Prospective للعالم " جاستون بريجيه" ، وعليه عرّفا الدراسات المستقبلية بأنها:

"مجموعة من البحوث و الدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول علمية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل".

كما عرّفت الدراسات المستقبلية على أنها " **تخصص علمي يهتم بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني، مثل الأعمال التجارية والحكومية**

[1] - وائل محمد إسماعيل، **التخطيط العلمي لصنع المستقبل: رؤى نظرية**، مجلة دراسات دولية، العدد 47، ص76.

والتعليمية، والغرض من هذا التخصص هو مساعدة متخذي القرارات أن يختاروا بحكمة من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين"[1].

وعليه يمكن تعريف الدراسة المستقبلية على أنها:" **تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد".**

وقد خلص أغلب المفكرين والعلماء في هذا المجال إلى أن الدراسات المستقبلية تعتبر فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الاجتماعية المختلفة، وعلى العموم هناك مجموعة من العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بدراسة المستقبل ومن أهمها ما يأتي[2]:

- حداثة علم المستقبل وزيادة أنصاره منذ تأسيسه وتطوره.
- الرغبة الملحة في معرفة المجهول التي تشد كل من الباحث والإنسان إلى معرفة المستقبل.
- إن علم المستقبل لا يفيد فقط في وضع تصورات مستقبلية، ولكن أيضا في تقييم الماضي والحاضر.
- ارتباط المستقبل بالواقع السياسي، فعلم المستقبل يمكّن المتخصصين من القيام بدراسات حديثة وجدية قد تغطي فترة زمنية تتراوح من 05 إلى 50 سنة.
- تعتبر الدراسات المستقبلية ضرورية وتؤدي إلى الإبداع الإنساني، فتطور مثل هذه الدراسات يحفز الأفراد على الاهتمام بمستقبلهم.

وفي نفس السياق أشار العالم الفرنسي " Bertrand de Jovenel" صاحب مشروع **"المستقبلات الممكنة** Futuribles" أن المستقبل ليس قدرا، بل هو مجال لممارسة الحرية من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه "المفضل"، وعليه شكل كتابه الشهير "فن التكهن The art of conjecture " نقلة نوعية في مجال الدراسات المستقبلية، فقد وضح فيه، كيفية عمل ما أسماه هيآت التنبؤ (Forum Provisionnel) التي تقوم بإنجاز الدراسات المستقبلية لدولة معينة.

حدد "جوفينيل" ثلاثة جوانب رئيسية عند إنجاز أي دراسة مستقبلية وهي كالآتي[3]:

- **الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة**: وحدد بذلك كيفية رصد هذه الاتجاهات.
- **سرعة الاتجاهات:** بمعنى قياس كمية التغير في ظاهرة معينة خلال زمن معين، والتسارع في هذا التغير.
- **العلاقة بين الظواهر**: وتعني توفر إطار نظري يقوم على إدراك التفاعل المتبادل بين الظواهر مهما بدت غير مترابطة، أي التركيز على المنهج الكلي ورفض المنهج الجزئي.

وللدراسات المستقبلية عدة تقنيات ومناهج سواء كانت كمية أو كيفية، وتعتبر **"تقنية السيناريوهات"** الأكثر استعمالا في مثل هذه الدراسات خصوصا إذا تعلق الأمر بظاهرة سياسية، فهي تدخل ضمن إطار

[1] - وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**،(الجزائر: شركة الشهاب، 1991)، ص15.
[2] - جمال علي زهران، **الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جولية 2003، ص206.
[3] - وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص17.

الأدوات المنهجية المستخدمة فيها، فالسيناريو لا يحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنه يحاول تحديد المسارات العامة للظاهرة والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هاته المسارات، وعليه فالسيناريو هو **" عبارة عن لعبة فرضيات تمكننا من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين "**

وقد أجمعت أغلب مدارس الدراسات المستقبلية، على تصنيف السيناريوهات إلى ثلاث أنواع وهي كالآتي[1]:

1- **السيناريو الاتجاهي أو الخطي:** يفترض هذا السيناريو سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، ما يعني استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة.
2- **السيناريو الإصلاحي(التفاؤلي)** على خلاف السيناريو الأول المنطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يفترض التغير إلى أحسن في الظاهرة المدروسة.
3- **السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي):** ينطلق من فرضية إمكانية حدوث تغير و تحول جذري يطرأ على الظاهرة المدروسة ما يؤدي بها إلى التأزم والتراجع.

انطلاقا من الجوانب الثلاث التي وضعها Jovenel من أجل بناء دراسة مستقبلية، وبإسقاطها على موضوع دراستنا المتمثل في دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول 1999-2014، يمكننا تحديد النقاط التالية التي تساعدنا في وضع السيناريوهات المناسبة للظاهرة.

1- بالنسبة للاتجاهات السائدة

إن الاتجاه السائد بالنسبة لدور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك خلال الفترة الممتدة من 1999-2014، تتمثل في كون هذه الأخيرة لعبت دور متواضع، نتيجة لمجموعة من المعطيات السائدة، والتي يمكن تصنيفها إلى معطيات تتعلق بالوضعية الأنية لمنظمة الأوبك، من خلال احتدام التنافس الدبلوماسي بين الدول الفاعلة فيها، وصعوبة التوصل إلى إجماع حول القرارات الصائبة خصوصا عند حدوث أي انهيار لأسعار البترول في السوق العالمية كما شهدته نهاية 2014 وكذا تراجع دورها أمام صعود دول منتجة للبترول خارج الأوبك، ومعطيات أخرى تتعلق بالجزائر، من خلال القدرة الإنتاجية المتواضعة للجزائر باحتلالها المرتبة العاشرة في إطار الأوبك من معدل 12 دولة، و لا تزال الجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على عائدات صادراتها من المحروقات، وكذا مواصلة جهود الشركة الوطنية سوناطراك، من خلال توسيع نشاطها على المستوى الخارجي بفتح فروع لها في مختلف دول العالم ، في حين لا تزال المشاريع البديلة لقطاع المحروقات في قيد الإنجاز.

[1]- حسين بوقارة، **الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**، مجلة العلوم الإنسانية العدد 21، جوان 2004، ص ص 194-195.

2- بالنسبة لسرعة الاتجاهات

من منطلق الاتجاه السائد حول دور ومكانة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الأوبك والذي يتعلق بالدور المتواضع نتيجة للمعطيات السائدة، فإن المدى الزمني للتغير وسرعته سيرتبط حتما بالمعطيات السائدة سواء من خلال: تسارع دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية باتجاه الفاعلية والنشاط أكثر، من خلال تطوير عمليات الإنتاج و زيادة الاحتياطات الوطنية، بفعل الدور الذي تلعبه شركة سوناطراك على المستوى الداخلي والخارجي وتوفير الأرضية اللازمة للاستثمار في الطاقات التقليدية والبديلة في الجزائر، أو التسارع باتجاه التراجع و التأزم والشيء الذي يساعد في ذلك هو استمرار حدّة التنافس بين الدول الأعضاء نتيجة لتغليبها للقضايا السياسية و الإقليمية على المصلحة الاقتصادية المشتركة ، أو نتيجة لازدياد الاستهلاك الداخلي للجزائر من مادة البترول، وزيادة اعتمادها الكبير على عائدات صادراتها من المحروقات.

3- بالنسبة للعلاقة بين الظواهر

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن وضع سيناريوهات لمستقبل مكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، دون الربط بين مختلف الظواهر المؤثرة فيها سواء كانت ذات طابع اقتصادي، سياسي، أوأمني، ومدى التفاعل بين تلك الظواهر التي تتعلق على العموم بالمتغيرات المؤثرة في نشاط وتحركات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في هذا المستوى، كتغير الأنظمة السياسية في دول المنظمة أو بالأحرى الشخصيات القائمة على قمم هذه الدول، الوضع الأمني في الدول الأعضاء خصوصا فيما يتعلق بالجزائر و الدول المجاورة، ازدياد عدد السكان، درجة النمو الاقتصادي، نضوب مادة البترول، اللجوء إلى الطاقات البديلة بشكل كلي والتخلي عن الطاقات الأحفورية، العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.

من خلال التعرض للجوانب الثلاث المحددة لسيناريوهات مكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك خلال الفترة الممتدة من 1999-2014، يمكننا وضع ثلاث سيناريوهات محتملة في آفاق 2030، وهي كالآتي: السيناريو الاتجاهي أو الخطي، السيناريو الإصلاحي(التفاؤلي) وأخيرا السناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي).

المطلب الأول: السيناريو الاتجاهي(سيناريو استمرار الوضع القائم لمكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك في آفاق 2030)

إن السيناريو الاتجاهي أو الخطي يكون من خلال استقراء الماضي والحاضر، وهو يعني بدوره استمرار الأنساق في المستقبل دون تعرضها إلى تغيرات جذرية كما يتصوره الاتجاه الراديكالي، فإنه وبناء على هذا المفهوم للسيناريو الخطي، فإن مكانة و دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الأوبك في آفاق 2030 من المتوقع أن تستمر على وضعها الحالي، من خلال لعب دور متواضع في تقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء و الدفاع عن سياسة دفع الأسعار للارتفاع في حال تراجعها كما شهدته

فترة 2008 ، و كذا نهاية 2014، و الالتزام بحصتها في الإنتاج المحددة مسبقا و العمل على الرفع من احتياطاتها من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقات التقليدية والبديلة في نفس الوقت والاعتماد على دور شركتها سوناطراك من خلال تكثيف نشاطاتها على المستوى الداخلي و الخارجي على حد سواء. وعلى هذا الأساس تم وضع هذا السيناريو الخطي لمكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الأوبك في آفاق 2030 بناء على المعطيات الآتية:

1- استمرار سياسة المحاور داخل منظمة الأوبك بنفس الوتيرة

كما سبق الإشارة أن سياسة المحاور داخل الأوبك، كان نتيجة للاختلاف بين الدول الأعضاء خصوصا فيما يتعلق بحصص الإنتاج و القدرة الإنتاجية ، ومسألة سعر تعادل الميزانية، الشيء الذي أنتج محورين رئيسيين داخل الأوبك؛ **الأول** يدافع على سياسة أكبر عرض و يشمل الدول الأكثر احتياطا وقدرة انتاجية بما فيهم السعودية وبعض دول الخليج الأخرى كالإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، ومحور أخر غالبا ما يوصف بالتشدد ويضم كل من إيران ، العراق، فنزويلا، الجزائر، ويدافع على سياسة دفع الأسعار للارتفاع، نتيجة لتواضع احتياطات دوله وقدراتها الإنتاجية واعتماد اقتصادياتها بشكل كبير على عائدات صادراتها من المحروقات.

كما تجدر الإشارة إلى أسباب أخرى تتحكم في شدة هذه الخلافات والتي ترجع إلى تغليب القضايا السياسية والإقليمية على المصلحة الاقتصادية المشتركة، والأمر يتعلق بالخلاف بين إيران ودول الخليج الذي تعود جذوره إلى الثورة الإيرانية سنة 1979، وتغير النظام السياسي في إيران، والتحالف السعودي الأمريكي، إلى جانب الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى قضيا أخرى تتعلق بالاختلاف المذهبي (الشيعة والسنة) .

2- استمرار القدرة الإنتاجية للجزائر وحصتها داخل الأوبك بنفس الوتيرة

إن المتمعن في القدرة الإنتاجية للجزائر من البترول في إطار الأوبك خصوصا مع بداية القرن الحالي يلاحظ أنها تمشي في نفس الوتيرة فمنذ 2006 إلى غاية 2013 والجزائر لا تزال في المرتبة ما قبل الأخيرة بتجاوزها لدولة الإكوادور فقط، باستثناء سنة 2013، من خلال تجاوزها لليبيا[1] بالنظر إلى الحالة الأمنية التي شهدتها هذه الأخيرة بداية من 2011، وعليه انطلاقا من المعطيات السائدة فمن المتوقع في آفاق 2030 استمرار نفس القدرة الإنتاجية، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

[1] - **أنظر الجدول رقم (03).**

الشكل رقم (02): رسم بياني يبين منحنيات استشراف الإنتاج التجاري للمحروقات، الصادرات والاستهلاك الداخلي للجزائر للفترة (2013-2030)

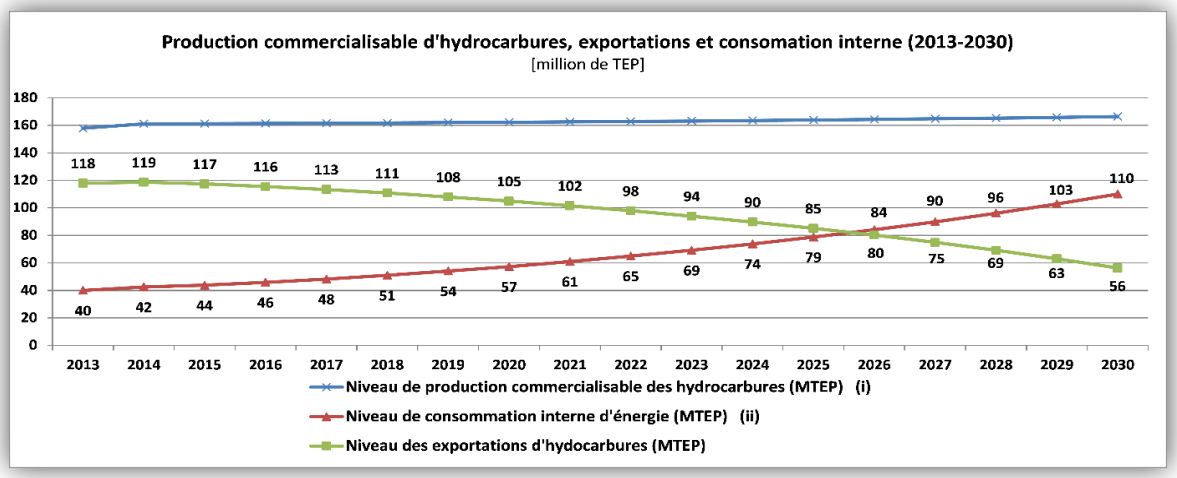

Source : Notre Algérie bâtie sur de Nouvelles Idées, Vision 2020 : l'urgence d'un nouveau modèle économique, site internet : file:///D:/algerier%20energie/Vision (consulté le 16mai 2015 A 17 :00).

يمثل المنحنى الأزرق القدرة الإنتاجية الجزائرية من المحروقات بشكل عام والبترول بشكل خاص، الذي يظهر في شكل مستقيم مع ارتفاع ضئيل جدا من 2013 إلى آفاق 2030. وعليه استمرار هذه المعطيات يجعلنا نتوقع استمرار نفس السيناريو في آفاق 2030، من خلال بقاء نفس الدور والمكانة اللذان تحتلهما الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الأوبك في الفترة الحالية.

المطلب الثاني: السناريو الإصلاحي (سيناريو تطور دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك وازدياد فعاليته في آفاق 2030)

كما سبق الإشارة إلى أن السيناريو الإصلاحي المعروف بالسيناريو التفاؤلي يكون على خلاف السيناريو الأول المنطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، وعليه فإن هذا السيناريو يشير إلى حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، الشيء الذي سيكون له انعكاس على أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح في بلوغ أهداف لا يمكن أن تتحقق في الوضع الحالي للظاهرة.

وعلى هذا الأساس تم وضع السيناريو الإصلاحي لمكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الأوبك في آفاق 2030، بناء على المتغيرات الآتية:

1- ارتفاع القدرة الإنتاجية للجزائر من الطاقات التقليدية والبديلة

كما سبق الإشارة في الفصل الأول أن من بين توجهات السياسة الطاقوية الجزائرية، هو العمل جاهدة على الرفع من احتياطاتها من خلال تكثيف عمليات التنقيب والاستكشاف، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر خصوصا مع بداية القرن الحالي بتهيئة الأرضية اللازمة لذلك، بداية بتوفير القاعدة التشريعية اللازمة والمحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء تعلق الأمر بالطاقات التقليدية كالبترول والغاز الطبيعي أو الطاقات البديلة والمتجددة كالاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ووصل الحد بها إلى بداية التنقيب عن الغاز والبترول الصخريين في بداية العام الحالي، خصوصا مع تراجع أسعار البترول في السوق العالمية.

وفي هذا الإطار نشير إلى البرنامج الطموح الذي أطلقته الجزائر لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة 2010-2030، وتستند الرؤية الجزائرية على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب مثل الطاقة الشمسية، و استعمالها لتنويع مصادر الطاقة على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء، ويهدف هذا البرنامج إلى تأسيس طاقة إنتاجية مقدرتها 22000 ميغاواط من الطاقة ذات الأصول المتجددة خلال الفترة 2010-2030 وسيوجه 12000 ميغاواط منها للاستهلاك المحلي، لتغطية الطلب الوطني المتزايد، وتوجيه 10000 ميغاواط الباقية للتصدير إلى الخارج، وهذا ما يمكن ملاحظته خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): يوضح مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر في آفاق 2030

السنة	2013	2015	2020	2030
القدرة الطاقوية المحتمل تركيبها	110ميغاواط	650 ميغاواط	2600ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية احتمالية تصديرها يقارب 2000 ميغاواط	12000 ميغاواط موجهة للسوق الوطنية 10000ميغواط مخصصة للتصدير

المصدر: وحيد خير الدين، **أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 164.

ومن جهة أخرى نشير إلى الدور الذي أنيط بالشركة الوطنية سوناطراك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، من خلال زيادة استثماراتها في كل مراحل العملية الإنتاجية بداية من المنبع إلى المصب وكذا في عمليات التسويق، والعمل على فتح فروع في عدة دول على مختلف القارات، بشكل يساهم في تنمية

القدرات الجزائرية واحتياطياتها، ما ينعكس على دور الجزائر في منظمة الأوبك ومكانتها بشكل إجابي وازدياد قدراتها التنافسية على المستوى العالمي من خلال ضمان مكانة لائقة في السوق الدولية.

هذه المعطيات تجعلنا نتوقع في آفاق2030 تنامي دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتعزز مكانتها في إطار الأوبك والسوق العالمية.

2- تفاقم الأزمات الأمنية في بعض دول الأوبك

ان ما تشهده بعض دول الأوبك منذ بداية القرن الحالي، من حروب ونزاعات داخلية و عدم استقرار ويتعلق الأمر بالعراق منذ التدخل الأمريكي فيها سنة 2003، والأمور تزداد تعقيدا و تأزما ومع تفاقم ظاهرة الإرهاب في الفترة الأخيرة ببروز الجماعة الإرهابية **"داعش"** و سيطرتها على الوضع في العراق و استغلالها لمنابع البترول بشكل يؤثر مباشرة على دور هذه الأخيرة في منظمة الأوبك، وتراجع حصتها في المنظمة و دورها الدبلوماسي، نفس الشيء في ليبيا التي أضحت هي الأخرى تعاني من اللاإستقرار واللاأمن منذ اسقاط نظام القذافي و انتشار الجماعات الإرهابية و تسرب الأسلحة فيها بحيث أصبحت موضعا لهذه الجماعات و ازدياد تدخل الأطراف الأجنبية فيها ، الشيء الذي أثر كثيرا على دور هذه الأخيرة في إطار الأوبك من خلال تراجع حصتها بشكل ملحوظ، و تراجع دورها الدبلوماسي، نفس السيناريو بالنسبة لنيجيريا نتيجة لتأزم الأوضاع بفعل انتشار الجماعة الإرهابية "بوكوحرام" ، وانعكاساتها على استقرار قدراتها الإنتاجية و إضعاف نشاط الشركات المتعددة الجنسيات واستثماراتها في هذه المناطق نتيجة للأمن و اللاإستقرار ما ينعكس أيضا بشكل سلبي على دورها في إطار الأوبك.

من هذا المنطلق، وفي حالة استمرار هذه المعطيات، نتوقع تراجع ملحوظ لدبلوماسيات هذه الدول في إطار الأوبك، ما يرجح الكفة بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في هذا المستوى من خلال ازداد دورها وتعزز مكانتها.

ولكن في نفس الوقت استمرار هذه المعطيات، يزيد من ضعف منظمة الأوبك لصالح الدول المستهلكة هذا من جانب، ومن جانب آخر يكون في صاح السعودية من خلال استمرار احتكارها للمرتبة الأولى في المنظمة من حيث القدرات الإنتاجية، وكذا احتمال عودة إيران كمنتج قوي بعد الوصول إلى اتفاق حول الملف النووي الإيراني.

المطلب الثالث: السيناريو التحولي(سيناريو تراجع دور ومكانة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الأوبك في آفاق 2030)

كما سبق الإشارة فالسيناريو التحولي أو الراديكالي يقوم على فرضية حدوث تحولات عميقة في المحيطين الداخلي والخارجي للظاهرة، بحدوث قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، وذلك نتيجة للتطورات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، فتؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال والتي لها قدرة تغيير المسار العام للظاهرة تغييرا جذريا، وهذا ما يعرف بالسيناريو التشاؤمي.

وعلى هذا الأساس يتم وضع السيناريو التشاؤمي لمكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك في آفاق 2030 وفقا للمعطيات الآتية:

1- تفاقم التنافس الدبلوماسي بين الدول الأعضاء في الأوبك

إن تحليل مجريات الاجتماع الاستثنائي الوزاري لدول الأوبك الذي عقد في 27 نوفمبر 2014 بالعاصمة النمساوية فيينا، يشير إلى مدى خطورة التنافس بين الدول الأعضاء في الأوبك، ومدى تأثير سياسة المحاور على وحدة القرار في المنظمة ومصيرها ومصير الدول الأعضاء فيها، خصوصا منهم المتواضعين من حيث الاحتياطات والإنتاج وعلى رأسهم الجزائر. فبالرغم من التضرر الكبير للدول الأعضاء علما أن غالبيتهم دول ريعية إلا أنها لم تصل إلى الاتفاق على خفض قيمة الإنتاج بشكل يسمح بإعادة دفع الأسعار، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع للتناقضات السياسية والإقليمية بين الدول الأعضاء، وتحالفاتها. وعليه في حال استمرار هذا التنافس فإنه من المتوقع فقدان منظمة الأوبك لمصداقيتها، ودورها كفاعل رئيسي في سوق البترول العالمية، بالتالي تراجع دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في المنظمة وجميع الدول الأعضاء الأخرين.

2- ازدياد الاستهلاك الداخلي للبترول من طرف دول الأوبك

كما سبق الإشارة، أن الاستهلاك الداخلي لدول منظمة الأوبك بشكل عام والجزائر بشكل خاص لمادة البترول يعرف ارتفاع مستمر، كما بينته الإحصائيات التي قامت بها الشركة البريطانية BP لسنة 2014[1]، وذلك منذ بداية القرن الحالي، وعليه يوحي هذا الاستمرار إلى تراجع حصص الدول الأعضاء نتيجة لزيادة استهلاكها الداخلي، خصوصا إذا تعلق الأمر بالدول الأقل انتاجا مثل الجزائر[2]، فلقد شهدت هذه الأخيرة استهلاك داخلي لمادة البترول يعادل 327 ألف برميل لليوم في سنة 2010 ، وفي سنة2011 بلغت 345 ألف برميل لليوم، سنة 2012 بلغت 368ألف برميل وسنة 2013 وصلت 386ألف برميل، وذلك بنسبة نمو تعادل 0.19 % لكل سنة ، وبمعدل 20ألف برميل في اليوم لكل سنة ، ما يجعلها تصل في آفاق 2030 إلى حدود 726ألف برميل في اليوم.

وعليه في ظل استمرار هذه الظاهرة فمن المتوقع ليس فقط تراجع مكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الأوبك في آفاق 2030، بل دخولها في ذروتها البترولية وتراجع شديد لقدرتها الإنتاجية واقتراب تاريخ نضوب احتياطياتها، ما يؤدي إلى انسحابها من منظمة الأوبك، مثل ما حدث للغابون سنة 1995، أو تجمد عضويتها مثل ما حدث لإندونيسيا منذ سنة 2008، واللتان تحولتا فيما بعد من دول مصدرة إلى دول مستوردة للبترول.

[1] - **أنظر الجدول رقم(05).**
[2] - **أنظر الشكل رقم(02).**

3- تراجع البترول كطاقة مسيطرة في السوق العالمية

من المعروف أن البترول يعتبر من بين موارد الطاقة التقليدية غير المتجددة، بمعنى أنه مهدد بالنضوب في أي وقت، خصوصا في ظل استمرار الاستغلال المفرط فيه سواء من قبل الدول الصناعية الكبرى أو من قبل الدول الأخرى بما فيهم دول الأوبك، وعيله فنضوب هذه المادة في أحد الدول الأعضاء يعني تهديد عضويتها في المنظمة التي ينحصر نطاق عملها على مادة البترول.

نفس الشيء في حال فقدان البترول لقيمته كمورد طاقوي(مع أن ذلك مستبعد على المدى المتوسط) خصوصا مع ازدياد التوجه إلى الطاقات البديلة وعلى وجه الخصوص الطاقات المتجددة التي لا تلحق أضرارا بالبيئة ولها صفة التجدد وعدم النضوب، الشيء الذي يعني تراجع دور الأوبك بشكل عام ودور الدول الأعضاء بشكل خاص.

وفي سياق أخر تجدر الإشارة إلى أنه في حال وجود أي تهديد أمني في الدولة البترولية، فهذا يؤثر على قدرتها الإنتاجية، وذلك لأن التهديد الأمني يقلل من إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجال، وأحسن مثال على ذلك، الهجوم الإرهابي على قاعدة تيقنتورين بعين أميناس الجزائرية سنة 2013، الذي أدى إلى جمود هذه القاعدة لعدة أشهر، وعليه انتشار مثل هذه التهديدات يضعف من القدرة الإنتاجية للدولة ما ينعكس سلبا على مكانتها ودورها في إطار الأوبك.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل، نصل إلى استخلاص مجموعة من النقاط الآتية:

- أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، في السنوات الأخيرة أضحت تصادف تحديات كثيرة تساهم في تضيق هامش تحركاتها ونشاطاها، وذلك نتيجة للظروف الداخلية في المنظمة التي تعرف انقسام وتحالفات بين الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك الداخلي لدول المنظمة، أو انعكاسا لسياسات فواعل خارجية كما سبق التطرق لها؛ بداية بالسياسات الجديدة للشركات البترولية العالمية وسياسات الوكالة الدولية للطاقة وازدياد تأثير ومكانة الدول المصدرة للبترول خارج الأوبك، وأخيرا التوجه العالمي للطاقات المنافسة للبترول.

- كرد فعل لهذه التحديات، تم استحداث آليات وسبل لغرض تجاوزها، وذلك من خلال احداث إصلاحات عميقة في النظام التشريعي الذي يعنى بالقطاع البترولي الجزائري بشكل خاص وقطاع الطاقة بشكل عام، إلى جانب دعم الشركة الوطنية سوناطراك، وتوسيع نطاق نشاطها في كل مراحل العملية الإنتاجية من المنبع إلى المصب، وتوسيع نطاق نشاطها الخارجي من خلال استحداث فروع عدة في مختلف الدول، بشكل يزيد من القوة التفاوضية لدبلوماسيتها الاقتصادية في إطار منظمة الأوبك، وفي السوق العالمية للطاقة. هذا إلى جانب فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الطاقات البديلة، خصوصا منها الطاقات المتجددة، كالطاقة الشمسية الهائلة التي تسخر بها الصحراء الجزائرية، والتي تمثل البديل الأفضل للمصادر الطاقة التقليدية بالنسبة للجزائر.

- بالنسبة للتصور المستقبلي لمكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك في آفاق 2030، تم اعتماد ثلاث سيناريوهات محتملة، انطلاقا من المعطيات السائدة، وسرعة تغير الاتجاهات، والعلاقة بين مختلف الظواهر التي لها علاقة بالظاهرة المدروسة، مع ترجيح السناريو الإصلاحي(التفاؤلي) ، على المدى المتوسط في آفاق 2030، نظرا لما استحدثته الجزائر من آليات لغرض تجاوز تحديتها في إطار الأوبك.

خاتمة

تناولت الدراسة موضوع" **دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول خلال الفترة 1999-2014**"، ومن خلال ما سبق عرضه في الفصول الثلاث، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، تأكد صحة الفرضيات التي تم صياغتها وهي كالآتي:

أولا: تمثل موارد الدولة الاقتصادية إحدى أهم أسباب قوة سياستها الداخلية والخارجية على حدّ سواء بحيث تأتي قوة الدولة بما يتوفر لديها من موارد داخل أراضيها وخارجها، وهذه الأخيرة تشير إلى مدى نفوذ الدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية.

وبالحديث عن الجزائر، يشكل القطاع البترولي ركنا هاما في اقتصادها منذ الوهلة الأولى من الاستقلال، اذ يعتبر إلى حد ما المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة من جانب، ومن جانب أخر يعتبر المصدر الأساسي والعصب الحيوي الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات، بالنسبة لبلد خرج بعد صراع مرير وتضحيات جسيمة دامت أكثر من 130 عام، منهكا في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من هذ المنطلق، أصبحت مسألة تطوير هذا القطاع ضرورة ملحة ولابد منها للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما أن إقامة احتياطات اضافية من المحروقات بشكل عام، كان من الواجب على الحكومة الجزائرية الفتية الدّفع بالقطاع الطاقوي الجزائري إلى ضرورة تبني استراتيجية استكشاف أكثر ديناميكية وفعالية واستخدام أنجع التقنيات، بإدارة استغلال وطنية وبالاشتراك مع أطراف أجنبية، وهذا ما دفع بها إلى انشاء الشركة الوطنية سوناطراك سنة 1963.

وعليه يلعب العامل الاقتصادي دور كبير وهام في العلاقات التي تربط الجزائر بعالمها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يقوم على استيراد معظم احتياجاته الغذائية والصناعية من الخارج من جانب، ويعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبة منها من جانب آخر، الشيء انعكس على دبلوماسيتها الاقتصادية من خلال تحديد نطاق نشاطها ، والذي يتعلق أساسا بالعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتطوير القطاع والرفع من حجم الاحتياطات الوطنية بتكثيف عمليات الاستكشاف و توفير القاعدة اللازمة لذلك، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فقد عملت الجزائر على تكثيف دبلوماسيتها الاقتصادية في المستوى المتعدد الأطراف في ظل عضويتها في منظمة الأوبك منذ 1969.

ثانيا: نتيجة لمجموعة من الظروف الداخلية والخارجية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الستينيات والمتمثلة أساسا في المعاناة من السياسة الاحتكارية المنتهجة من طرف الشركات الأجنبية العاملة في القطاع البترولي الجزائري، وبشكل خاص الفرنسية منها التي عملت على الإبقاء بالصحراء الجزائرية كجزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، وأمام الإحساس بالغش في الأسعار والاستنزاف والتبديد للثروة البترولية وكذا تضاؤل الاستفادة ماليا منها رغم كونها صاحبة الأرض وما في باطنها من ثروات، إلى جانب المساعي الجزائرية الهادفة إلى تأميم مواردها الطبيعية واسترجاع سيادتها الكاملة عليها، من خلال دعم الشركة الوطنية سوناطراك للسيطرة على كل مراحل العملية الانتاجية ، ضف إلى ذلك تشابك مصالحها الاقتصادية و توافقها مع بعض الدول النامية ، و ازدياد توجه دول العالم نحو التكتل للحفاض على مصالحها من خلال

انشاء منظمات دولية، كل هذه الظروف دفعت بالجزائر للانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول في شهر جولية من عام 1969.

سعت الجزائر منذ الوهلة الأولى من إنظمامها إلى المنظمة من خلال إيمانها بحتمية التضامن بين دول المنظمة، إلى تقديم الطريقة الأمثل لهذه الدول من أجل الاستفادة من مادتها الاستراتيجية في التنمية في شتى المجالات والنهوض باقتصادياتها، كما أنها لم تقتصر على النصح بالقول والعبارة فقط، بل جسدته على أرض الواقع من خلال اقدامها على تأميم ثرواتها البترولية يوم 24 فبراير 1971 وحث سائر الدول المنتجة على ضرورة تبني هذه الاستراتيجية.

كما سطرت الجزائر منذ انضمامها إلى المنظمة جملة من الإجراءات التي كانت تصبو إلى تحقيقها من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية التي تتلخص فيما يأتي:

- ضرورة التسيير العقلاني للاحتياطي المتوفر من المحروقات بشكل عام والبترول بشكل خاص وايقاف الاستغلال المفرط الذي كانت تمارسه الشركات الأجنبية.
- الحرص على إيجاد السعر المناسب وضرورة الالتزام على مستوى المنظمة.
- تشجيع تطوير الصناعة البتروكيماوية بدلا من تصدير البترول خاما وبأسعار منخفضة.
- تقنين الإنتاج البترولي خدمة للمصالح الوطنية المشتركة بين الدول الأعضاء في المنظمة.
- حث الدول الأعضاء بضرورة احترام حصصها الإنتاجية المحددة من قبل المنظمة وعدم تجاوزها، لتفادي الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في السوق العالمية.
- العمل بشكل تدريجي على تطوير مصادر الطاقة البديلة.

وعليه شكلت هذه الإجراءات، القاعدة الأساسية لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، وكما سبق الإشارة في الفصول أنه يتسع نطاق نشاطها في إطار المنظمة ليشمل ما يأتي:

الصدمات البترولية العالمية: وهنا تجدر الاشارة إلى أن السوق العالمية للبترول قد مرت بعدة أزمات وصدمات اختلفت من مرحلة إلى أخرى وتعددت أسبابها، بحيث خلّفت وراءها أثار ونتائج وخيمة على الاقتصاد العالمي سواء تعلق الأمر بالدول المستهلكة أو المنتجة للبترول ومن أبرزها ما يأتي:

الصدمة البترولية الأولى سنة 1973، الصدمة البترولية المضادة 1985-1986، الصدمة البترولية الثالثة 1990-1991، الصدمة البترولية لسنة 1997 -1998، والصدمة الأخيرة سنة 2014.

كل هذه الصدمات باستثناء الأولى، كانت في صالح الدول المستهلكة للبترول، ما يعني أن تأثيرها كان بشكل سلبي على الدول المصدرة للبترول وعلى رأسها دول الأوبك، نتيجة لانهيار أسعار البترول في السوق العالمية إلى أدنى مستوياتها.

في نفس السياق عرفت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الأوبك نشاطا في ظل **اجتماعات وقمم المنظمة**، وهنا تجدر الإشارة إلى أن مسار منظمة الأوبك حافل بالاجتماعات واللّقاءات سواء تعلق الأمر باجتماعات ولقاءات وزارية أو لرؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، وبالتركيز على هذه الأخيرة

كونها تعقد لظروف استثنائية، ولأمور بالغة الأهمية، يمكن القول أنها قد عرفت ثلاث قمم إلى يومنا هذا وهي كالآتي:

قمة الأوبك الأولى " الجزائر" سنة 1975، قمة الأوبك الثانية " كاركاس" سبتمبر 2000، قمة الأوبك الثالثة " الرياض" سنة 2007، إلى جانب الاجتماع الوزاري الذي انعقد في مدينة "وهران" الجزائرية سنة2008، أين عرفت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائري نشاط بالغ الأهمية.

نطاق آخر لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، تمثل في **صندوق الأوبك للتنمية الدولية** OFID ، الذي يرجع الفضل في تأسيسه إلى الاقتراح الذي قدمته الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ونظيرتيها الإيرانية والفنزويلية في إطار القمة الأولى للأوبك، التي عقدت في العاصمة الجزائرية من 4 إلى 6 مارس 1975، وذلك على إثر صدور إعلان رسمي أكد على التضامن الطبيعي والدائم الذي يوحد بين دول الأوبك وسائر الدول النامية الأخرى في سعيها الدؤوب للتغلب على مشكلة التخلف الإنمائي والعمل على اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز التعاون بين هذه الدول.

وفي ظل القمة نفسها، بدأ الترتيب لعقد اجتماع تحضيري لما عرف فيما بعد بمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي، أو **الحوار شمال -جنوب**، بتشجيع فعلي من الجزائر وإيران والسعودية، ومن جهة أخرى فرنسا. فقد لعبت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في هذا المجال دور كبير من خلال العمل باستمرار على احياء هذا الحوار في مناسبات عدة.

وعليه من خلال توضيح النطاق العام لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك تجدر الإشارة إلى أن فاعلية نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتراجعها في إطار المنظمة مرتبط أساسا بإفرازات ظروف البيئة البترولية الدولية، التي تشهد فترات ارتفاع وفترات انخفاض لأسعار البترول في السوق العالمية الذي يرجع لأسباب متعددة بعضها مفتعلة والمثال على ذلك الارتفاع الناتج عن الحظر البترولي العربي سنة 1973، وأخرى ناتجة عن انكماش الاقتصاد العالمي وتراجع استهلاك الدول الصناعية و كذا ازدياد العرض البترولي في السوق العالمية الناتج عن ضعف التنسيق بين دول الأوبك والدول المصدرة للبترول خارج الأوبك.

ثالثا: إن نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، خصوصا منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، أصبح يصادف عدة تحديات تساهم في تضيق هامش تحركاتها ونشاطاها والتي يمكن تصنيفها إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية، وتتمثل أساسا فيما يأتي:

1- **التحديات الداخلية**: تشمل تحدي التنافس الدبلوماسي بين الدول الفاعلة في المنظمة وتأثيره السلبي على وحدة القرار فيها، وكذا تحدي ازدياد الاستهلاك الداخلي لدول المنظمة لمادة البترول.

2- **التحديات الخارجية:** تشمل تحدي الفواعل الدولية العاملة في مجال البترول (تحدي السياسات الجديدة للشركات البترولية الكبرى، تحدي سياسات الوكالة الدولية للطاقة، تحدي صعود الدول المنتجة والمصدرة للبترول خارج الأوبك) ، بالإضافة إلى تحدي التوجه العالمي المتزايد إلى الطاقات المنافسة للبترول.

وعليه ضرورة الحفاظ على مكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك، دفع بالسلطات الجزائرية إلى استحداث أليات وأدوات جديدة لتجاوز هذه التحديات التي تصادف دبلوماسيتها الاقتصادية أثناء نشاطها في إطار المنظمة، وتمثلت أساسا فيما يأتي:

- **الإصلاحات الجديدة في قطاع المحروقات الجزائري**: بداية بأول قانون إصلاحي الذي يعود إلى سنة 1986، والذي كان نتيجة للصدمة البترولية المضادة التي شهدتها السوق العالمية للبترول في تلك السنة، مرورا بقانون 91-21، ثم قانون 05-07 ثم الأمر 06-10، وأخير قانون المحروقات الأخير رقم 13-01 لسنة 2013.

- **الاعتماد على دور الشركة الوطنية سوناطراك في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية**: من خلال دعم نشاطها الداخلي والخارجي بتوسيع استثماراتها في العديد من الدول على مختلف القارات.

- **الاعتماد على الطاقات البديلة لدعم القدرة التفاوضية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية**: من خلال انتهاج نفس نهج الدول الصناعية، بدعم الاستثمار في الطاقات البديلة، خصوصا الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وعليه تجدر الإشارة إلى أن هذه الآليات المستحدثة، ساهمت في تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال تجاوز بعض التحديات التي تواجهها في إطار المنظمة كتحدي سياسات الشركات البترولية الكبرى، من خلال توفير الإطار التشريعي اللازم والمحفز لجذب استثماراتها، نفس الشيء بالنسبة للتوجه إلى الطاقات البديلة من قبل الدول الصناعية الذي قابله انتهاج نفس النهج من خلال الاستثمار في الطاقات البديلة خصوصا منها المتجددة، كالاستثمار في الطاقة الشمسية، وكذا العمل على زيادة الاحتياطات الوطنية من خلال دعم الشركة الوطنية سوناطراك في عمليات الاستكشاف سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي في العديد من الدول على المستوى العالمي.

ولكن تبقى بعض التحديات التي تستدعي اعتماد آليات وسياسات أخرى على غرار ما تم عرضه، وهذا ما يدفعنا إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات لعلها تكون في المستوى، وتكون بدائل هامة لصانع القرار الجزائري.

بعض التوصيات:

- العمل على تقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء في حال احتدام التنافس والصراع بينها، وحثها على تغليب المصلحة الاقتصادية المشتركة على حساب التناقضات في القضايا السياسية والإقليمية.
- الدخول في شراكات مع الدول المتقدمة خصوصا في ميدان البحث والتكرير من أجل الاستفادة في تحويل التكنولوجيا.

- زيادة دعم نشاط الشركة الوطنية سوناطراك من خلال تشجيع استثماراتها الخارجية بفتح تفرعات لها في عدة دول، ما يساهم في الرفع من قوتها التنافسية مع الشركات الأخرى، وكذا تنويع نطاق نشاطها من خلال الاستثمار في مجلات أخرى غير المحروقات ما يزيد من حجم مداخيلها.
- تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة(الطاقة الشمسية، طاقة الرياح) كمصادر للطاقة على المستوى الداخلي بشكل يسمح من تخفيض الاستهلاك الداخلي لمصادر الطاقة التقليدية.
- تعزيز العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.
- تعزيز علاقاتها الثنائية مع الدول المصدرة للبترول خارج الأوبك، بشكل يساعد على التنسيق معها خصوصا عند تراجع الأسعار في السوق العالمية.
- ضرورة تكوين دبلوماسيين متخصصين في المجال الاقتصادي بشكل عام، وفي مجال الطاقة بشكل خاص.
- تكثيف جهود الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في المنظمات الإقليمية العاملة في مجال المحروقات على غرار الأوبك، مثل الأوابك(منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) ، المنظمات الإفريقية العالمية في مجال الطاقة، وهذا ما يعزز مكانتها ودورها في إطار الأوبك، من خلال كسب تأييد داخلي وخارجي لمواقفها وأراءها داخل المنظمة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم: (01)

- **متوسط أسعار البترول في السوق البترول العالمية من 2008 إلى 2014.**

Cours moyen du pétrole en 2008 (baril en dollars)

Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Novembre	Décembre
91,99	95,05	103,78	109,07	123,15	132,32	133,19	113,42	97,70	71,59	52,34	40,25

Cours moyen du pétrole en 2009 (baril en dollars)

Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Novembre	Décembre
43,29	43,26	46,54	50,19	57,38	68,68	64,46	72,52	67,61	72,77	76,65	74,46

Cours moyen du pétrole en 2010 (baril en dollars)

Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Novembre	Décembre
76,17	73,64	78,83	84,84	75,31	74,76	75,39	77,09	77,77	82,67	85,29	91,47

Cours moyen du pétrole en 2011 (baril en dollars)

Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Novembre	Décembre
96,61	103,73	114,64	123,21	114,40	114,03	116,75	110,38	112,84	109,55	110,61	107,87

Cours moyen du pétrole en 2012 (baril en dollars)

Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Novembre	Décembre
110,68	119,44	125,45	119,75	110.17	95.16	102.54	113,36	113,05	111.70	109,14	109,46

Cours moyen du pétrole en 2013 (baril en dollars)

Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Novembre	Décembre
112,95	116,13	108,50	101,95	102,53	102,92	07,83	111,29	111,73	109,08	107,96	110,76

Cours moyen du pétrole en 2014 (baril en dollars)

Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Novembre	Décembre
108,12	108,91	107,48	107.66	109.52	111.80	106,86	101,66	97,29	87,46	79,00	62,51

Source : www.opec.com

الملحق رقم: (02)

- **الاحتياطي العالمي المؤكد لأهم الدول المنتجة للبترول خلال الفترة1993-2013 (ألف مليون برميل).**

Oil

Proved reserves

	At end 1993 Thousand million barrels	At end 2003 Thousand million barrels	At end 2012 Thousand million barrels	At end 2013 Thousand million tonnes	At end 2013 Thousand million barrels	At end 2013 Share of total	At end 2013 R/P ratio
US	30.2	29.4	44.2	**5.4**	**44.2**	2.6%	12.1
Canada	39.5	180.4	174.3	**28.1**	**174.3**	10.3%	*
Mexico	50.8	16.0	11.4	**1.5**	**11.1**	0.7%	10.6
Total North America	120.5	225.8	229.9	**35.0**	**229.6**	13.6%	37.4
Argentina	2.2	2.7	2.4	**0.3**	**2.4**	0.1%	9.8
Brazil	5.0	10.6	15.3	**2.3**	**15.6**	0.9%	20.2
Colombia	3.2	1.5	2.2	**0.3**	**2.4**	0.1%	6.5
Ecuador	3.7	5.1	8.4	**1.2**	**8.2**	0.5%	42.6
Peru	0.8	0.9	1.4	**0.2**	**1.4**	0.1%	37.5
Trinidad & Tobago	0.6	0.9	0.8	**0.1**	**0.8**	*	19.2
Venezuela	64.4	77.2	297.6	**46.6**	**298.3**	17.7%	*
Other S. & Cent. America	0.9	1.5	0.5	**0.1**	**0.5**	*	9.6
Total S. & Cent. America	80.7	100.4	328.6	**51.1**	**329.6**	19.5%	*
Azerbaijan	n/a	7.0	7.0	**1.0**	**7.0**	0.4%	21.9
Denmark	0.7	1.3	0.7	**0.1**	**0.7**	*	10.3
Italy	0.6	0.8	1.4	**0.2**	**1.4**	0.1%	32.7
Kazakhstan	n/a	9.0	30.0	**3.9**	**30.0**	1.8%	46.0
Norway	9.6	10.1	9.2	**1.0**	**8.7**	0.5%	12.9
Romania	1.0	0.5	0.6	**0.1**	**0.6**	*	19.0
Russian Federation	n/a	79.0	92.1	**12.7**	**93.0**	5.5%	23.6
Turkmenistan	n/a	0.5	0.6	**0.1**	**0.6**	*	7.1
United Kingdom	4.5	4.3	3.0	**0.4**	**3.0**	0.2%	9.6
Uzbekistan	n/a	0.6	0.6	**0.1**	**0.6**	*	25.9
Other Europe & Eurasia	61.8	2.3	2.1	**0.3**	**2.2**	0.1%	15.1
Total Europe & Eurasia	78.3	115.5	147.4	**19.9**	**147.8**	8.8%	23.5
Iran	92.9	133.3	157.0	**21.6**	**157.0**	9.3%	*
Iraq	100.0	115.0	150.0	**20.2**	**150.0**	8.9%	*
Kuwait	96.5	99.0	101.5	**14.0**	**101.5**	6.0%	89.0
Oman	5.0	5.6	5.5	**0.7**	**5.5**	0.3%	16.0
Qatar	3.1	27.0	25.2	**2.6**	**25.1**	1.5%	34.4
Saudi Arabia	261.4	262.7	265.9	**36.5**	**265.9**	15.8%	63.2
Syria	3.0	2.4	2.5	**0.3**	**2.5**	0.1%	*
United Arab Emirates	98.1	97.8	97.8	**13.0**	**97.8**	5.8%	73.5
Yemen	2.0	2.8	3.0	**0.4**	**3.0**	0.2%	51.2
Other Middle East	0.1	0.1	0.3	†	**0.3**	*	3.4
Total Middle East	661.9	745.7	808.7	**109.4**	**808.5**	47.9%	78.1
Algeria	9.2	11.8	12.2	**1.5**	**12.2**	0.7%	21.2
Angola	1.9	8.8	12.7	**1.7**	**12.7**	0.8%	19.3
Chad	–	0.9	1.5	**0.2**	**1.5**	0.1%	43.5
Republic of Congo (Brazzaville)	0.7	1.5	1.6	**0.2**	**1.6**	0.1%	15.6
Egypt	3.4	3.5	4.2	**0.5**	**3.9**	0.2%	15.0
Equatorial Guinea	0.3	1.3	1.7	**0.2**	**1.7**	0.1%	15.0
Gabon	0.7	2.3	2.0	**0.3**	**2.0**	0.1%	23.1
Libya	22.8	39.1	48.5	**6.3**	**48.5**	2.9%	*
Nigeria	21.0	35.3	37.1	**5.0**	**37.1**	2.2%	43.8
South Sudan	–	–	3.5	**0.5**	**3.5**	0.2%	96.9
Sudan	0.3	0.6	1.5	**0.2**	**1.5**	0.1%	33.7
Tunisia	0.4	0.6	0.4	**0.1**	**0.4**	*	18.7
Other Africa	0.6	0.6	3.7	**0.5**	**3.7**	0.2%	47.7
Total Africa	61.2	106.2	130.6	**17.3**	**130.3**	7.7%	40.5
Australia	3.3	3.7	3.9	**0.4**	**4.0**	0.2%	26.1
Brunei	1.3	1.0	1.1	**0.1**	**1.1**	0.1%	22.3
China	16.4	15.5	18.1	**2.5**	**18.1**	1.1%	11.9
India	5.9	5.7	5.7	**0.8**	**5.7**	0.3%	17.5
Indonesia	5.2	4.7	3.7	**0.5**	**3.7**	0.2%	11.6
Malaysia	5.0	4.8	3.7	**0.5**	**3.7**	0.2%	15.3
Thailand	0.2	0.5	0.4	**0.1**	**0.4**	*	2.5
Vietnam	0.6	3.0	4.4	**0.6**	**4.4**	0.3%	34.5
Other Asia Pacific	1.1	1.4	1.1	**0.1**	**1.1**	0.1%	11.2
Total Asia Pacific	38.8	40.5	42.1	**5.6**	**42.1**	2.5%	14.0
Total World	**1041.4**	**1334.1**	**1687.3**	**238.2**	**1687.9**	**100.0%**	**53.3**
of which: OECD	140.8	247.5	249.6	**37.3**	**248.8**	14.7%	33.2
Non-OECD	900.6	1086.6	1437.7	**200.9**	**1439.1**	85.3%	59.5
OPEC	774.9	912.1	1213.8	**170.2**	**1214.2**	71.9%	90.3
Non-OPEC‡	206.3	325.2	342.6	**50.1**	**341.9**	20.3%	26.0
European Union#	8.1	8.0	6.8	**0.9**	**6.8**	0.4%	13.0
Former Soviet Union	60.1	96.8	130.9	**17.9**	**131.8**	7.8%	26.0
Canadian oil sands: Total	32.3	174.4	167.8	**27.3**	**167.8**		
of which: Under active development	2.9	10.8	25.9	**4.2**	**25.9**		
Venezuela: Orinoco Belt	–	–	220.0	**35.4**	**220.5**		

Source: BP Statistical Review of World Energy, June 2014, P09, bp.com/statistical review.

الملحق رقم: (03)

- **الاحتياطي العالمي المؤكد لأهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي خلال الفترة1993-2013 (تريليون متر مكعب).**

Natural gas

Proved reserves

	At end 1993 Trillion cubic metres	At end 2003 Trillion cubic metres	At end 2012 Trillion cubic metres	At end 2013 Trillion cubic feet	At end 2013 Trillion cubic metres	At end 2013 Share of total	At end 2013 R/P ratio
US	4.6	5.4	8.7	**330.0**	**9.3**	5.0%	13.6
Canada	2.2	1.6	2.0	**71.4**	**2.0**	1.1%	13.1
Mexico	2.0	0.4	0.4	**12.3**	**0.3**	0.2%	6.1
Total North America	8.8	7.4	11.1	**413.7**	**11.7**	6.3%	13.0
Argentina	0.5	0.6	0.3	**11.1**	**0.3**	0.2%	8.9
Bolivia	0.1	0.8	0.3	**11.2**	**0.3**	0.2%	15.2
Brazil	0.1	0.2	0.5	**15.9**	**0.5**	0.2%	21.2
Colombia	0.2	0.1	0.2	**5.7**	**0.2**	0.1%	12.8
Peru	0.3	0.2	0.4	**15.4**	**0.4**	0.2%	35.7
Trinidad & Tobago	0.2	0.5	0.4	**12.4**	**0.4**	0.2%	8.2
Venezuela	3.7	4.2	5.6	**196.8**	**5.6**	3.0%	*
Other S. & Cent. America	0.2	0.1	0.1	**2.2**	**0.1**	*	24.9
Total S. & Cent. America	5.4	6.8	7.7	**270.9**	**7.7**	4.1%	43.5
Azerbaijan	n/a	0.9	0.9	**31.0**	**0.9**	0.5%	54.3
Denmark	0.1	0.1	†	**1.2**	**†**	*	7.0
Germany	0.2	0.2	0.1	**1.7**	**†**	*	5.9
Italy	0.3	0.1	0.1	**1.8**	**0.1**	*	7.3
Kazakhstan	n/a	1.3	1.5	**53.9**	**1.5**	0.8%	82.5
Netherlands	1.7	1.4	0.9	**30.1**	**0.9**	0.5%	12.4
Norway	1.4	2.5	2.1	**72.4**	**2.0**	1.1%	18.8
Poland	0.2	0.1	0.1	**4.1**	**0.1**	0.1%	27.5
Romania	0.4	0.3	0.1	**4.1**	**0.1**	0.1%	10.6
Russian Federation	n/a	30.4	31.0	**1103.6**	**31.3**	16.8%	51.7
Turkmenistan	n/a	2.3	17.5	**617.3**	**17.5**	9.4%	*
Ukraine	n/a	0.7	0.6	**22.7**	**0.6**	0.3%	33.4
United Kingdom	0.6	0.9	0.2	**8.6**	**0.2**	0.1%	6.7
Uzbekistan	n/a	1.2	1.1	**38.3**	**1.1**	0.6%	19.7
Other Europe & Eurasia	35.6	0.4	0.3	**8.8**	**0.2**	0.1%	33.4
Total Europe & Eurasia	40.5	42.7	56.5	**1999.5**	**56.6**	30.5%	54.8
Bahrain	0.2	0.1	0.2	**6.7**	**0.2**	0.1%	12.1
Iran	20.7	27.6	33.6	**1192.9**	**33.8**	18.2%	*
Iraq	3.1	3.2	3.6	**126.7**	**3.6**	1.9%	*
Kuwait	1.5	1.6	1.8	**63.0**	**1.8**	1.0%	*
Oman	0.2	1.0	0.9	**33.5**	**0.9**	0.5%	30.7
Qatar	7.1	25.3	24.9	**871.5**	**24.7**	13.3%	*
Saudi Arabia	5.2	6.8	8.2	**290.8**	**8.2**	4.4%	79.9
Syria	0.2	0.3	0.3	**10.1**	**0.3**	0.2%	63.9
United Arab Emirates	5.8	6.0	6.1	**215.1**	**6.1**	3.3%	*
Yemen	0.4	0.5	0.5	**16.9**	**0.5**	0.3%	46.3
Other Middle East	†	0.1	0.2	**8.1**	**0.2**	0.1%	35.3
Total Middle East	44.4	72.4	80.3	**2835.4**	**80.3**	43.2%	*
Algeria	3.7	4.5	4.5	**159.1**	**4.5**	2.4%	57.3
Egypt	0.6	1.7	2.0	**65.2**	**1.8**	1.0%	32.9
Libya	1.3	1.5	1.5	**54.7**	**1.5**	0.8%	*
Nigeria	3.7	5.1	5.1	**179.4**	**5.1**	2.7%	*
Other Africa	0.7	1.0	1.2	**43.3**	**1.2**	0.7%	56.9
Total Africa	10.0	13.9	14.4	**501.7**	**14.2**	7.6%	69.5
Australia	1.0	2.4	3.8	**129.9**	**3.7**	2.0%	85.8
Bangladesh	0.3	0.4	0.3	**9.7**	**0.3**	0.1%	12.6
Brunei	0.4	0.3	0.3	**10.2**	**0.3**	0.2%	23.6
China	1.7	1.3	3.3	**115.6**	**3.3**	1.8%	28.0
India	0.7	0.9	1.3	**47.8**	**1.4**	0.7%	40.2
Indonesia	1.8	2.6	2.9	**103.3**	**2.9**	1.6%	41.6
Malaysia	1.8	2.5	1.1	**38.5**	**1.1**	0.6%	15.8
Myanmar	0.3	0.4	0.3	**10.0**	**0.3**	0.2%	21.6
Pakistan	0.7	0.8	0.6	**22.7**	**0.6**	0.3%	16.7
Papua New Guinea	†	†	0.2	**5.5**	**0.2**	0.1%	*
Thailand	0.2	0.4	0.3	**10.1**	**0.3**	0.2%	6.8
Vietnam	0.1	0.2	0.6	**21.8**	**0.6**	0.3%	63.3
Other Asia Pacific	0.3	0.5	0.3	**11.5**	**0.3**	0.2%	17.5
Total Asia Pacific	9.3	12.7	15.2	**536.6**	**15.2**	8.2%	31.1
Total World	**118.4**	**155.7**	**185.3**	**6557.8**	**185.7**	**100.0%**	**55.1**
of which: OECD	14.6	15.3	18.7	**678.3**	**19.2**	10.3%	16.0
Non-OECD	103.8	140.4	166.6	**5879.5**	**166.5**	89.7%	76.7
European Union	3.7	3.2	1.6	**55.6**	**1.6**	0.8%	10.7
Former Soviet Union	35.3	36.9	52.8	**1869.5**	**52.9**	28.5%	68.2

Source: BP Statistical Review of World Energy, June 2014, P22, bp.com/statistical review.

الملحق رقم: (04)

- **التطور الشهري لأسعار سلة البترول الخام لدول الأوبك للفترة بين 2005-2015.**

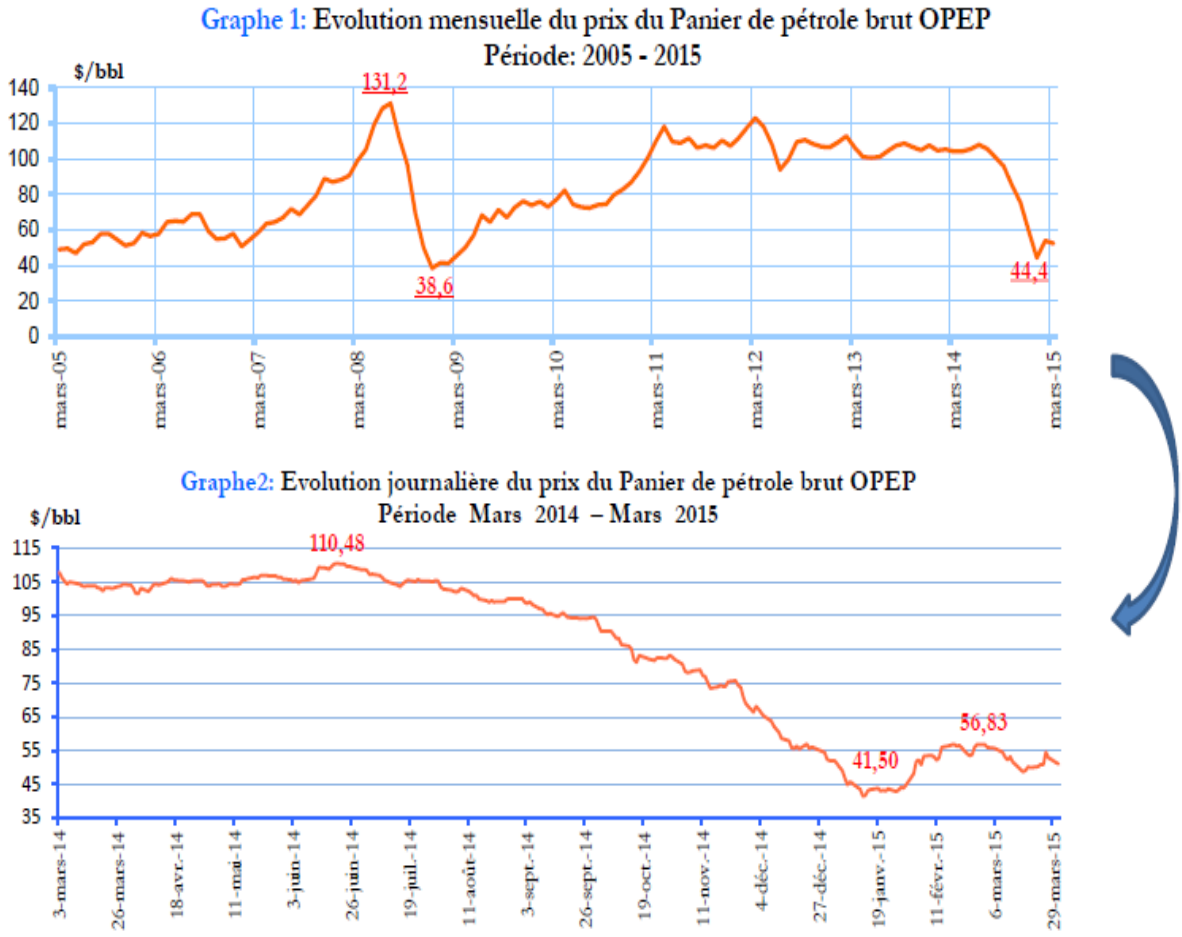

Source : www.mem.dz

الملحق رقم: (05)

- **الدول التي ينشط فيها صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID)**

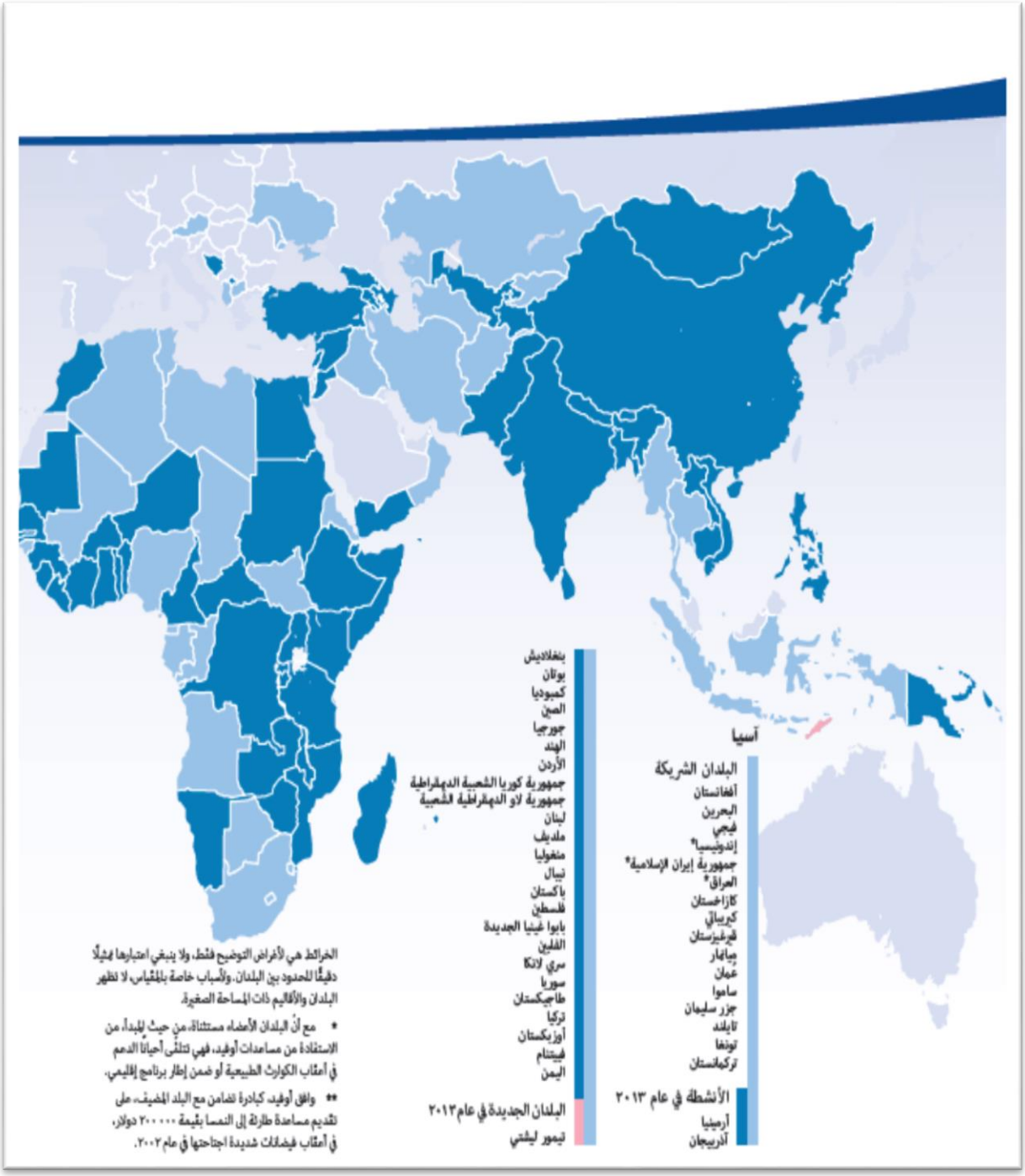

المصدر: التقرير السنوي لصندوق الأوبك للتنمية الدولية 2013.

المصدر: التقرير السنوي لصندوق الأوبك للتنمية الدولية لسنة 2013.

الملحق رقم: (06)

- **بيان المساهمات المقدمة إلى أوفيد من البلدان الأعضاء في الأوبك سنة 2013.**

المرفق ٢

بيان المساهمات المقدّمة إلى أوفيد من البلدان الأعضاء في أوبك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (بآلاف الدولارات)*

المساهمات المتعهّد بتقديمها إلى

البلد	عمليات أوفيد المباشرة	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)**	الصندوق الاستئماني التابع لصندوق النقد الدولي	المجموع
الجزائر	١٠٥ ٦٤٠	٢٥ ٥٨٠		١٣١ ٢٢٠
إكوادور***	٥ ١٢٠			٥ ١٢٠
غابون	٣ ٨١٩	١ ٣٠١		٥ ١٢٠
إندونيسيا	١٣ ٠٨١	٣ ١٥٩		١٦ ٢٤٠
جمهورية إيران الإسلامية	٥٢٩ ٤٤٩	١٣٩ ٦٣٧		٦٦٩ ٠٨٦
العراق	١٥٤ ٨٠١	٥١ ٠٩٩	١٧ ٣٠٩	٢٢٣ ٢٠٩
الكويت	٣٨٠ ١٥٩	٩٢ ٠٤١	١٠ ٣٤٨	٤٨٢ ٥٤٨
ليبيا	٢١١ ٠٠١	٥١ ٠٩٩	٣ ٨٠٥	٢٦٥ ٩٠٥
نيجيريا	٢٤٩ ٨٠٣	٦٦ ٤٥٩		٣١٦ ٢٦٢
قطر	٩٤ ٩٠٠	٢٢ ٩٨٠	٣ ١٥٥	١٢١ ٠٣٥
المملكة العربية السعودية	١ ٠٥٥ ٦٦٢	٢٦١ ١١٨	٢١ ٣٠٠	١ ٣٣٨ ٠٨٠
الإمارات العربية المتحدة	١٧٤ ٢٠٠	٤٢ ١٨٠	٢ ٣٦٧	٢١٨ ٧٤٧
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٤٨١ ٨١١	١٠٤ ٤٨٩	٥٢ ٤٣٧	٦٣٨ ٧٣٧
المجموع	**٣ ٤٥٩ ٤٤٥**	**٨٦١ ١٤٢**	**١١٠ ٧٢١**	**٤ ٤٣١ ٣٠٨**

المساهمات المدفوعة إلى

البلد	عمليات أوفيد المباشرة	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)**	الصندوق الاستئماني التابع لصندوق النقد الدولي	المجموع
الجزائر	٧٦ ٦٧٠	٢٥ ٥٨٠		١٠٢ ٢٥٠
إكوادور***	٤ ١١٦			٤ ١١٦
غابون	٣ ٥٠٣	١ ٣٠١		٤ ٨٠٤
إندونيسيا	٩ ٢٨١	٣ ١٥٩		١٢ ٤٤٠
جمهورية إيران الإسلامية	١٧٩ ١٣٣	٤١ ٥٨٣		٢٢٠ ٧١٦
العراق	١١٢ ٣٠١	٥١ ٠٩٩	١٧ ٣٠٩	١٨٠ ٧٠٩
الكويت	٢٧٥ ٨٤٩	٩٢ ٠٤١	١٠ ٣٨٨	٣٧٨ ٢٣٨
ليبيا	١٥٣ ١٥١	٢٠ ٠٠٠	٣ ٨٠٥	١٧٦ ٩٥٦
نيجيريا	١٨١ ٣١٣	٦٦ ٤٥٩		٢٤٧ ٧٧٢
قطر	٦٨ ٨٧٠	٢٢ ٩٨٠	٣ ١٥٥	٩٥ ٠٠٥
المملكة العربية السعودية	٧٦٦ ١٠٢	٢٦١ ١١٨	٢١ ٣٠٠	١ ٠٤٨ ٥٢٠
الإمارات العربية المتحدة	١٢٦ ٤٢٠	٤٢ ١٨٠	٢ ٣٦٧	١٧٠ ٩٦٧
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٣٤٢ ٧١١	١٠٤ ٤٨٩	٥٢ ٤٣٧	٤٩٩ ٦٣٧
المجموع	**٢ ٢٩٩ ٤٢٠**	**٧٣١ ٩٨٨**	**١١٠ ٧٢١**	**٣ ١٤٢ ١٣٠**

* تمّ تدوير المبالغ إلى أقرب دولار.

** المساهمات المقدّمة من طريق أوفيد فقط، أيّ موارد الإيفاد الأوّلية والتجديد الأوّل لتلك الموارد.

*** انسحبت إكوادور من أوفيد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

69

المصدر: التقرير السنوي لصندوق الأوبك للتنمية الدولية لسنة 2013.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية .

القوانين:

1. المرسوم الرئاسي رقم 08 –162 المؤرخ في 27 جمادي الأولى عام 1429 الموافق لـ02 يونيو سنة 2008، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29.
2. المرسوم الرئاسي رقم 98-48، المؤرخ في 11 فيفري 1898، المتضمن للقانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها نقلها وتحويلها وتسويقها، الجريدة الرسمية رقم 07، نشرت في 15 فيفري 1998.

الكتب:

3. أبو عباه سعيد محمد، **الدبلوماسية: تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، فلسطين: دار الشيماء النشر والتوزيع، 2009.
4. إيان سيمور، **الأوبك: أداة تغيير**، ترجمة عبد الوهاب الأمين، الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1983.
5. بالحبيب عبد الله، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992-1997**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.
6. البلاوي حازم وآخرون، **المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي**، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2005.
7. خلف محمود، **الدبلوماسية النظرية والممارسة**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.
8. الرومي نواف، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000.
9. ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، بيروت: دار الحقيقة للنشر والتوزيع،2000.
10. ساندر بيته وآخرون، **التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة: الشمس-الرياح-المياه-حرارة باطن الأرض**، ترجمة حسام الشيمي، مصر: مجموعة النيل العربية، 2005.
11. السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
12. الطراونة مصلح ومامين ليلى لعبيدي، **منظمة التجارة العالمية و منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) : دراسة قانونية في إمكانية رفع التعارض بين التزامات الدول الأعضاء في المنظمتين**، عمان: دار وائل للنشر، 2013.
13. عباس عبد البديع، **العلاقات الدولية: أصولها وقضايا المعاصرة**، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988.
14. عبد الحي وليد، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الجزائر: شركة الشهاب، 1991.
15. عبد الفضيل محمود، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط 06 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
16. علي الرشدان عبد الفتاح و خليل الموسى محمد، **أصول العلاقات الدبلوماسية و القنصلية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.
17. علي الهيتي أحمد حسين، **مقدمة في اقتصاد النفط**، بيروت: الدار النموذجية للطباعة و النشر، 2011.
18. كريفيش مارتن وأوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخلي للأبحاث، 2008.
19. ليمام محمد حليم، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والأثار والإصلاح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
20. مصباح زيد عبد الله، **السياسة الخارجية**، ط 2، طرابلس: دار تالة، 1999.
21. الناصر عبد الواحد، **العلاقات الدولية القواعد والممارسات الدبلوماسية**، الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.
22. النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
23. وطبان عبد العزيز، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

الرسائل الجامعية:

24. بعداش بوبكر، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول**، أطروحة مقدمة للحصوص على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.
25. بلخضر عبد القادر، **أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة –حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013.
26. دالع وهيبة، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي(1999- 2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2013- 2014 .
27. مخيلفي أمينة، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، مارس 2013.
28. بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009-2010.
29. بوكابوس زهرة، **أثر الاتفاقيات البيئية الدولية على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول" الأوبك" فترة الدراسة 1990-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014.
30. خيدر محمد كريم، **جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
31. خيرالدين وحيد، **أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
32. دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 – 2008.
33. زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2011-2012.
34. سرايري بلقاسم، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2007-2008.
35. شكاكطة عبد الكريم، **النفط في العلاقات الدولية: دراسة حالة منظمة الأوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية فرع علاقات دولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.
36. قطاب الجمعي وسيم، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، مدرسة الدراسات العليا التجاري، الجزائر، 2013.
37. مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
38. مشري عبد الحميد، **الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة الجزائر، 2009-2010.
39. بوغرارة سالم، **السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة (2000-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2012-2013.

المقالات:(الدوريات والمجلات)

40. بوقارة حسين، **الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**، مجلة العلوم الإنسانية العدد 21، جوان 2004.
41. بن عبد الله المنيف ماجد، **منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك): نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
42. بودرامة مصطفى، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس-سطيف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، أيام 07-08 أفريل 2008.
43. بوشاقور جمال، **مسار برشلونة: أية حصيلة؟**، مجلة الجيش، عدد510، جانفي، 2006.
44. صاري جيلالي، **دور البترول في تنمية الجزائر**، محاضرة ألقاها يوم 24 فيفري 1977 بالمركز الثقافي الإسلامي بالعاصمة، نشر في مجلة الأصالة، العدد 53، المجلد 18، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2011.
45. عبيرات مقدم وخيدر محمد كريم، **سياسات الدول الغربية المستهلكة للنفط في مواجهة منظمة الأوبك: الخروج من التبعية النفطية لدول الأوبك:(تنويع المصادر الطاقوية)**، مجلة المستقبل العربي، العدد 334، لبنان: مركز الدراسات العربية، 2006.
46. زهران جمال علي، **الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جولية 2003.
47. عطار عبد المجيد، **الطاقة والتقلبات الكبرى لسنوات 2020: الجزائر مستعدة للرهانات التي تنتظرها ؟**، مساهمة في جريدة الخبر الجزائرية، صفحة اقتصاد، يوم السبت 14 فيفري2015.
48. عيه عبد الرحمان، **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية، حالة 2000-2011**، دورية دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، جون 2011.
49. قموح عبد المجيد، **الشراكة في مجال المحروقات**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، جوان 2004.
50. ليسر أيان، **دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية**، مجلة استشفاف واستشراف، العدد 02، مركز الاستشراف والدراسات الاستراتيجية بالجزائر، 2001.
51. المجلة الدولية لقطاع الطاقة والمناجم، العدد 08، الجزائر: جانفي 2008.
52. محمد الأخضر كرام، **الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر، 2006.
53. مركز الجزيرة للدراسات، **موازين مختلفة: مكاسب إيران وتحديات السعودية**، 22 جانفي 2015.

التقارير:

54. التقرير السنوي لشركة BP لسنة 2014.
55. التقرير السنوي لشركة سوناطراك لسنة 2012.

المواقع الإلكترونية بالغة العربية:

56. الموارد الطبيعية في الجزائر وطرق استغلالها، الموقع: http://www.startimes.com/?t=26385155
57. الديوان الوطني للإحصائيات، **عدد سكان الجزائر 38,7 مليون نسمة إلى غاية الفاتح جانفي 2014**، الموقع: http://djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31-37/70664
58. أميرة البربري، **دور الدبلوماسية الاقتصادية في ادارة العلاقات الدولية**، الموقع: www.siyassa.org
59. المقاتل، **الأوبك في الاقتصاد العالمي**، الموقع: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/sec02.doc_cvt.htm
60. الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الوحدة التعليمية 03: **دور الجزائر في التكتلات الاقتصادية العالمية**، الموقع: http://www.onefd.edu.dz
61. الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الوحدة التعليمية 02: **دور الجزائر في المنظمات الدولية**، الموقع: http://www.onefd.edu.dz
62. **مكانة الجزائر في سوق الطاقة الدولية**، الموقع: http://www.dalipub.com/details.php?id=4125

63. سلمان العماري، **لماذا ترفض الأوبك خفض انتاجها من النفط؟**، الموقع : http://altagreer.com/
64. عثمان لحياني، **الجزائر تبدأ مشاورات دولية لوقف أزمة النفط**، الموقع:http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/02/12
65. الاقتصادية، **من الجزائر إلى فنزويلا وصولا إلى الرياض..."أوبك" والدور العالمي**، الموقع: http://www.aleqt.com/2007/11/15/article_116782.html
66. عبد النور بوخمخم، **المساعدات والمساهمات المالية الجزائرية للخارج تضاعفت ست مرات في 10 سنوات**، الموقع: file:///C:/Users/star/Desktop
67. وائل مهدي، **فنزويلا وإيران تشعلان الدبلوماسية في "أوبك" لرفع الأسعار: راميراز يتجول في المنطقة ويتجه إلى روسيا**، الموقع: http://aawsat.com/home/article/222246

المراجع باللغة الأجنبية

Lois :

68. La Loi N° 86-14 Du 19 Août 1986 modifiée et complétée relative aux activités de prospection, de recherche, d'exploitation et de transport, par canalisation, des hydrocarbures, Publiée Au Journal Officiel N° 35 Du 27 Août 1986.
69. La Loi N° 91-21 Du 04 Décembre 1991 modifiant et complétant la loi N°86-14 Du 19 Août 1986, Publiée Au Journal Officiel N° 63 Du 07 Décembre 1991.
70. La Loi N° 05-07 Du 28 Avril 2005 Relative Aux Hydrocarbures, Publiée Au Journal Officiel N° 50 Du 19Juillet 2005.
71. Ordonnance N° 06-10 Du 29 Juillet 2006 modifiant et complétant la loi N° 05-07du 28 avril 2005 Relative Aux Hydrocarbures, Publiée Au Journal Officiel N° 48 Du 30 Juillet 2006.
72. La Loi N° 13-01 Du 20 Février 2013 Relative Aux Hydrocarbures, Publiée Au Journal Officiel N° 11 Du 24 Février 2013.

Livres :

73. Amor Khelif, **Le Marché Pétrolier Face Aux Nouvelles Stratégies Et Domination,** Cread, Algérie, 1989.
74. Batiau Michel, **L'énergie un enjeu pour les société et les territoires**, paris : Ellipes, 2008.
75. Cédric De Lestrange, Christophe Alexandre Paillard, Piérre Zelenko, **Géopolitique Du Pétrole: Un Nouveau Marché, De Nouveaux Risques , Des Nouveaux Mondes,** Ed: Technip, Paris, 2005.
76. CHITOURE Chems Eddine, **La politique et le nouvel ordre pétrolière nationale**, Alger : Ed Dahleb, 1995.
77. Guy CARRON DE LA CARRIER, **La Diplomatie économique : le diplomate et le marché**, paris : ECONOMICA ,1998.
78. J. Campbell Steven, **Role Theory, Foreign Policy Advisors and U S Foreign policy Making**, USA: Departement of Government in International Studies of Southern California International Studies Association, 1999.
79. K. Finn Helena, **The Case For Cultural Diplomacy: Engagin Foreign Audiences**, US: EBSCO Publishing, 2011.

80. Lagatta Martina, et autres, **L'Algérie : un potentiel sous exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du sahel**, Bruxelles : direction générale des politiques externes département thématique, 2013.
81. Malti Hocine**, HISTOIRE SECRETE DU PETROLE ALGERIEN**, paris : Edition la Découverte, 2010 .
82. Merdaoui, Mustapha, Bezzi, Abdelkrim, **Stratégies Des Grands Acteurs De L'energie : La Compagnie Total, Laboratoire De Valorisation Des Energies Fossiles,** Ed Naftal Ecole Nationale Polytechnique(Enp), Alger, Le 29 Aout 2009.
83. Nicholas Bayne and Woolcock stephen, **The New Economic Diplomacy**, England: Ashegate Hampshire, 2003.
84. PLUCHART Jean Jacques et MIHAILOVITCHE Lioubomir, **L'organisation des Pays Exportateurs de Pétrole(OPEP)** Que Sais- je, 1er Edition, 1980**.**

Articles: (périodiques et revues)

85. Agence Nationale de développement de l'investissement**, Ressources naturelles**, Algérie 2013.
86. YACEF. A, **Eléments pour une politique énergétique nationale,** 1erSymposieum du comité algérien de l'énergie, le secteur de l'énergie face aux défis du siècle, session N°04, Alger (25-26 novembre 1996)
87. Martina Lagatta, et autres, **L'Algérie : un potentiel sous exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du sahel**, Bruxelles : direction générale des politiques externes département thématique.
88. Akretche.S, **L'amont pétrolier dans la nouvelle stratégie d'exploration et d'exploitation des hydrocarbures,** MED ENERGIE N° 5, décembre, 2002.
89. DGRECI**, Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole(OPEP)**, Algérie : ministère des affaires étranger, mars 2011.
90. L. Smith James,**The Role of OPEC in the World Oil Market**, Dallas Texas, Southern Methodist University, 2007.
91. ségnert Jean, **un troisième choc pétrolier**, Bulletin de l'industrie pétrolier N° 6550, 7mars 1991.
92. **La politique énergétique américaine et ses incidences sur les prix**, BIP N° 7651, août 1994.
93. **U.S.Energy Information Administartion.**
94. DGRM, **LE SOMMET DE L'OPEP Caracas le 27-28 Septembre 2000**, Algérie : ministère des affaires étrangers, octobre 2000.
95. RIACHE Azeddine ، **La151 éme Conférence ministérielle de l'OPEP، Oran le 17 décembre 2008, Algérie** : DGRECI, ministère des affaires étrangères.
96. DGRECI, **Fiche synoptique sur le Fonds de l'OPEP pour le Développement International(OFID),** Algérie : ministre des affaires étranger, janvier 2010.
97. Kherab A, Tybeche S, **L'aie,L'aiea, L'irena**, Enp, Algerie, 2009 .

Rapports :

98. C.D.E.R**, Bulletin des énergies renouvelables**, semestriel N°13, Alger, juin2008.
99. BP Statistical Review of World Energy ,June 2014 bp.com/statistical review.
100. Organization of the Petroleum Exporting Countries, **OPEC Solemn Declaration (1975 Algiers, 2000 Caracas, 2007 Riyadh)**,Vienna, Austria, 2009.
101. OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, Vienna, Austria, 2013.
102. OPEC bulletin, **II Summit of OPEC Heads of state**, Caracas, Venezuela: Special Edition, September 27-28, 2000.

Sites internet :

103. www.opec.com.
104. www.mem.dz.
105. http://www.mem-algeria.org/fr/hydrocarbures/gisements_hydroc.htm.
106. Alternatives**, Quel Avenir Pour L'OPEP ?,** Revue N° 25, 2011, P07, site internet : www.alternatives.areva.com .
107. Abdelmadjid Bouzidi, **L'ambitieux programme d'investissement de Sonatrach**, El Djazair Le Magazine ; N° 85 - Avril 2015, file:///F:/Nouveau dossier/ El Djazair Com L'ambitieux programme d'investissement de Sonatrach.htm
108. Notre Algérie bâtie sur de Nouvelles Idées, Vision 2020 : l'urgence d'un nouveau modèle économique, site internet : file:///D:/algerier%20energie/Vision

الفهارس

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): يوضح سنوات انضمام الدول الأعضاء في منظمة الأوبك	64
الجدول رقم (02): يوضح أزمات انقطاع الإمدادات البترولية والطاقات الإنتاجية الفائضة لدى منظمة الأوبك (م ب ي)	72
الجدول رقم(03): يبين انتاج البترول في دول الأوبك للفترة ما بين 2006-2013 (م ب ي)	87
الجدول رقم(04): يوضح أهم الدول المنتجة و المصدرة للبترول خارج الأوبك حسب القارات	116
الجدول رقم (05): يوضح تطور الاستهلاك الداخلي للبترول لبعض دول الأوبك من 2005-2013 (أ ب ي)	123
الجدول رقم (06): يوضح مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر في آفاق 2030	139

فهرس الخرائط

الخريطة	الصفحة
الخريطة رقم (01): توضح الموقع الجغرافي للجزائر	16
الخريطة رقم (02): توضح الدول المنتجة للبترول بما فيهم دول الأوبك	65
الخريطة رقم (03): توضح أهم حقول البترول والغاز الطبيعي وأنابيب النقل في الجزائر	86
الخريطة رقم(04): توضح النشاط الدولي لشركة سوناطراك	129

فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم(01): دائرة بيانية توضح صادرات الجزائر من المنتجات البترولية سنة 2013 حسب أهم الدول المتعامل معها	89
الشكل رقم(02): رسم بياني يبين منحنيات استشراف الإنتاج التجاري للمحروقات، الصادرات والاستهلاك الداخلي للجزائر للفترة (2013-2030)	138

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	**01**
الفصل الأول: الإطار المعرفي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	**11**
المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الجزائرية	**12**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	**12**
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية	**15**
المطلب الثالث: أهمية العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية	**20**
المبحث الثاني: أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية	**24**
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية وأهم أشكالها المعاصرة	**24**
المطلب الثاني: مفهوم ومستويات الدبلوماسية الاقتصادية	**31**
المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في تفعيل السياسة الخارجية	**37**
المبحث الثالث: البترول كمحدد لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	**41**
المطلب الأول: أهمية البترول في دبلوماسية الدول	**41**
المطلب الثاني: تطور القطاع البترولي في الجزائر وأهميته الاقتصادية	**43**
المطلب الثالث: توجهات السياسة الطاقوية الجزائرية وأثرها على نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	**47**
الفصل الثاني: نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك	**54**
المبحث الأول: ماهية منظمة الأوبك وأهم تحدياتها	**55**
المطلب الأول: نشأة منظمة الأوبك وأهم أهدافها	**55**
المطلب الثاني: تركيبة منظمة الأوبك وأهم إنجازاتها	**62**
المطلب الثالث: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه منظمة الأوبك	**71**
المبحث الثاني: عضوية الجزائر في منظمة الأوبك ومكانتها في سوق الطاقة العالمية	**78**

المطلب الأول: ظروف وأهداف انضمام الجزائر لمنظمة الأوبك	**78**
المطلب الثاني: الجزائر وحوار شمال-جنوب في إطار منظمة الأوبك	**82**
المطلب الثالث: مكانة الجزائر في سوق الطاقة العالمية	**85**
المبحث الثالث: تحركات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك	**90**
المطلب الأول: التحرك الجزائري في فترة الصدمات البترولية	**90**
المطلب الثاني: نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في قمم المنظمة	**99**
المطلب الثالث: نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار صندوق الأوبك للتنمية الدولية	**105**
الفصل الثالث: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك وسبل مواجهتها	**110**
المبحث الأول: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك	**111**
المطلب الأول: تحدي الفواعل الدولية في مجال البترول	**111**
المطلب الثاني: تحدي التنافس الدبلوماسي بين الدول الفاعلة في المنظمة وأثره على وحدة القرار فيها	**117**
المطلب الثالث: تحدي التوجه إلى الطاقات المنافسة للبترول وازدياد الاستهلاك الداخلي لدول المنظمة	**120**
المبحث الثاني: آليات وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة التحديات	**124**
المطلب الأول: الإصلاحات الجديدة في قطاع المحروقات وربطها بالدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	**124**
المطلب الثاني: الاعتماد على دور الشركة الوطنية سوناطراك في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	**127**
المطلب الثالث: الاعتماد على الطاقات البديلة لدعم القدرة التفاوضية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	**130**
المبحث الثالث: المنظور المستقبلي لمكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الأوبك في آفاق 2030	**133**
المطلب الأول: السيناريو الاتجاهي	**136**
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي	**138**

المطلب الثالث: السيناريو التحولي	**140**
خاتمة	**144**
قائمة الملاحق	**150**
قائمة المراجع	**158**
فهرس الجداول	**166**
فهرس الخرائط	**166**
فهرس الأشكال	**166**
فهرس المحتويات	**167**